الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- الإرهاب الدولي في محاولات تعريفه
- الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب
- الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوّط تبتلع خزائن الصناديق السيادية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السادس والستون – تشرين الأول/اكتوبر 2008

سلاحنا الآخر

يعرف الجميع ما للإعلام في لبنان من كبير الأهمية وعمق التأثير وعظيم المسؤولية. لا منّة لأحد عليه في الحرية التي يتمتع بها. لقد كفلها الدستور في أكثر من نص، ورعتها الأعراف في أكثر من موقعة تاريخية، ونصت عليها المواثيق وتغنّى بها البشر على أرض هذه البلاد ورددت التغنّي طيور الفضاء.

وليس من المصادفة أن يستهل العماد جان قهوجي لقاءاته الموسّعة، خارج إطار المهمات العسكرية واللقاءات الداخلية مع الوحدات المنتشرة جنوباً وشمالاً وبقاعاً، بلقاء مع الجسم الإعلامي بهدف التعارف والمحبة والدعوة إلى التعاون في جمع الحقائق وفي إعلانها. لقد سارع حملة أقلام الصحافة إلى تلبية الدعوة وكانت كلمات من القلب بين القائد الجديد وبين نقيبي الصحافة والمحررين، كلمات من القلب الذي أحب الوطن ومن الضمير الذي حمل قضاياه وعمل في سبيل التعبير عن حقائقها ومضامينها.

هذا قائد خَبِرَ الميدان وعَرف الأخطار وفاض حب الوطن في نفسه، وذاك صاحب قلم آمن بالكلمة الحرة المسؤولة، وعرف صفحات الجرائد وطارد الأخبار في حدائقها، وذلك صاحب وسيلة إعلامية يعيش مع موجات الأثير، صوتاً وصورة ومعلومة ترد من حيث تحبّ، وأخرى تمضي إلى حيث تشاء.

لم يطلب ابن الميدان الترويج لخبر من صياغة بنات الخيال، إنّه يعلم أن الدعاية الجوفاء تضر بمؤسسته ولا تنفعها في شيء، بل طلب الإعراض العفوي عن المعلومة غير الصحيحة، وطلب العودة إلى المصدر المسؤول للتأكد مما قيل أو يقال. ولعلّ القائد قد أضاف في فحوى كلامه تلميحاً لكل لبيبة ولبيب، أن التداول في الأخبار الداخلية للمؤسسة العسكرية غير مستحب في شيء. فلا السبق الصحفي في طياته، ولا الفائدة الإعلامية ولا الديمومة التاريخية، ولا الأنفة ولا الكبر. إننا نوجه هذه الخلاصة للجميع في كل مناسبة، وعبر كل وسيلة، وما طرْحها الآن عبر مجلة "الدفاع الوطني" إلاّ بداعي الاستناد إلى شخصية هذه المجلة الفكرية البحثية التحليلية للتأكيد على أن الحالة الإخبارية حالة عابرة صحيحة كانت أو وهمية، وما أدرانا ما تكون حالتها إن كانت مبنية على الأقاويل والشائعات؟

في كل حال، إنّ المؤسسة العسكرية ستواصل الدفاع عن الوطن بكل مقوماته، والإعلام في طليعة تلك المقومات، وهذا واجب طوعي أبدي. وهي تأمل من إعلام البلاد أن يواصل وقوفه إلى جانب الحقيقة وأن يسعى خلفها حتى وإن طالت المسافة، فليس من البلاغة في شيء أن نسلّم الأمر للخيال والظنون إن دبّ التعب في الأوصال.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شـروط النشـر

1- " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة ، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

- **الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع :** ***www.lebarmy.gov.lb*** ***www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه – اليرزة – لبنان – هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : ***tawjih@lebarmy.gov.lb*** ***tawjih@lebanesearmy.gov.lb***
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان للأفراد 35،000 ليرة لبنانية – للمؤسسات 75،000 ليرة لبنانية
في الخارج :150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".
التوزيع : شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

الفهرست

العدد السادس والستون – تشرين الأول/أكتوبر 2008

• **الإرهاب الدولي في محاولات تعريفه**

د. شفيق المصري 5

• **الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب**

أ. د. نسيم الخوري 21

• **الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوّط تبتلع خزائن الصناديق السيادية**

د. عبد الله رزق 71

ملخصـــات

• **دور الولايات المتحدة الأميركية في الأزمة اللبنانية الحالية**

العميد (ر.م.) نزار عبد القادر 99

• **محنة القطاع الخاص بين التحرر المالي وتقنين التسليف**

أ. د. فيفيان نعيمة 100

صفحة بيضاء

الإرهاب الدولي في محاولات تعريفه

د. شفيق المصري*

أولاً: في التحديات التي تواجه التعريف

شغلت مسألة تعريف الإرهاب الدولي حيِّزًا كبيرًا من الأدبيات السياسية من جهة ومن النشاطات الدبلوماسية من جهة ثانية ومن المحاولات القانونية من جهة ثالثة.

والواقع أن مسألة تعريف الإرهاب الدولي كانت ولا تزال تصطدم بعدد من التحديات والتناقضات. ودارسو هذه المسألة مضطرون إلى النظر إلى بعض الضرورات الأساسية:

أ – ضرورة التمييز بين الإرهاب الداخلي – كعمل جرمي – الذي يقع ضمن إقليم الدولة ويخضع لقوانينها الجزائية وبين الإرهاب الدولي الذي يتجاوز تلك الحدود ويخضع، بالتالي، إلى أحكام القانون الدولي. ومع أن مضمون العمل قد يكون واحدًا في الحالين بقدر ما يتضمَّن عنفًا بحق المدنيين لتحقيق غرض معيَّن، ولكن موضوعنا يتعلَّق، هنا، بالإرهاب الدولي الذي يتميَّز عن الإرهاب الداخلي، وظيفيًا على الأقل، بعدد من العوامل منها: أنه يتعدَّى حدود الدولة وصلاحيتها الجزائية إلى دول أو مجتمعات أخرى خارجها[1].

* أستاذ في القانون الدولي

1- محمد عزيز شكري، "**الإرهاب الدولي**"، بيروت، 1991، ص 222 – 223

والإرهاب الدولي لا يقتصر على إرهاب الأفراد فحسب وحتى الجماعات التي يمكن أن تتورَّط في إرهاب داخلي وإنما يُعتبَر جريمة دولية بحق المجتمع الإنساني كله. فضلاً عن ذلك فإن الدولة ذاتها يمكن أن تتورَّط بعمل إرهابي مباشر أو غير مباشر في ما يقال له عادةً إرهاب الدولة بحق دول أخرى أو مجتمعات أخرى. وعلى هذا الأساس يشكِّل الإرهاب الدولي تهديدًا للسلام والأمن الدوليين ولا يقتصر على مخالفة نظام سياسي أو قانوني معيَّن. وهو يتخذ أعمالاً ونشاطات دولية متعدِّدة بدءًا بالقرصنة ومرورًا بخطف الطائرات ووصولاً إلى ما يقال له "الإرهاب النووي".

ب – ضرورة التمييز بين الإرهاب بما هو عنف ضد المدنيين من أجل تحقيق غرض سياسي وبين المقاومة الوطنية من أجل تقرير المصير أو رفع الإحتلال. وقد حصل تباين ظاهر في مؤتمرات ولقاءات دولية عديدة بين من يصرُّ على شجب الارهاب "بصرف النظر عن بواعثه وأسبابه والقائمين به" وبين من يصرُّ على استثناء هذه المقاومة الوطنية المشروعة، وإن تضمَّنت بعض مظاهر العنف من الإرهاب الدولي المحظور. والمعروف، في القانون الدولي، أن ثمة إرهابين محظورين بشكل حاسم هما إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة، كما أن ثمة مقاومتين مشروعتين في القانون الدولي هما المقاومة من أجل تحقيق تقرير المصير والمقاومة الوطنية من أجل رفع الإحتلال [2].

ج – ضرورة الإحاطة الكاملة بكل أعمال الإرهاب من خلال الاتفاق الدولي على تعريف موحَّد له. إلا أن الإرهاب الدولي يتنوَّع ويتشعَّب وفقًا للظروف والعلاقات الدولية من جهة، ووفقًا للتقدم التكنولوجي من جهة ثانية. لذلك يقتضي التمييز بين الإعتبارات السياسية التي تدفع بعض الدول إلى مواقف معيَّنة حيال عمل ما وبين الاعتبارات الدولية الموضوعية التي

2- راجع مقالنا حول الإرهاب الدولي في شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002، وكتابنا "**لبنان والشرعية الدولية**" حول الإرهاب وحق الشعب في المقاومة.

تسعى الإتفاقيات الدولية إلى إبراز هذه الأعمال كجرائم دولية موجَّهة ضد المجتمع الإنساني الأوسع.
ويلاحظ البعض ارتباطًا بين العمل الإرهابي وبين الحوافز الدينية التي تدفع إليه في بعض الأحيان. وبالتالي فإن هذه الإعتبارات لا تقتصر على الطابع السياسي وحده. ويمكن للحافز الديني أن يقوم بدور بارز في هذا المجال[3] .
د – ضرورة إدخال إرهاب الدولة وليس إرهاب الأفراد فحسب في سياق أي تعريف للإرهاب الدولي. وقد رفض بعض الدول مثل هذا العمل لكي لا يشمل دولاً كرَّرت إرهابها بحق الدول أو الشعوب الأخرى. وكان لهذا الرفض آثاره السيئة لدى بعض الدول التي عانت وما تزال إرهاب الدولة كما هي الحال بين الدول العربية وإسرائيل وإرهابها المتكرِّر. والواقع أن هذا العمل من إرهاب الدولة قد يتخذ أحيانًا ذرائع مختلفة ولكنها غير مقنعة وغير مبرَّرة قانونيًا كذريعة الدفاع عن النفس أو ذريعة الأعمال الزاجرة أو سواهما.
هـ – ضرورة اعتبار الإرهاب الدولي جريمة دولية تشكِّل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين وتندرج ضمن الجرائم الدولية الأخرى التي يعاقب عليها القانون الدولي بصرف النظر عن موقف القوانين المحلية منها. وعلى الرغم من بعض العوامل المشتركة للجرائم الدولية فإن هذا التعريف المطلوب يجب أن يشير إلى العلاقة بين الإرهاب الدولي وبين كل من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتكييف هذه العلاقة في حالات الحرب والسلم[4].
و – ضرورة مواكبة التقدم التقني في أعمال الإرهاب الدولي. وإذا كان التعريف المعتمد دوليًا – كما سنرى – يعتبر أن عاملي العنف واستهداف المدنيين يشكلان ركنين أساسيين للإرهاب الدولي فإن بعض النشاطات الراهنة يندرج ضمن أعمال إرهابية أو تساعد على انتشارها من دون

3- J.FOREST, "**Countering Terrorism & Insturgency in the 21st Century**", London, 2007, p 300.
4- C.BLAKESLEY, "**Terrorism & Antiterrorism**", U.S.A, 2006, p 17

هذين العاملين حصرًا كأعمال التشويش الإلكتروني مثلاً أو غسيل الأموال أو ما شابههما.

وهنا يمكن أن يطرح السؤال الأساسي: هل يستقيم تعريف الإرهاب كعمل عنيف (أو تهديد به) ضد المدنيين؟ الواقع أن هذا التعريف يبقى قائمًا بالنسبة إلى إرهاب الأفراد أو الجماعات ضد الأفراد، ولكنه لا ينطبق على إرهاب الدولة الذي قد يتناول دولة أخرى أو قد يتناول الأفراد في داخل الدولة ذاتها وبأساليب مختلفة كمسألة التوقيف الإحتياطي أو تعليق نشاط أحزاب أو تعليق أعمال مؤسسات أخرى أو إلغائها... كل هذه الأعمال قد تحتمل صورة من صور إرهاب الدولة من دون ان تتقيَّد بحرفية الشرطين الواردين أعلاه (أي شرط العنف واستهداف المدنيين).

ز – وبالنتيجة فإن تعريف الإرهاب مسألة يتداخل فيها القانون مع السياسة. وهذا هو، ربما، الوجه الأكثر خطورة في إشكالية التعريف. وقد يستخدم بعض الدول ذريعة الإرهاب ويلصقها بدول أو مجتمعات أخرى من دون وجه حق لكي يستهدفها بعمليات زاجرة. وبذلك ينحرف التعريف في موضوعيته الشاملة إلى انتقائية زاجرة بحق الدول التي لا تستجيب لمطالب هذه الدولة أو تلك من صانعي القرار الدولي الراهن [5].

ثانيًا: المحاولات الخاصة للتعريف

على الرغم من هذه التحديات المتقدمة الذكر فإن ثمة محاولات – اقتراحات لتعريف الإرهاب الدولي:

– الإرهاب هو استخدام القوة أو التهديد بها من أجل إحداث تغيير سياسي، أو هو القتل المتعمَّد والمنظم للمدنيين أو تهديدهم به لخلق جو من الرعب والإهانة للأشخاص الابرياء من أجل كسب سياسي، أو هو الإستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو حكومتهم للإذعان لأهداف سياسية، أو هو، باختصار، استخدام غير شرعي ولا مبرَّر

5– تفاصيل أخرى في: J.MAOGOTO, "**Battling Terrorism**", USA, 2005, p 59-60

للقوة ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهداف سياسية.
ويخلص الكاتب الذي استعرض خلاصات عن هذه التعريفات إلى اقتراح تعريفه هو [6] للإرهاب الدولي وفيه: إن الإرهاب هو استخدام العنف ضد الأفراد الأبرياء من أجل الحصول على غايات عسكرية سياسية أو فلسفية من فريق ثالث، من الحكومة أو من مجموعة ما. العنف يجب أن يستهدف المدنيين الأبرياء. والإرهاب قد يكون سياسيًا أو عقائديًا من دون أي قيود قانونية أو خلقية.
وعلى كل حال فإن مكوِّنات العمل الإرهابي هي العنف المرتكب بأي وسيلة، والمسبِّب لأذى جسدي أو خسارة مادية، بحق الأفراد الأبرياء، بقصد ترويع الناس أو إهانتهم، ومن اجل الحصول على مكاسب معيَّنة، وذلك من دون تبرير ولا عذر [7].
واستعرض أحد الكتب الأخرى [8] تعريفات أخرى منها:
– الإرهاب هو استخدام أو تهديد باستخدام غير قانوني للقوة أو للعنف من قبل منظمة ثورية ضد الأفراد أو الممتلكات بقصد إكراه الحكومات أو المجتمعات وإذلالها لأغراض سياسية أو عقائدية.
– الإرهاب هو استخدام غير شرعي للقوة ضد الأشخاص أو الممتلكات لإذلال أو إكراه الحكومة والسكان المدنيين أو أي شريحة أخرى وذلك لتحقيق أغراض سياسية.
– الإرهاب هو عنف مخطَّط مسبقًا ومدفوع سياسيًا ضد أهداف غير عسكرية.
– الإرهاب سلوك جرمي عنيف يُقصد منه: إهانة السكان المدنيين أو إكراههم، والتأثير على مسلك الحكومة لإذلالها وحملها على القيام أو الامتناع عن القيام بأمر ما [9].

6– C.BLAKESLEY, "**Terrorism & Antiterrorism**", U.S.A, 2006, p 46

7– المرجع ذاته، ص 50

8- "**Battling Terrorism**" op cit, p 58

9- المرجع ذاته، ص 58

ولعل بعض الباحثين توسَّع في الجهات التي ترتكب العمل الإرهابي فذكر أن الإرهاب الدولي هو ذلك الفعل الذي يُرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو مذهبية... وتدخل فيه جميع الأفعال الإرهابية التي تحتوي على عنصر خارجي أو دولي سواء ارتكبها فرد أو مجموعة من الافراد أو من سلطات معيَّنة.

ويُستنتج من بعض هذه التعريفات أن معظمها يركِّز على السلوك المدفوع ببواعث سياسية وليس بدافع الربح ولا بدافع الدين. كما أن هذه التعريفات تشير إلى ممارسة العنف أو التهديد به [10]. هذا مع الإشارة إلى أن بعض ممارسات العنف قد يكون مدفوعًا بعوامل أخرى. وقد برزت هذه العوامل الدينية الأصولية مؤخرًا من جملة هذه الدوافع. وهذا الأمر حمل بعض المراقبين على التركيز على العمل الإرهابي بحد ذاته أكثر من البحث عن الحوافز التي دفعت إليه [11].

ويستنتج أيضًا أن العمل الإرهابي يتضمَّن عددًا من العناصر المكمِّلة له بدءًا بممارسة العنف بحق ضحيَّة مدنيَّة معيَّنة سواء كانت فردًا أو مجموعة من الأفراد وذلك عن طريق الترويع أو الأذى وذلك انتظارًا لتحقيق مطلب معيَّن. وينتظر، في هذه الحالة، وانسجامًا مع مقتضيات الإرهاب الدولي، أن تكون الجريمة قد وقعت في أكثر من دولة أو أن يكون ضحاياها ينتمون إلى أكثر من دولة [12].

ويعتمد أحد الكتاب العرب تعريفًا للإرهاب الدولي جاء فيه: إن الإرهاب الدولي هو كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية [13]. ويؤكد صاحب هذه التعريفات أن الإشارة إلى أحكام القانون الدولي تساعد في تصنيف العمل الإرهابي على أنه جريمة دولية تقتضي معاقبتها من قبل الدول كافة.

10- J.BRADOS, "America Confronts Terrorism" p 47
11- Ibid
13- Ibid, p 227-228

أما على الصعيد الإقليمي فإن القوانين الجزائية المحلية لمعظم الدول أوردت تعريفات محدَّدة للإرهاب ولمعاقبة مرتكبيه. كذلك فإن المنظمات الإقليمية قامت بإصدار تعريف للإرهاب أيضًا. ولعل أبرز هذه التعريفات:

– التعريف القانوني الأميركي: الإرهاب الدولي هو الذي يستهدف المواطنين أو ممتلكاتهم في أكثر من بلد. وهو المدفوع بعوامل وأغراض سياسية والذي يستهدف أشخاصًا غير محاربين ... وقد تمارس مجموعة إرهابية مثل هذه الأعمال [14] . وكان الرئيس جورج بوش الإبن قد أعلن أنه لا يوجد فرق بين من يرتكب الإرهاب ومن يحضُّ فاعله.

– التعريف الذي ورد في المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب العام 1998 وجاء فيه: أي عمل أو تهديد بالعنف، بصرف النظر عن بواعثه ومقاصده، في سبيل تحقيق أجندة جرمية، يسعى إلى تخويف الناس من خلال أذيتهم أو تعريض حياتهم، وحريتهم، وسلامتهم للخطر، أو تعريض البيئة والممتلكات للدمار من أجل أغراض إرهابية [15] . وقد حرصت النصوص العربية الرسمية على التمييز بين الإرهاب المحظور والمقاومة المشروعة من أجل تقرير المصير ورفع الإحتلال.

– أما منظمة الدول الإسلامية فقد صنَّفت الإرهاب (في 1 / 7 / 1999) على أنه: أي عمل من العنف أو التهديد به، يندرج ضمن مخطَّط جرمي ويهدف إلى ترويع الناس وتهديدهم في حياتهم وشرفهم وحريتهم وسلامتهم... وبذلك يسبِّب تهديدًا للاستقرار وللوحدة الإقليمية ولسيادة الدول المستقلة [16].

بالإضافة إلى ذلك فإن عددًا من الإتفاقيات الإقليمية الأخرى وعلى مستوى المنظمات الإقليمية ذاتها، قد أصدرت تعريفًا محدّداً، في نظرها، للإرهاب الدولي. ويبدو أن معظم هذه التعريفات متفقٌ على العناصر الثلاثة للإرهاب الدولي: العنف أو التهديد به واستهداف المدنيين الأبرياء أي غير المتحاربين، وتحقيق أهداف سياسية أو تنفيذًا لدوافع سياسية.

14- "America Confronts Terrorism", op cit, p 146
15- "Terrorism & Antiterrorism", op cit, p 27-28-
16- Ibid, p 28

ولا بد من الإشارة، هنا، إلى إرهاب الدولة بالذات وهو الذي يمكن أن يُعرَّف بالاستناد إلى بعض الوقائع من دون التأكيد على تعريف دقيق وواضح لهذا الإرهاب. فقد يتمثَّل إرهاب الدولة في خطف أعداء الحكومة أو اغتيالهم بواسطة مخابراتها أو قواتها العسكرية، أو يتمثَّل باعتقالهم بشكل تعسُّفي أو تعذيبهم أو ترحيلهم...إلخ [17] .

والواقع أن هذه الأنماط من إرهاب الدولة لا تقتصر على الأنظمة الديكتاتورية فحسب فقد تحصل كذلك، وإن بحالات أقل تداولاً، في الأنظمة الديمقراطية أحيانًا.

والمعروف أن الحكومة، أي حكومة، ملزمة حماية حقوق الإنسان واحترامها، وبذلك فهي تلجأ إلى العنف إلا في حالات خاصة واستثنائية ومبرَّرة [18] وفقًا لمعايير القانون الدولي وليس في ما يبرِّره النظام السياسي وحده. ومن الأمور المستقرة في القانون الدولي أن استهداف المدنيين الأبرياء واستخدام العنف غير المبرَّر بحقِّهم إنما يشكِّل انتهاكًا فاضحًا للقانون الإنساني الدولي [19].

والواقع أن الدولة التي ترعى الإرهاب ضد دول أو مجتمعات أخرى إنما تكون قد تورَّطت في حرب غير معلنة معها، وبالتالي تصبح مسؤولة دوليًا عن هذه الحرب ذات الشحن المنخفض [20] .Low – Intensity Warfare

وإذا كانت أعمال "إرهاب – الدولة" تتمُّ غالبًا بشكل غير مباشر فإنها قد تُقدِم أحيانًا على أعمال إرهابية مباشرة عن طريق قواتها المسلحة النظامية ضد دولة أخرى أو عن طريق ترويع هذه الدولة الأخرى أو ترويع السكان المدنيين فيها وذلك من أجل تحقيق أغراض سياسية معيَّنة [21].

وهنا يمكن أن يتداخل العمل وتعريفه ضمن جرائم متعدِّدة. فقد يصنَّف عملاً عدوانيًا بصرف النظر عن ذرائع الدفاع عن النفس إذا خالف العمل

17- Ibid, p 189
18- B.SAUL, "**Defining Terrorism in International Law**" USA, 2006, p 87-88
19- Ibid, p 91-92
20- 192 "**Terrorism & Antiterrorism**", op cit, p
21- محمد عزيز شكري، "**الإرهاب الدولي**"، ص 111 - 112

أحكام المادة 51 وشروطها من ميثاق الأمم المتحدة. وقد يُصنَّف أيضًا عملاً انتقاميًا أو زاجرًا ولكن من دون تبرير موضوعي مقنع. وقد يُصنَّف أيضًا إساءة استخدام حق الدفاع عن مواطني الدولة (المعتدية) في الخارج ... إلخ

ثالثًا: محاولات الأمم المتحدة للتعريف

بدأت مسيرة مكافحة الإرهاب الدولي تشق طريقها دوليًا مع أول مشروع لاتفاقية دولية تبنَّته عصبة الأمم العام 1937. وقد عرّف المشروع الإرهاب الدولي على أنه الأعمال الجرمية الموجَّهة ضد دولة، والمقصود بها خلق حالة من الرعب في عقول بعض الاشخاص أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور العام.

وكان لهذا التعريف المبكر للإرهاب أثر بارز في انطلاق هذه المسألة مع الأمم المتحدة، لأن العصبة ووجهت بمقدِّمات الحرب العالمية الثانية في العام التالي، وبتداعياتها الخطيرة التي حالت دون تفعيل هذا المشروع[22].

أ – فعلى صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت مساعي إدانة الإرهاب الدولي منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي سواء من خلال قرار الجمعية العامة ذاتها أو من خلال تقارير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت هذه القرارات والتقارير تؤكد على أن الإرهاب الدولي يهدِّد: السلام والأمن الدوليين، وعلاقات الصداقة بين الدول، والتعاون الدولي، وأمن الدول، ومبادئ الأمم المتحدة وأهدافها.

وقد حرصت الجمعية العامة ولا سيما في قراراتها الأولى التي صدرت العامين 1960 (القرار الرقم 1514 حول منح الشعوب المستعمَرة استقلالها) و1970 (علاقات الصداقة بين الدول وفقًا لأحكام القانون الدولي 2625) على التركيز على شجب كل أعمال الإرهاب من جهة وتشريع النضال من أجل تقرير المصير من جهة مقابلة.

22- أنظر التفاصيل في: "Defining Terrorism in International Law" , op cit, p 146

ثم تضاعفت جهود الجمعية العامة في هذا الإتجاه حتى استطاعت العام 1994 إصدار إعلان عالمي من أجل إزالة الإرهاب الدولي. وقد كان لهذا الإعلان أثر بارز في إصدار قرارات إلزامية لاحقة عن مجلس الأمن الدولي تتبنَّى، إلى حدٍّ كبير، التعريف الذي أشار إليه هذا الإعلان وهو: أعمال جرمية يُقصد منها حالة من ترويع الرأي العام، وإرهاب مجموعة من الأشخاص لتحقيق أغراض سياسية وهي في كل الظروف غير مبرَّرة بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية والفلسفية والعقائدية والإثنية والدينية التي دُفعت إليها (23).

ب – أما على صعيد مجلس الأمن الدولي فلعلَّ القرار الأول الذي أصدره حول الإرهاب كان القرار 635/1988 في حظر المتفجرات البلاستيكية. ثم طوَّر المجلس، بعد ذلك، رؤيته إلى أخطار الإرهاب المتزايدة في سنوات لاحقة (24).

ولعل التحرك الفعلي لمجلس الأمن بصدد مكافحة الإرهاب كان على أثر حادث التفجير الرهيب الذي وقع في الولايات المتحدة في 11 / 9 / 2001. فقد أصدر المجلس، حينذاك، القرار 1373 في 28 / 9 / 2001 الذي اشتمل على كثير من الإجراءات الحاسمة بصدد مكافحة الإرهاب. ومنها:

– أنه استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي كان وما يزال ذاتي الالزام على الدول كافة من دون استثناء، وذلك تحت طائلة العقوبات المناسبة (25).

– أنه استحدث آلية لمراقبة أعمال الإرهاب والسعي إلى قمعها من قبل دول العالم كافة. وتمثَّلت هذه الآلية بلجنة مكافحة الإرهاب. وقد وفَّر أيضًا تسهيلات تقنية أخرى لحظها القرار للغاية ذاتها (26).

23- Ibid, p 209
24- H.KRAMER, "**The Security Council Response to Terrorism**" in the Political Science Quarterly, 122 (3) 2007, pp 409 - 432
25- Ibid, p 414
26- Ibid

– أنه حرص على اعتبار الإرهاب جريمة غير مبرَّرة بصرف النظر عن بواعثها ومظاهرها وأشكالها. ودعا كل الدول إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية والزاجرة كافة في هذا الصدد.

– أنه اعتبر الإرهاب تهديدًا للسلام والأمن الدوليين بقدر ما يشكل جريمة دولية تستهدف المجتمع الدولي بكامله. وهذا التوصيف القانوني ساعد ويساعد مجلس الأمن في معالجة أي موضوع يتعلَّق بالإرهاب على أن يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والمعروف أن المادة 39 من هذا الميثاق تفرض على المجلس أن يتحرَّك إذا ما حصل أي تهديد للسلام وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار العالمي.

– أنه أسس لما يمكن تسميته النظام العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي بقدر ما استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن هذا النظام العالمي يستند إلى القرارات الدولية من جهة، ولا سيما القرارات 1373 و1540 و1566، وإلى الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب [27].

– أما القرار الثاني الملزم بصدد مكافحة الإرهاب فهو القرار الرقم 1540 في العام 2004 القاضي بمنع اقتناء المواد المشعَّة أو استخدامها حتى وإن كانت من النفايات النووية أو الذرية أو الإشعاعية.

وحرص هذا القرار على أن يتنبَّه القطاعان العام والخاص في كل دولة إلى هذه الفضلات أو النفايات الذرية حتى من المصانع والمستشفيات. وهذه المواد يمكن استخدامها من قبل المجموعات الإرهابية لتصنيع ما يمكن تسميته بـ "القنبلة القذرة" التي يمكن أن تسبِّب أضرارًا أكثر اتساعًا في الممتلكات والأرواح. وهذا القرار استند أيضًا إلى الفصل السابع من الميثاق. والمعروف هنا أن ثمة نظامًا دوليًا لحظر السلاح النووي وهو النظام المتمثِّل في اتفاقية حظر الأسلحة النووية والمتمثِّل أيضًا في اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد جاء هذا القرار الملزم ذاتيًا ليؤكد على

27- Ibid, p 422 - 423.

تفاصيل هذا الحظر حتى في حالة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

– ولعل القرار الثالث الدولي الذي أصدره مجلس الأمن تحت الرقم 1566 في 2004/10/8 يشكّل مفصلاً رئيسًا أو ركنًا أساسياً من النظام العالمي لمكافحة الإرهاب. وبذلك فإن بنود هذا القرار كافة ملزمة لدول العالم قاطبة من دون أن يحق لأي منها أن تتحفَّظ أو تتردَّد أو تتقاعس عن التنفيذ.

– ولعل أهم ما يميِّز هذا القرار أنه أورد تعريفًا للإرهاب الدولي. وهذا التعريف ملزم للمجتمع الدولي بكامله حتى بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء في المنظمة الدولية. فقد عرَّف القرار 1566 الإرهاب الدولي على أنه: "كل عمل جرمي ضد المدنيين بقصد التسبُّب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة ما أو منظمة دولية للقيام بعمل ما أو للامتناع عنه، وكل الأعمال الأخرى التي تشكّل إساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلّقة بالإرهاب، ووفقًا لتعريفها، ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو أيديولوجي أو عرقي أو ديني" (28).

وبذلك فإن ثمة تأكيدًا على تعريف ملزم للإرهاب الدولي بصرف النظر عن رأي الدول الأخرى به.

رابعًا: الإتفاقيات الدولية

يعتمد النظام العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي على ركنين أساسيين: القرارات الدولية الملزمة التي تقدم ذكرها وعلى الإتفاقيات الدولية التي عُقدت بواسطة الأمم المتحدة من جهة أو خارجها من جهة ثانية. ولكن القرارات الدولية المستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أسرع تطبيقًا وأشمل إلزامية وأفعل نفاذًا من الإتفاقيات الدولية التي لا تلزم غير الدول التي تبرمها فحسب.

وإذا كان المجال لا يتسع لتفصيل هذه الإتفاقيات، فإن من الضروري

28- أنظر التفاصيل في: Deeming Terrorism In International Law", op cit, p 1354.
ويجدر بالإشارة أن مجلس الأمن الدولي أصدر منذ العام 2001 (11/9) إلى العام 2005 حوالى 20 قرارًا حول الإرهاب الدولي.

الإشارة إلى معظمها لكي نؤكد على حرص المجتمع الدولي في اتخاذ كل الإجراءات الوقائية المسبقة أو العقابية اللاحقة لمكافحة أعمال الإرهاب الدولي. ومن هذه الإتفاقيات:

– إتفاقية منع التفجير الإرهابي العام 1997، واتفاقية تمويل الإرهاب العام 1999. وقد شجَّعت أحداث 2001/9/11 الدول على الإقبال على إبرام هاتين الإتفاقيتين. وقد بلغ عدد هذه الدول التي أبرمتها، لغاية كانون الأول/ديسمبر 2005، 145 دولة [29].

– إتفاقيات طوكيو 1963 ولاهاي 1970 ومونتريال 1971 و1988 و1991 حول مكافحة الأعمال غير القانونية كافة (ومنها خطف الطائرات) لأنها تشكل جريمة دولية من جرائم الإرهاب الدولي سواء في المطارات أو على متن الطائرات المدنية.

– إتفاقية منع أخذ الرهائن العام 1979.

– إتفاقية إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأشخاص المحميين دوليًا في العام 1973.

– إتفاقية إدانة الإرهاب النووي 1998 ومشروع اتفاقية جديدة تحمل المضمون ذاته العام 2005.

– إتفاقية شجب الأعمال المخالفة للقانون والتي تستهدف الملاحة البحرية العام 1998.

– إتفاقية منع صناعة المتفجرات البلاستيكية 1991.

وإلى جانب هذه الإتفاقيات الشاجبة مباشرة للإرهاب الدولي، فإن ثمة اتفاقيات أخرى تحظِّر بعض النشاطات التي تدفع أو تسهّل الأعمال الإرهابية مثل تبييض الأموال ومنع اقتناء الأسلحة النووية والأسلحة ذات الدمار الشامل. أما اتفاقية روما التي صدرت العام 1998 وأنشأت المحكمة الجنائية الدولية فلم تُشر إلى جريمة الإرهاب تحديدًا ولكنها ذكرت أن القتل الجماعي المنظَّم والاغتيال يشكلان جالتين من الجرائم ضد

29 – Defining Terrorism in International Law, op. cit., p. 102.

الإنسانية. وبذلك تشتركان مع جرائم الإرهاب الدولي أيضًا [30].

الخلاصة

– إن القول الشائع إنه لا يوجد تعريف للإرهاب الدولي ليس دقيقًا في تفاصيله. فالواقع، كما تبيَّن لنا، أن ثمة تعريفات مختلفة للإرهاب الدولي وأن الإتفاقيات الدولية أوردت تعريفًا للإرهاب الدولي مرتبطًا بالحالات التي تصفها كأعمال محظورة ومخالفة للقانون. وهذا الأمر ينطبق على كل الاتفاقيات أو الأعراف الدولية المتعلقة بالإرهاب الدولي بدءًا من القرصنة البحرية وصولاً إلى الإرهاب النووي.

فضلاً عن ذلك فإن القرارات الدولية قامت بتعريف للإرهاب الدولي. وبما أن بعض هذه القرارات استند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات 1373 و1540 و1566 وبالتالي تعتبر ملزمة للدول كافة من دون أي استثناء، فإن بالإمكان، إذن، اعتبار التعريف الذي أورده القرار 1566 تعريفًا دوليًا ملزمًا.

– ومع ذلك فإن هذا القرار وكذلك معظم الاتفاقيات الدولية الأخرى أغفلت أمرين أساسيين متعلِّقين بالإرهاب الدولي: إرهاب الدولة والتمييز بين الإرهاب الدولي والمقاومة الوطنية.

– وإذا كانت المقاومة الوطنية من أجل تقرير المصير أو من أجل رفع الاحتلال مشروعة في القانون الدولي – وهي كذلك – فإن المطلوب الآن إظهار استثنائها من الإرهاب الدولي بصرف النظر عن تعريفه الملزم أو عن تعريفاته الأخرى غير الملزمة.

30- Ibid

حيث يشير إلى الأسباب الكامنة وراء عدم إدخال جريمة الإرهاب الدولي من جملة الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية ومن هذه الأسباب أن نظام المحكمة سبق أحداث 2001/9/11 في أميركا وأنه لم يتوافر تعريف شامل للإرهاب الدولي ومطالبة البعض بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة وقد تداخلت عدم تعارض القانون في مسألة التوصيف والعقاب.

فإن تركيز هذا البحث كان يتمحور حول الإطار القانوني وليس السياسي لمسألة وربما لمشكلة الإرهاب الدولي. ولكن هذا التخصيص لا يدفعنا إلى إغفال العامل السياسي في مسألة الإرهاب الدولي. وبسبب هذا العامل السياسي نلاحظ أن ما يوصف في بعض الدوائر الغربية إرهابًا، إنما يكون في الواقع ردَّ فعل على سياسة غربية أيضًا تقمع الشعوب وتستغلها وتبتز أنظمتها السياسية تحت شعارات مختلفة.

بيضاء

الصحافة اللبنانية
ودورها في أزمنة السلم والحرب

أ.د. نسيم الخوري*

مع نشر هذه الدراسة تكون الصحافة اللبنانية قد بلغت المئة وخمسين سنة من عمرها. وقد يمكننا اعتبارهذه الصفحات نوعًا من الإحتفاء، غير المقصود، بذكرى مرور قرن ونصف على إصدار أول صحيفة لبنانية هي "حديقة الأخبار"[1]، التي أصدرها خليل جبرائيل الخوري العام 1858.

قلنا غير المقصود، لأنّ الدافع الأساسي لهذه الدراسة ليس تأريخًا للصحافة اللبنانية، لكنه طموح وطني مشروع وواجب علمي، في الأساس، يهدف الى تناول الدور الكبير، ولربّما الخطير، الذي اضطلع ويضطلع به بعض وسائل الإعلام اللبنانية في الأعوام المنصرمة، والذي يساهم بفعالية كبرى في إذكاء مناخ الفتن والصراعات في ما بين الفئات اللبنانية، بما يحوّل الوطن الى ساحة صراع جاذبة للقوى الخارجية.

وإذا كان للصحافة دور بارز، ولها وقعها الظاهر في الحياة اللبنانية السياسية طوال هذا التاريخ، فإن ما يحصل اليوم من تجييش وتحريض عبر وسائل الإعلام، وخصوصًا المسموعة – المرئية منها، يجعل من هذه الوسائل منابر للشتيمة والتحقير والتخويف والتعمية. قد تثير المادة الإعلامية وجهات نظر مختلفة متباينة، وقد ينخرط الإعلاميون أطرافًا في النزاعات الحاصلة، لكنّ الخطير جدّاً هو أن تتحوَّل الشاشات

*مدير سابق وأستاذ في كلية الإعلام والتوثيق

عن وظائفها في التسلية والتثقيف والتوعية الى جلد الناس والمشاهدين، فتتراجع المسؤولية، بالمعنى الوطني والأخلاقي للمهنة، خصوصاً وأنها وسائل يفترض أن تعرف أكثر من غيرها مكامن الألم ومخاطر إذكاء الفتن. ويفترض الإقرار بأن الشاشات اللبنانية باتت تشكّل منبعًا للمخاطر والفتن عندما تجاوز بعض المحللين السياسيين والإعلاميين رجال السياسة، بعد صدور القرار 1559 العام 2004، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث تصاعدت نبرة الإعلاميين وعلا وطيسها إثر انسحاب القوات السورية من لبنان، وبان الوطن مهدداً فعليًا بالإنقسام بعد حرب تموز/يوليو 2006، وما سبقها أو رافقها أو أتى بعدها من صراعات في ما بين 8 و14 آذار، لم تأخذ طريقها بعد الى الحلول الجذرية. ولربّما نتلمّس هذه الحلول في أعقاب الإنتخابات النيابية المرتقبة المنتظر منها تجديد الحياة السياسية في لبنان، ولربما حسم مسائل جذرية باتت على ارتباط وثيق بهوية لبنان وخياراته السياسية. يمكن القول، براحة ضمير، إنَّ عالمًا من فقدان الثقة قائمًا بين الأفرقاء في لبنان، ويلمسه اللبنانيون عند أي فكرة أو طرح بسيطًا كان أم كبيرًا، وهذا ما يعانونه حيال تشكيل الحكومات التي تتوخّى الوحدة الوطنية، أو صوغ البيانات الوزارية أو الموقف من المقاومة أو من سوريا.. إلخ من الأمور المصيرية التي باتت تفتح يقظة العديد من السياسيين اللبنانيين على الأزمات التي يمكن أن تطرح لديهم ضرورات التعديلات الدستورية عن طريق القانون أو العرف.

وقد تكون الصدفة قويّة إذا ما ربطنا بين ما يحصل اليوم في السياسة والإعلام في لبنان مع ما حصل في حوادث العام 1860 الطائفية بين اللبنانيين أي بعد عامين على ظهور"حديقة الأخبار" مضروبًا بعشرة أو بعشرات. تبدو تلك الأحداث القديمة، وكأنها ما زالت تجرجر أذيالها، وتتجدَّد في كلام الإعلاميين، كما تستيقظ بشراسة أقوى في ذاكرات اللبنانيين وثقافاتهم وحروبهم المتكرِّرة كل عقدين أو ثلاثة. لنقل إنها مسائل معقّدة جدًّا هي في أساس البنية اللبنانية والهوية اللبنانية. وهي

تظهر، اليوم، بشكلٍ صارخ في الكثير من البرامج الإعلامية والممارسات السياسية التي تعتمد الشحن الطائفي، والنفخ في الجروح.
قد لا أبالغ إن اعترفت بأنّ الدافع المباشر لتوضيب هذه الدراسة، كان النشرة التوجيهية التي عمّمتها قيادة الجيش– مديرية التوجيه، في 30 حزيران/ يونيو 2008 بعنوان: "وعيكم ضمان وحدتكم"، وقد جاء فيها:"... يستمرّ بعض وسائل الإعلام في نقل الأخبار مضخّمة وعلى غير حقيقتها، ما يؤدّي إلى تضليل المواطنين، وإثارة الغرائز لديهم، وإشعال نار الفتنة والتحريض، كما يلجأ عدد من السياسيين والمحللين الى التصريح بمعلومات مغلوطة، والإدلاء باقتراحات تعبّر عن تشكيك بدور الجيش، وتدخل في شؤونه الداخلية وتفاصيل مهمّاته العملانية، في محاولة لاستمالته الى جانب فئة من دون أخرى، وزجّه في الصراع السياسي والمذهبي الذي تشهده البلاد". وتدعو النشرة إلى "عدم إعارة آذان صاغية لما يتداوله بعض سائل الإعلام والسياسيين والمحللين، من أخبار وآراء وانتقادات ومواقف فئوية لا تخدم الإستقرار العام، ولا صيغة العيش المشترك بين اللبنانيين... ولطالما ناشدت القيادة المعنيين بضرورة التحلّي بالمسؤولية الوطنية في ممارسة العمل الإعلامي والسياسي، وحذّرتهم من أنّ ما يقومون به يتعلّق بوطنهم، وليس بوطن الآخرين، وبأنّ النار لو اشتعلت لشملت الجميع من دون تمييز.." .
ليس أكثر من هذا النص تعبيراً عمّا نحن فيه، وهو ليس النص الأوّل من هذا النوع، إذ طالما دأبت مديرية التوجيه في أكثر من مناسبة في توخّي الدقة والموضوعية في تناول الأحداث والأخبار. وإذا كان كاتب هذه النشرة التوجيهية، قد وضع الإعلاميين ووسائل الإعلام قبل السياسيين، في صوغ النص، كما نلحظ لو أعدنا قراءته، لازددنا يقيناً بأنّ الإشكاليات التي تطرحها تلك الوسائل الإعلامية على الكيان اللبناني كبيرة وعسيرة الحلول. صحيح أنّ السياسة والإعلام صنوان متلازمان، لكن من حقّ الباحث طرح السؤال حول الصحافة اللبنانية ودورها أو تأثيرها في أزمنة

السلم والحرب على قاعدة احترام الحريّة وتحمّل المسؤولية.
مهلاً! قد يستدرج البحث في هذا الموضوع، حول لبنان بين صحافتي الحرب والسلم، خشيةً منهجيّةً من أن يشوب هذا الطرح شوائب أو نواقص ناتجة عن الصعوبة في تناول الأطر والمظاهر الصحافية، والتي وضعتنا في فضاء واسع يصعب شموله والإحاطة به كونه يتجاوز قرنًا ونصف القرن من مشقّة اللبنانيين وتكبُّدهم الخسائر الجسيمة تحت مظلّة الحريات المظلمة بشكل عام، ناهيك عن تقديس اللبنانيين، وبشكل غير مسؤول وعشوائي مسائل دقيقة مثل الحرية في التعبير والكتابة والنشر بشكلٍ خاص.
قد يختلط التأريخ بالتحليل، وتقوى الفوارق بين معاني الصحافة اللبنانية والصحافة في لبنان مثلاً، وهناك فرق كبير بين الأمرين، كما هناك فروقات بين بلد وآخر عربيًا كان أم أوروبيًا أو آسيويًا بسبب من الإختلافات في مسائل جوهرية مثل الحرية في حركة الحبر والمجتمع والحرية والديمقراطية والمقاومة والإرهاب، وغيرها من المصطلحات الكثيرة الخلافية. يفترض بالصحافة أن تكون لبنانية، ولكن عن أيّ لبنان تستشرس هذه الشاشة أو تلك في الدفاع والتحيّز والتضليل وإخفاء الحقائق؟ ويفترض بالصحافة، أيضاً، أن تتناول شؤون الخارج كلّ الخارج، لكن أن يتحوّل الخارج الى مسيّر وممول ومتدخّل، فيقوى على الداخل أيّ داخل، فهنا يكمن لبّ المعضلة الإعلامية إذ تنتفي الموضوعية، وتصبح الأوطان مهدّدة أومعرّضة للانهيار والتفكك والتخلّف. ولا خجل من القول بالحبر الملآن، بإنّ وسائل الإعلام والإعلاميين يتحملّون النتائج الوطنية الوخيمة التي ترخي بظلالها على البلاد.
هل يمكن اعتبار تلك الظاهرة في الإستباحة الإعلامية جديدة على اللبنانيين؟ قطعاً لا. إنّها ملازمة لتاريخ لبنان ومن قبل نيله استقلاله بزمن طويل، وهذا ما سنحاول التركيز عليه بحثًا عن مشقّة اللبنانيين الإعلامية.
ينظر اللبنانيون، منذ القدم، إلى بلدهم وكأنّه ساحة حبر ورسولية مفتوحة

على العالم، لا بل يسمّونه بالساحة التي لا ضوابط لها، وكأنّ الله حباها قوّةً في التعبير تربك به الأوطان الأخرى. ولنا أن نتخيّل للحظات المعاني التي تختزنها الساحة كمصطلح يؤشّر إلى مكان لا حدود له ولا ضوابط ولا قرار ولا مسؤولية. وتبدو التسمية مألوفةً وملازمةً للبنان في الخطابين الرسمي والشعبي، بينما تتشبث شعوب وأنظمة أخرى، من دون جدوى، بالأطر والقوانين والسلطات الرقابيّة متوخّيةً ضبط وسائل الإعلام وتوجيهها وتنظيمها وتقنين أخبارها وفقاً لما هو حاصل في مجمل الدول العربيّة الأخرى، وكذلك في أعتى الدول ومنها الولايات المتّحدة الأميركية في إبّان "عاصفة الصحراء" (16 كانون الثاني/يناير 1991)، وسقوط البرجين في 11أيلول/سبتمبر 2001 وغزو العراق العام 2003(يراجع بهذا الشأن دراستنا المنشورة في مجلّة الدفاع الوطني بعنوان "إنقلاب الصورة في معارك الصور العربية الأميركية" العدد54، تموز/يوليو 2003).

ولو شئنا اختصار المحرّمات في الكتابة الصحافية اللبنانية والعربية بالطبع، لقلنا إنها تكاد تنحصر بالنسبة إلى المخضرمين من الصحافيين في مثلث من المحرّمات ونعني بها الجنس والسياسة والدين وهي تفرض احترامها وعدم المساس بها. والمفارقة الغريبة هنا هي لو أنّك جمعت الأحرف الثلاثة الأولى لهذه الكلمات الثلاث، لوجدت نفسك أمام مصطلح الجسد الذي يمثّل قمة المحرّم العربي وفضائه المحكوم بالقيود والمعايير والتقاليد والعادات الثابتة التي لا يزحزحها زمن أو تغيير، مهما كان شكله وقوته.

هكذا يجد الباحث عن الصحافة في لبنان، نفسه، إذاً، في عالم من دون سياج قابل لكل دخول فكري، وثقافي، وإعلامي، ومالي، وسياسي، وحزبي. وقد لا نجد في بعض هذه الصحافة بحثاً عن لبنانيتها سوى لبنان كمكان يتيم لمركز صدورها حيث التسهيلات القانونية والمالية والتقنية أمام الرساميل الأجنبية التي تتنعّم بسريّة المصارف. إنّنا في العالم المصغّر أو الساحة الاتصالية الاعلامية أو لبنان دولة الإعلام، مع العلم أنّ مسالة

البث والصدور باتت اليوم سهلة، وتتخطّى مجمل عوائق المكان والزمان، بفضل تقنيات العولمة الإعلامية. وينعكس معنى الساحة في لبنان قوةً وضعفًا، اتساعًا وانتشارًا وضيقًا، وفقاً للظروف الداخليّة الصعبة التي لم تفارق تاريخ هذا الوطن في مناحيه السياسيّة والفكريّة، والتي كانت لها نتائجها الملموسة وتأثيراتها الثقافية والاجتماعية والسلوكية والسياسية والكيانية على الأمن والاستقرار الوطنيين.

لقد منحت هذه الرؤيا على اتّساعها، لبنان، صورةً ومفاهيم خاصة، وصفات أبرزها التميّز والتمايز عن العرب، كمسألة ملازمة لطبيعته الجغرافية والبشرية. وقد علقت في أذهان اللبنانيين مقولة وهمية أساسية تجعل من وطنهم همزة وصل بين الشرق والغرب، أو مفصلاً جغرافيًا تسترشد به قارّات آسيا وأوروبا، وهي مقولةٌ يعتدّون ويتمسّكون بها، وتأخذ حيّزها الكبير في أفكارهم ومناهجهم التعليميّة وأساليب لباسهم وعيشهم ولغاتهم وطرائق تخاطبهم، ومواقعهم الإعلاميّة والسياسية.

ونتصوّر أن هذه المسائل ما زالت تؤهّل لبنان وسياسييه لأن يضطلعوا بأدوار أكبر بكثير من أحجامهم وحجم وطنهم الجغرافي، بل أبعد من تاريخه. وهم إذ كانوا يكبّرون أحجارهم في وجه الأنظمة العربية الكثيرة، كانوا يحوّلون وطنهم الصغير إلى ساحة قتالية يتنفّس فيها العرب ويتصارعون ويتحاربون إن لزم الأمر، وعدّتهم في ذلك تلك الأوهام اللبنانية في التمغرب أو التفرنج أو التباهي والتشاوف. ونستدرك القول بإنه إن كانت هناك دول أخرى راحت تقاسمه هذه السمات، بعدما زالت الحدود والفواصل بين الشعوب والدول في ميادين مختلفة، فإنّ تاريخه كان وما زال، معجناً نموذجياً في احتكاك الفئات المتعدّدة وتفاعلها وتناغمها، وكذلك في تلاقح الأفكار واللغات المتعدّدة وصوغها وفقًا لطبيعة تختلف في تباينها وتباعدها أو تقاربها، باختلاف الظروف والتحالفات. وكانت النتيجة، على الدوام، وطنًا محكومًا بهواجس التحوّل

والإهتزاز بدلاً من الثبات والطمأنينة. وهنا، تبرز ملاحظةٌ قوامها أنّ هذا النموذج اللبنانيّ المتميّز صحافياً واتصالياً بالأجنبية، يبدو سهل التأثر بنتائج ومستلزمات التقنيات، فتقوى الصحافة فيه. وقد يدفعه فتونه بالغرب المنتج والغريب إلى انهيارات في ما بين مواطنيه في موضوع الهويّة اللبنانية كمثار تجاذب وتنازع وانقسام على مختلف المستويات، بما فيها النظرة إلى الثقافة والإجتماع.

في ضوء هذه المقدّمة، نتناول في دراستنا نقطتين:

النقطة الأولى عابرة، تتناول الذكرى التي سقطت على هذه الدراسة وعنوانها "الريادة الخورية"، ونعني بها الإحتفال في "الدفاع الوطني" بـ "حديقة الأخبار" بعدما فشل لبنان الرسمي من الإحتفال المئوي بولادة هذه الجريدة الأولى، وهنا سأخرج من تفاصيلها كصحيفة بدأت ملتزمة معضلة تشظّي اللبنانيين بين شرق وغرب منذ ما قبل صدورها، الى ما هو أثمن وأكثر تعبيرًا في نظري، كونه يرتبط بإشكاليات مشابهة كبرى مستمرّة ما زلنا نعاني تشظياتها صحافيًا وإعلاميًا على مستوى الشاشات وعلى مستوى لبنان. أعني بذلك أوّل رواية عربية بعنوان "وي... لست بإفرنجي" أي نعم لست بإفرنجي الصادرة العام 1859 بعدما كان قد كتبها ونشرها الصحافي الأوّل خليل أفندي الخوري في "حديقة الأخبار".

أمّا **النقطة الثانية**، فمحاولة مطوّلة نتناول فيها دورالصحافة في الأزمات والصراعات اللبنانية التي عرفها اللبنانيون، وجيرانهم من العرب، خلال قرنٍ ونصف، وذلك في منهج تصنيف هذه الصحافة في تيّاراتها الكبرى، ومنَاحيها العريضة العامّة، ومحاولة الإعراض عن التفاصيل التأريخية المملّة.

النقطة الأولى: الريادة "الخورية"

يعتبر خليل جبرائيل الخوري من مدينة الشويفات (1836–1907) رائد أوّل رواية عربية حديثة هي " وي... لست بإفرنجي"(1859)، مع الإشارة الى

تباينات بين النقّاد في تثبيت هذه الريادة، حيث نجد من يعتبر الأسبق في هذا المجال، رواية "غادة الزهراء" لزينب فوّاز (1899)، أو "علم الدين" لعلي مبارك(1882)، أو" الهيام في جنان الشام"(1870) لسليم البستاني، أو "غابة الحق" لفرنسيس المرّاش(1865). لكنّ الريادة الخورية تكمن ليس فحسب في أنّ خليل الخوري هو صاحب الرواية الأولى تاريخيًا، وإنّما لأنها الرواية الأكثر نضجًا في تلك المرحلة، كما كتب مكتشفها محمد سيّد عبد النوّاب، ولأنّ إتقان الخوري للغتين التركية والفرنسية أظهرت حبره متأثّراً بمفهوم الرواية الأوروبية في نمط بناء الشخصيّات وتتبعه لأحداث الرواية في سلاسة لغوية راقت للقرّاء العرب، كون الكاتب رفع من مرتبة العادات والتقاليد الشامية في ذلك الزمان منتقدًا التفرنج أو "التمدّن الوهمي" كما عبّر عنه خليل الخوري في روايته هذه، أو ما يعرف بالفرانلبنانية في التخاطب والسلوك والزي. وأهمّ من هذا كلّه،أنّ روايته جاءت متسلسلة على مدى 18 شهراً، نشرها في صحيفته الشعبية المذكورة "حديقة الأخبار"، الجريدة العربية الأولى في المملكة العثمانية خارج الآستانة، والتي كان قد أسماها "الفجر المنير" ثمّ عدل عنه الى "حديقة الأخبار". وكان كلّ ما سبقها جرائد حكومية تنشر آراء الحكومات من دون غيرها. وكان أوّلها"التنبيه" أوّل صحيفة عربية في العالم استعان نابليون بونابرت في حملته على الشرق بمترجمين لبنانيين اعتمد عليهما في إصدارها.

إضطلعت "حديقة الأخبار" بدور كبير بسبب تغطيتها نشوب حوادث العام 1860 الطائفية، كما ألمحنا، والتي منحت الدول الكبرى فرصة إحداث نظام سياسي جديد لجبل لبنان، الذي أصبح في ما بعد متصرفية مستقلة تمامًا تابعة مباشرة للباب العالي. هذه حوادث ما زالت تدمغ الذهن اللبناني وتتكرّر بمآسيها فتتوسّع وتتغيّر حتّى اليوم. ولولا تلك الصحيفة الرائدة لما كان دلف المتصرّف التركي فؤاد باشا ليجعلها جريدةً نصف رسمية ثمّ تبعه فرانكو باشا ليكرّسها جريدةً رسميّةً بالكامل استمرّت في صدورها حتّى بعد وفاة صاحبها خليل الخوري بعامين.

بكلمتين، يمكن القول أن الراوي في "وي...لست بإفرنجي" ضاع بين الفرنجة والعربية فسقطت أحلامه في ترددها، وأضاع معه إبنته الصبية التي أغراها بالمناخ الإفرنجي. فأضاعت حبّها وأخذت الدير طريقًا لعزلتها بسبب هذا الضياع. فالمقدمة في الرواية تشبه في مضمونها النصوص التي نشرها الخوري في جريدته وقارن فيها بين الشرقيين والغربيين في العادات والتقاليد والمعارف والعلوم، ملحًّا على فكرة رائدة تقضي بأن يكون العربي عربيًا والفرنسي فرنسيًا والإنكليزي إنكليزياً، "فلا يجب أن نستهجن كل شيء لأنه افرنجي، ولا نستحسن كلّ شيء لأنه عربي. فإنّ لكلّ قوم إحسانات وإساءات لا تخفى عمّن تمعّن بالحقائق. وعلينا معشر العرب أن نحدّق النظر، ونتأمل بفكر خال من شوائب الغرض، بأبناء عمّنا بين البشر القاطنين القارة الأوروبية، ونأخذ عنهم فقط ما كان واسطةً لتقدّمهم علينا بدرجات التمدّن والتهذيب "فلا نسرق ولا نقتبس بل نختار ما يتناسب مع الروح الأهلية لكلّ أمة".

وكأني به يقف على خطوط الزمان اللبناني الميبس الذي يدور مثل حجر الرحى في أزماته، بعدما رآه الأديب مارون عبود في تعليقه على هذه الرواية الرائدة بأنه الواقف "... على شاطىء البحر الكبير الفاصل بين العالم القديم والعالم الجديد".

إنّها الحريّة الملازمة لتاريخ لبنان، النقطة المضيئة فوق بيضوية البحرالمتوسط، لطالما تجذّر اللبنانيون الأحرار باستلال حبرهم من أسماكه أصيلاً. وهل هناك من هو أشدّ حريّةً من السمك في المحيطات؟ اللبنانيون من تلك الفصيلة المعاندة في حريّة اللسان والحبر حتّى ولو أدمنوا الحروب والنزاعات في ما بينهم عبر التواريخ.

النقطة الثانية: دور الصحافة اللبنانية وتأثيرها

الواقع، أنّه مهما اختلفت وجهات النظر، في لبنان، حول الصحافة والإعلام، ومهما اتّسعت الساحة اللبنانية كمنصّة تؤذي أهلها وجيرانها، يمكن القول

إن لبنان عرف أشكالاً أربعةً من الإعلام، تتداخل كلُّها لتشكّل تاريخه الإعلامي والسياسي الطويل والمميَّز، وتتمثَّل، اصطلاحاً، في أربعة مباحث:
أولاً – صحافة الإستقلال
ثانيًا – صحافة التأسيس للحروب.
ثالثًا– حروب الصحافة والصحافيين.
رابعًا – لبنان بين إعلام السلام وإعلام المقاومة.
تغطي هذه المحطات المتداخلة الأربع تاريخًا أساسيًا وواسعًا من نهضة لبنان الإعلامية المعاصرة، المترافقة والوثيقة الارتباط، مع محطات نهضته وانهياره على مختلف المستويات. لكن قبل التطرق إلى معاني قفز لبنان بين نيران الحروب وإعلامها المدفوعة عدًّا ونقدًا، ومناخ السلام والإستقرار وإعلامه المدفوع أيضًا عدًّا ونقدًا، أي من المال إلى المال، يفترض الاشارة إلى أن محاولة تحديد وسائل الاعلام في لبنان باتت محكومة بالإخفاق في الوقت الراهن، وهي كانت ممكنةً في لبنان في الربع الأخير من القرن العشرين. وسبب الإخفاق واحد هو سقوط الحواجز والحدود في ما بين الشعوب والبلدان، ولأنّ تلك الشعوب ما عادت تقف على رؤوس أصابعها للحاق بركب المكتشفات والحضارات، إذ يكفيها أن تنخرط في زمن مكتشفات العولمة الإتصالية. فالإنسان جُبل أساساً من عناصر أربعة هي التراب والماء والهواء والنار. وقد حقّق منذ ظهوره عنصره الأوّل أي ثلث الكون عبر حضاراته الترابية الزراعية وكلّ ما نشهده على وجه البسيطة، كما حقق عنصره الثاني أي ثلثي الكون عبر حضاراته المائية في اكتشاف مياه المحيطات والبحار فتواصل مع من هم من ورائها من شعوب وحضارات أخرى، وهو اليوم يحقّق عنصره الثالث الذي لا حدود له ولا أحجام عبر أقصى تجلياته الفضائية التي لم تتجاوز الربع قرن وتفتح العقل الى ما لانهاية في عالم التواصل بين شعوب العالم. نحن بالمعنى الإعلامي نعيش في الفضاء، ونتواصل عبر الفضاء، ونعمّر الحضارة المقبلة عبر الأثير.

أولاً: صحافة الإستقلال

تبيّن دراسة التاريخ اللبناني الحديث أن الصحافة اللبنانية منذ بدء انتشارها العام 1858 وحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت مفتونةً بالمسائل الدينية واللاهوتية المغلّفة بالوطنية واليقظة القومية والطموح الى الإستقلال، لكنها كانت محكومة بالقيود إذ لم يكن هناك قبل قانون السلطان عبد العزيز العام 1864 أي قانون للصحافة لا في لبنان ولا في البلدان الخاضعة للسيطرة العثمانية ولمزاج الباب العالي في اسطنبول الذي كان محصورًا بوزارتي المعارف والداخلية. ويبدو أن زيارة عبد العزيز الى باريس قد طبعته بعراقتها الديمقراطية، بغضّ النظر عن تقديسها للحريّات، وحرية الصحافة المسؤولة، ما جعلنا نشهد ظهور 6 صحف و10 مجلاّت في بيروت بين العامين 1865 و1876. وقد منح خلفه السلطان عبد الحميد العام 1876 الصحافة وهم الحرية عندما كرّسها في المادة 12 من الدستور العثماني والذي جاء إعلانه العام 1908، وصدر بعده العام 1909 القانون العثماني للصحافة الذي منح حريات أوسع للصحافيين. قلنا وهمًا لأن مدحت باشا رئيس وزرائه ما لبث أن كمّ الحبر والأفواه، وحلّ البرلمان وأبعد أهل الصحافة والأدب إلى الخارج، وصولاً الى طغيان الأحكام العرفية مع اندلاع الحرب التركية – الروسية العام 1877.

برزت الصحافة الوطنية الجامعة، إذن، مع بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر في لبنان ومصر وسوريا وغيرها من البلدان التي كانت تابعةً للسلطات التركية العثمانية أو للنفوذ والسيطرة الغربيّين. وقد اضطلعت هذه الصحافة بأدوار وطنية بارزة، ساهمت جذريًا في الاستقلال الذي كان العرب يسعون إليه. وحملت معالم التغيير بالرغم من القوانين الخاصة بالمطبوعات التي كانت تضيّق على الكتابة، وتحول دون انتشار الأفكار التحرّرية. ويمكن القول إن الصحافة كانت أداةً فاعلة في النضال للتخلّص من السيطرة الأجنبية. وفي المقابل، علت الروح المناوئة للإحتلال العثماني

والمطالبة بالإستقلال بعد إعلان الدستور العثماني بين العامين 1908 و1914 حيث نعمت الصحف اللبنانية بعهد واسع من الحرية وكان التشهير علنًا بالعثمانيين. ثمّ دفعت أحداث العام 1860 بالعديد من اللبنانيين الى مصر. لماذا مصر؟

لأن عودة بعثات الخديوي اسماعيل إلى الخارج، فتحت أبواب أرض الكنانة للحضارة الغربية، ولأن الصحافة شهدت في عهده عصر انبعاث ونهضة. فقد تعزّز العمل الصحفي بعدما حصلت البلدان العربية على استقلالها تباعاً، وذلك باستخدام التقنيات "الالكترونية" للإذاعة والتلفزيون إلى جانب الصحافة المكتوبة. وكنا نجد "أن بعض الإذاعات العربية قد احتلّ... مكانة مرموقة لم تضاهها مكانة أخرى إلا مكانة بعض القادة في قلوب الشعوب. وأبرزت الصحافة مكانة الإذاعة التي لم تنسَ فضلها، فبقيت حتى يومنا هذا تقرأ أقوال الصحف من استوديوهاتها [وعبر شاشاتها أيضًا]. ولتعزيز مواقعها عمدت السلطة إلى وضع قوانين جديدة للمطبوعات والنشر عملت كلُّها في محصلتها النهائيّة على تقييد الكلمة، وتمجيد السلطة، وعدم السماح بتوجيه النقد لها"[1]. وقد يخرج لبنان عن هذا الإطار، فنجد تلازمًا في الصحافة بين القطاعين العام والخاص المتقدم بشكل ملفت في التاريخ. وفي خلاصة سريعة، يمكن القول بأنّ الصحافة العربية واللبنانية، نشأت أدبيةً ثقافيّةً علميّة أكثر منها سياسيّة محضة بالمفهوم الراهن. وكانت الحريّة همًا كبيرًا أساسيًا في قداسة الوجود والشكل والنص.

فالنص سلطة أساسًا، وهو بهذا المعنى فرض تقديس التعبير ووجوب احترام العربية. وبهذا نفهم لماذا أورثت الطباعة في العالم الإسلامي خوفاً على الحرف العربي، يجوز فيه النسخ ولا تجوز فيه الطباعة، إذ منع

الباب العالي طباعة الحرفين العربي والتركي لسلامتهما "ونقاوتهما من الدنس"[2].

(1) راجع الياس نو، "الاتصال في عصر العولمة"، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص 128.

وإذا كان هذا طور ولادة الصحافة العربية، فقد راح النظام السياسي المعجون بالحرية، يجذب الإرساليات الغربية بأعداد كبيرة. وراحت تفتح المدارس والمطابع، وتصدر النشرات ثمّ الجرائد والمجلات. وأخذت الصحافة "ترتقي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على أيدي كتّاب كبار مثل سليم البستاني[3] (الذي أصدر "الجنّة" في بيروت العام 1870، وكانت أسبوعية تجارية أدبية. وقد اتفق المعلم بطرس البستاني صاحب "الجنان" وسليم البستاني صاحب "الجنة" وخليل سركيس صاحب "لسان الحال" على ضمّ هذه الصحف مجتمعة في صحيفة واحدة)، وأحمد فارس الشدياق[4] الذي أصدر"الجوائب" في اسطنبول العام 1860، وأديب اسحق[5]، وابراهيم اليازجي [6]، ويعقوب صرُّوف[7]، وفارس نمر[8]، وعبد الرحمن الكواكبي[9]، وخليل سركيس[10]، وسليم سركيس[11]،

2- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، 1969، ص 167.

3- (1884–1847)، ابن المعلم بطرس الذي أسس العام 1860،"نفير سوريا"، ثاني جريدة صدرت في بيروت، وكانت تتمحور في مضامينها على الوحدة الوطنية في لبنان إثر مذابح 1860 كما أسس"الجنان" العام 1870، وكان شعارها"حب الوطن من الإيمان"، وبعد وفاته العام 1833تحوّل امتيازها الى ابنه سليم ثم نجيب وتوقّفت عن الصدور العام 1887. ولد في عبيه، قرأ العربية على الشيخ ناصيف اليازجي. ساعد أباه في وضع دائرة المعارف، وكتب ونشر في التاريخ. راجع: **المنجد في اللغة**، ص 74.

4- ولد في عشقوت 1804، وتعلّم في مدرسة عين ورقة. سافر إلى مصر ومالطة وتونس وجوّل أوروبا. امتاز بمعرفته الواسعة في اللغة العربية، وبسهولة أسلوبه في الكتابة. من مؤلفاته: "الجاسوس على القاموس"، و"الساق على الساق في ما هو الفارياق". توفي العام 1888 في اسطنبول. راجع: **المنجد في اللغة**، ص286.

5- أديب ولد في دمشق سنة 1856 وأقام في مصر وتوفي في بيروت سنة 1885. أنشأ جريدة "مصر" وله روايات تمثيلية مع سليم النقاش: **المنجد في اللغة**، ص 18.

6- (1906-1847)، ولد في بيروت، واعتبر من أئمّة النهضة الأدبية والعلمية. أخذ علوم العربية عن أبيه الشيخ ناصيف. حفظ القرآن وتوسط حلقات التعليم في المدرسة البطريركية. عرف بأبحاثه اللغوية. صنع بيده أمّهات الأحرف العربية للمطابع. نقّح نصوص العهد القديم التي ترجمها الآباء اليسوعيّون. أسّس مجلة "الضياء" وحرّر القسم الأكبر منها. عمل في تجديد اللغة، وله في ذلك: "اللغة والعصر"، و"آمالي لغوية"، و"أغلاط المولّدين"، و"لغة الجرايد"، و"أغلاط العبر"، و"نجعة الرائد"، و"الفرائد الحسان". راجع: **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ص 570.

7- (1927-1852)، ولد في الحدث – لبنان. أديب أنشأ مجلة "المقتطف" في القاهرة (1876) وله فيها الفضل بتقريب العلوم الغربية إلى قرّاء العربية، ما أثّر في تطوّر هذه اللغة طبقاً للاحتياجات العصرية: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ص 305.

8- ولد في حاصبيا – لبنان 1856. أديب لبناني هاجر إلى القاهرة وأنشأ جريدة "المقطم" و"المقتطف" بمساعدة يعقوب صرُّوف: **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ص 540.

9- (1902-1849)، ولد في حلب، واضطهده الأتراك بسبب أقواله وكتاباته. أقام في مصر، له "أم القرى" و"طبائع الاستبداد": **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ص 445.

10- (1915-1842)، أديب لبناني، مؤسّس المطبعة الأدبية وجريدة "لسان الحال"(1877). توفي في بيروت: **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ص 251.

11- أديب لبناني منشئ جريدة "رجع الصدى"، و"مجلة سركيس" توفي 1927. من مؤلّفاته "سر مملكة"، "في أخبار بني عثمان (1897)": **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ص 251.

وخرجي ريدان[12]، وكل ذلك في سبيل الإستقلال الوطني والتماس الحرية. وامتدت مرحلة النمو من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية

الأولى حيث استقام أسلوب الصحف بفضل الأدباء الذين التمسوا الصحافة وسيلةً للأدب[13] النضالي والتحرّري. واستمرّ الأدب يقود الصحافة إلى ما بعد منتصف القرن العشرين. "وفي الثلاثين سنة الأخيرة منه سارت الصحافة نحو الانحدار. وتسلّم زمامها الصحافيون الهواة والمحترفون، حيث قادوا الأدب من يده، وأنزلوه إلى مستواهم مرسخّين مرحلة الصحافيين المتأدبين"[14]. والمعروف أنّ جرأة حبر بعض هؤلاء الصحافيين اللبنانيين دفعت بهم الى حبال المشانق حيث أعدم الأتراك ستة عشر منهم العام 1916، منهم أحمد حسن طبارة، عبد الغني العريسي، بترو باولي والشيخان فيليب وفريد الخازن وسعيد فاضل عقل.

ثانيًا: صحافة التأسيس للحروب

يُعتبر لبنان الظاهرة الإعلامية، أو المقصد الإعلامي للعرب. اختلفت وتباينت ظروف نشأة وسائل الإعلام فيه وتطورها حتى نشوب الحروب الأخيرة العام 1975. وقد ساعد في ذلك تكريس الدستور اللبناني الحرية في إبداء الرأي قولاً وكتابةً، وحرية الاجتماع والطباعة[15]، كما كرّست حرية الإعلام، ووضعت نصوص تنظيم الصحافة، ورعاية شؤونها وفقاً للقانون [16]. ولم يكن لبنان الرسمي قد بلور مفاهيمه الخاصة بالإعلام والحرية والحقوق وغيرها، كوطن محصَّن بقدر ما بلورها مفاهيم مترجمة مستوردة عن

12- (1914-1861)، ولد في بيروت. أسّس مجلة "الهلال" (1892) في القاهرة. من مؤلّفاته "تاريخ التمدّن الإسلامي"، و"تاريخ آداب اللغة العربية"، و"تراجم مشاهير الشرق". راجع: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ص 239.

13- النجار، عبد المجيد، [illegible]، ص 1.

14- جورج كلاس، "جوزف الياس التريوي الخبير".

15- [illegible] 1926 [illegible] 1990.

16- قانون المطبوعات العثماني والتعديلات التي طرأت عليه منذ 1918 وفي أيام الإستقلال والانتداب، فقانون المطبوعات اللبناني [illegible] (1977).

صالحة للتعبير والمناهضة والنضال العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. كان يصعب رصد الإعلام الخاص بالمعنى الكمّي حتى لا نقول النوعي. وكان يستحيل تحديد معناه الرسمي، وكأنها استحالة غير قابلة للضبط، على الرغم من كل الدساتير والقوانين والتعديلات والمراسيم. هكذا اضطلع الإعلام الرسمي، في بُعده عن الواقع، وانحيازاته المتعددة، بدور ساهم كثيراً، ربما، في نموّ المؤسّسات الصحافية الخاصة التي تقود قراءة مضامينها إلى الكلام عن حروب الإعلام كعنوان لمرحلة أولى، لا ينظر إليه مرآة تعكس الواقع، بقدر ما هو واقع كان يهيّئ ويحضّر ويكتب للانفجارات والانهيارات التي كان لبنان ميدانها الواسع والحاضن.

وفق هذه النظرة، اتخذت هذه المرحلة من تاريخ الصحافة اللبنانية عنوان التحضير أو المشاركة في التحضير للانهيارات، في استفادة من الحرية في الكتابة والمعارضة، من دون ضوابط. وكانت تنتشر الصحافة، في بعض الأحيان في لبنان، لا لتخاطب أحداً فيه من اللبنانيين، بل لتخاطب أسيادها أو مموِّليها المباشرين، أو مناهضيهم في الأنظمة العربية والأحزاب والعقائد والايديولوجيات المتصارعة الكثيرة.

1 – لبنانية الصحافة!

لبنانية الصحافة هي من لبنانية لبنان. لكن الصحافة اللبنانية لم تكن، إذاً، لبنانية كاملة على الإطلاق، بل صحافة في لبنان من مجمل الهويات الأخرى، يكفل الدستور حريتها. لكنّها، بالرغم من هذه الكفالة، لم تكن حرّةً كثيرًا بقدر ما كانت مرهونةً لأصحاب الأموال من العرب، لا بل مستأجَرة منهم. وبطبيعة الحال، كان "لا يمكن للصحافة المستأجرة أن تخالف عقد الإيجار لأن على المأجور، عقارًا كان أم إنسانًا، أن ينفّذ الشروط السريّة والعلنيّة المتفق عليها في العقد... فتشبّه الصحافة اللبنانية حالة سائق السيارة الخاصة عند الشيخ أو الأمير... حيث يبدو السائق ظاهرياً يقود السيارة حرًا ويحرّكها بيديه ورجليه لكنه عمليًا ليس حرًا لأنّ كل حركاته

تأتيه، همسًا لطيفًا أو أمرًا جافًا، من سيّده العربي المرتمي على المقعد الخلفي"[17].. ويبدو الصحافي يكتب للمموّل لا للقارئ... وينظر إلى العالم من خلال المال، وليس من خلال الوقائع واحترام الموضوعية في وسائل الاعلام.

تكاد لا تُحصى معالجات الأخبار، والتعتيم على النشر لحقائق كانت تؤكد رضوخ الصحافة اللبنانية في مجملها للمال لا للحرية. ويتضح هذا الأمر في مواثيق الشرف التي كانت تحظّر، في لبنان، من التعرّض إلى المصارف أو الملوك والرؤساء العرب، بينما نراها تحظّر، في دول أخرى من التعرّض للجيوش، وأمن هذه الدول، أو من التعرّض إلى المقدسات الدينية، على اعتبار أن الدين لا يتعاطى في الشؤون السياسيّة أساسًا، مع العلم أنّ رجال الدين في لبنان، بسبب من تركيبته الطائفية، يتعاطون كثيرًا وبمغالاة صارخة في السياسة.

فكيف يمكننا القول إن الصحافة اللبنانية كانت حرّة، إذا كان يحظَّر عليها تناول الأنشطة المالية والدينية والسياسيّة والأنظمة ومسؤولي الدولة؟

لا يمكن فهم المسؤوليات الخطيرة التي تلقى على عاتق الإعلام، ومعنى مطالبة الدولة اللبنانية بمراقبة مصادر وسائل الاعلام المالية، بعد مرور ربع قرن على هذه الوقائع والآراء التي نسوقها على الرغم من ظرافتها ومرارتها، إلا لأنها مثّلت واقع الإعلام اللبناني في ذلك التاريخ. ومهما خففنا من غلوائها، ومن مدى تعميمها وشموليّتها، فإنها تُستعاد، اليوم، وتصيب صحافة الحروب الأخيرة في الصميم حيث الطائفية والمعالجات السطحية والمذهبية تبدو شديدة الوضوح. أليست الطائفية، بالرغم من الإنقسام الوطني الذي يعانيه اللبنانيون، الآن، هي المحرّك الأساسي

المتجدد والمثير للخلافات السياسية؟

إنّ أفضل الحلول في لبنان ومع هذا الواقع المرير وكما كانت الدعوة إلى إلغاء

احتكار الامتيازات الذي يحول دون إصدار الكتّاب صحفاً لنشر أفكارهم وآرائهم، بعيداً عن قيود الأنظمة العربية والقيود الاعلانيّة. وإذا كانت حجة الدولة، على الدوام، هو ازدياد عدد الصحف في لبنان، فأمر مناف للواقع، والعكس هو الصحيح، لأنّ أصحاب الصحف متمسّكون بصحفهم بسبب هذا القانون الذي يؤمن بسهولة ثرائهم، وحيث العقار والأرض صنوان، وحيث العجز الفاضح للدولة في تطبيق قانون الكشف على الحسابات الماليّة للصحف والمجلات. "فالجريدة التي كانت تطبع مئات النسخ من العدد الواحد، لا توزع منها أكثر من سبع نسخ: واحدة لصاحب الجريدة، والثانية لسكرتيره، والثالثة للمحرر، والرابعة للمحاسب، والخامسة "لفرَّاش" العمارة، والسادسة لوزارة الأنباء لحفظ الامتياز في حقوقه الكاملة، والسابعة للأرشيف،.. كيف تعيش جريدة من هذا النوع إن لم تبع ما تطبعه شكلاً الى نظام عربي مقابل مخصصات مالية كبيرة؟ أليست صحفنا في معظمها مستأجَرة من جهة ما غالباً ما تكون أجنبيّة، الأمر الذي كان يجيز إقفالها بموجب القانون[18] الذي يشترط في صاحب الجريدة أن يكون غير محكوم عليه بجنحة وألاّ يكون في خدمة دولة أجنبية"[19]. وبعد ربع قرن كان وزير الاعلام يتساءل: "كيف ننظم الاعلام لتجنّب ارتهان الشركات الاعلامية إلى التمويل الخارجي؟"[20].

لا تضيف هذه النظرة المرّة، المضحكة والمبكية، إلى الصحافة اللبنانية، سوى الإمعان في تفصيل وضع لبنان الصحافي، حيث لم يكن لوسائل الاعلام الخاصة، في معظمها، من معرفة بلبنان سوى "ساحة الصدور"، كما أسلفنا، وهي توفّر فسحات الحرية المستباحة غير المسؤولة، وحيث [illegible] الوضع الرسمي الاعلامي لم يكن سليماً من النواحي المادية والمهنية والوطنية

18- عدل المادة 30 من المرسوم الاشتراعي رقم 104 الصادر في 30/6/1977 الذي يشترط أن يكون صاحب الامتياز لإصدار مطبوعة صحافيّة، ألاّ يكون في خدمة دولة أجنبيّة. أنطوان الناشف، قوانين الاعلام المطبوع والمرئي والمسموع في لبنان، ص 20.

19- ابراهيم سلامة: محاضرة "الصحافة في لبنان".

20- وزير الإعلام منصور في ندوة الكارلتون، إعادة تنظيم الإعلام في لبنان.

وإذا كنا نغاير هذه النظرة الواقعية إلى الإعلام والصحافة اللبنانيّة بوصفها صحافة فنية أكثر منها سياسيّة، فلأنها تجافي أو تتجاهل مضامين ولغات 52 مطبوعة يومية سياسية و42 مجلة أسبوعية وشهرية خاصة، إضافةً إلى عدد كبير من المطبوعات الأخرى غير المنتظمة الصدور، والتي كانت في معظمها تنطق بوجهات نظر أحزاب وأنظمة تجعل من لبنان عالَماً مصغرًا ممثلاً بأحزابه، وعقائده وتوجّهاته، وخصوصًا أنظمته في أشكالها العربيّة منها[21]. لقد ضمّ لبنان سياسات العرب كلّها، والأنظمة المختلفة في معالجات ومؤسّسات متعدّدة امتهنت الصحافة. وقد لا يدرك الباحث مدى التباين الحاصل بين بُعدي الاعلام الرسمي والخاص من حيث الشكل والمحتوى، وطرق الأداء، إلا بقراءة متأنية "للاستدراك" الرسمي القانوني الذي جاء متأخرًا جدًا يعدل مهام وزارة الإعلام، وينمّ عن الشعور بعظم المسؤوليّة التي نجمت عن النظرة الرسميّة الأفقيّة للإعلام، والأثمان الباهظة التي جاءت نتيجة عدم اكتشاف أبعاد الإعلام في لبنان، أو عدم استيعاب روافد الثقافة التغييرية في كل اتجاهاتها. ولم يبدُ لبنان الرسمي قادرًا على مواجهة التحوّلات السياسيّة والاجتماعيّة، والإيديولوجيّات المتراكمة المتفاعلة لتوليد أزمة لبنانية أمعنت تدميرًا في الوطن والتاريخ والمجتمع اللبناني برمّته.

لم تتمكّن "الحدود" و"الموانع" و"المحظورات" ومواثيق الشرف التي وشّى بها المشترع اللبناني، حرية الاعلام في لبنان، لجهة حماية أمنه القومي أو نظامه العام، أو علاقاته بالدول والملوك والرؤساء الأجانب، من معالجة الحالات السياسية والعسكرية الخاصة والطارئة التي كان يتعرّض لها في علاقات طوائفه ومجموعاته، أو في علاقاته مع الخارج.

وقد تجاوز الواقع الاعلامي في طبيعة لبنان المركَّبة "البازلية"[22] هذه الحدود والقوانين تجاوبًا مع التنظيمات غير القانونية التي كانت تمثل فرقاء الصراع وإيديولوجياتهم، فسقطت هيبة النصوص القانونية

21- Anis Moussallem, **"La presse libanaise"**, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1979, pp. 95-109.

المترجمة والمنقولة، أو المبتكرة، ووضعت حدود لحرية الاعلام هي اللاحدود أو انفلات كامل لم يعر مسألة المسؤولية شأنًا كبيرًا، ولم يتمكن القانون من أن يطاوله، وخصوصًا السياسي منه، وبانَ الهجوم عنيفًا على تقصير الإعلام الرسمي وحياده أو انحيازه في صراعات الأفكار.

وتوقَّف بقاء الإعلام الرسمي موحدًا ووحيدًا، إلى حد بعيد، على سلطة الدولة في الانتظام العام، والقدرة على ضبط قوى الصراع المختلفة، ولو إعلامياً من ناحية، وعلى تعددية رؤية رموز هذه السلطة إلى الأمور وفهمها واستيعابها كظواهر تعكس أزمة سياسيّة أو إتنية اجتماعية.

هكذا بدت السياسة تتأرجح جدليًا بين الدولة والمجتمع اللذين برزا منفصلين في مسائلهما ومشاكلهما. وبدا الانفصام واضحًا في الخطاب الرسمي الميسّر "المساير"، الذي كان قد ظهر متنافرًا مع كمّ هائل من الخطب والنصوص والمقالات والتعليقات المتنافرة شكلاً ومضمونًا، والتي كانت أبواقًا للخارج أو البلدان الخارجيّة، ما زاد في تعقيد الوضع اللبناني وتهديده.

هكذا بدت السياسة الإنبائيّة خجولة ومبسّطة حيال سياسات الإعلام الخاصة العقائدية، وراحت الأزمات تعبر عن نفسها بالأحداث والدماء والإنقسام، وليس كالإعلام في أشكاله وأبعاده المختلفة من أعطى لهذه الأحداث أبعادها ومراميها، فتلاشت سلطات القانون وأفلت هيبة الدولة غير الواضحة تماماً لتقع في قبضة سلطات الأمر الواقع.

2 – ضوابط الصحافة

وإذا ما تساءلنا عن الضوابط، فلا بدّ من الإشارة إلى القرارات الوقائيّة

الحرّة التي تمثّلت بالمواثيق، والرقابة الذاتية، وهي خاصية ليست لبنانيّة على الإطلاق.

بدت الرقابة في لبنان [illegible]

الصحف وطبيعة النظام اللبناني الحر، فكان لا بدّ من اللجوء إلى اعتماد المواثيق، كمادة تخلق نوعًا من التوازن بين ضرورات المهنة واحتياجاتها والمجتمع، بين هاجس الحرية ونشر الحقائق وبما يحفظ حدود العلاقة الدنيا بين الصحافة والسلطات العامة.

وقد قضى عهد الشرف الأول[23] في لبنان بوقف الحملات الإعلاميّة التي تغذّي الأزمة اللبنانية، والانطلاق في حملة تهدئة تحضّ على المصالحة الوطنية، والتركيز على الوجه السياسي لهذه الأزمة كي لا يتمّ استغلالها طائفيًا، والإحجام عن نشر الأخبار التي تثير الفتن، وتذكي الحرائق، وتسهيل توزيع الصحف والمطبوعات من مختلف الاتجاهات والميول في مختلف المناطق اللبنانية... إلخ. وحتى العام 1970 والمناوشات مع الفلسطينيين، بدا اللبنانيون منقسمين ومعهم صحافتهم على المستوى السياسي بين التيار الاشتراكي (مصر، سوريا، العراق... الخ)، والبلدان المحافظة (المملكة العربية السعودية، الكويت، الأردن... الخ). وهكذا انتظمت الصحف في الصراعات العربية بين مدافع عن النظام الليبي (السفير، الكفاح العربي، اللواء) أو المصري (الشعب، النضال، السياسة) أو السوري (الشرق، اللواء) أو العراقي (بيروت).. الخ.

وكانت السلطة اللبنانية تتصرّف إزاء هذه الصراعات، والإعلام الممهِّد لها،

23- كان هذا العهد حصيلة اجتماع بين وزير الأنباء، آنذاك، شارل حلو ونقيبَي الصحافة والمحرِّرين، روبير أبيلا ووفيق الطيبي، وعدد من مديري الصحف المسؤولين في المطبوعات اللبنانية. وكان ذلك في 1958/10/4 إثر الحوادث الدامية. وبهذا غدا عهد الشرف تقليدًا لبنانيًا أعقبه عهد شرف صدر عن نقابة الصحافة في 13 كانون الثاني/يناير 1962 بعد الانقلاب الفاشل الذي قام به الحزب القومي السوري الاجتماعي (31 كانون الأول/ديسمبر 1961)، حيث التزمت 90 مطبوعة بالمطلق الرقابة الذاتية التي رُفعت في 31 آذار/مارس من العام نفسه. ثم كان عهد شرف ثالث في 1969 إثر حادثة الأرز.

24- كان سعيد فريحة، صاحب مجلة "الصياد" ومؤسسها، قد اتهم بعض الكتائبيّين والناصريّين، وجاءت الرقابة المذكورة لتحدّ من إذكاء هذا الصراع مدة 11 شهرًا. ميشال الغريب، الصحافة اللبنانية والعربية، لا ن، بيروت، 1982، ص 202 وما بعدها. وأيضاً: Anis Mossallem: La Presse libanaise et la guerre, Librairie Orientale, Beyrouth, 1990, p. 59.

بنقابة المحررين إلى وضع ميثاق شرف ثانٍ[25] يحدّ من المساجلات وحدة نتائجها في الصحف على الوحدة الوطنية، ويحمل المحررين المسؤوليات الجسام في الصراعات الواضحة على صفحات المطبوعات الصحافية.

وقد دعا هذا الميثاق إلى المعالجة الموضوعية والواعية للصراعات والمشاكل العربية من دون التدخل في شؤون الدول الشقيقة، أو تناول ما يمسّ أمنها وسيادتها والحفاظ على سريّة المعلومات المرتبطة بالجيوش العربية، والإحجام عن نشر ما ينتهك خصوصيّاتها وأسرارها لمصلحة العدو، وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية اللبنانية من كل ما يهدّدها ويضعفها أو يذكّي الصراعات الطائفية. وطلب الميثاق أن تكون الكتابة في السياسة العربية نابعة بالنسبة إلى مختلف الفئات اللبنانية، مهما اختلفت انتماءاتها، من إملاء الشعور بالوحدة والوعي اللذين يحولان دون أية حملة صحافية تطاول البلدان الصديقة[26].

يمكن القول، إنّ تحوّلاً كبيرًا كانت ترسمه صحافة ما أسميناه إعلام الحروب. وتدلّ القراءة المتأنّية لكل هذه المواثيق، على الهواجس الكبرى التي كانت تطمح إلى درء الأخطار عن لبنان الوطن في الممارسة الاعلامية، في الوقت الذي كانت تولّد فيه الأوطان العربية الدائمة الصراع والتنازع، مادةً دسمة لجذب الصحافة اللبنانية وتعميق صراعاتها، بينما المطلوب التقريب في ما بينها وفقًا لمبادئ المواثيق ومهادنتها. ليست هواجس،

24- Aniss Mossallem, **"La Presse libanaise",** op. cit., p. 194.

25- وذلك في 6 شباط/فبراير 1970. ونجد بعد أربع سنوات من هذا التاريخ (4 شباط/فبراير 1974) ميثاق "شرف المهنة" من 15 بندًا أهمّها تجنّب التعصب وإثارة النعرات والدفاع عن البلاد وسرية المهنة، وقد جاء دفعاً للغط الحاصل حول دور الصحافة في خلق الهواجس والتوجسات وأسباب الانفجار. والمفارقة أنه بالرغم من اعتراض عدد من الصحافيين على هذه المواثيق في الجمعيات العمومية، فقد بقي ميثاق 1970 ساري المفعول حتى 1979 تاريخ توقيع ميثاق الشرف الثاني. راجع: نسيم الخوري، الصحافة اللبنانية والعربية، ص 206-204.

26- Aniss Mossallem, **"La Presse libanaise",** op. cit., p. 188.

بقدر ما هي صعوبات وإعاقات كانت تضع المتناقضات حيث حرية الرأي إلى جانب صحافة الحقائق الموضوعية وسرتكزات الصراع وغياب التضامن أو الإساءة إلى وحدة اللبنانيين، الذي هو الوجه الآخر

للوحدة الوطنيّة، وكأنها الممارسة في حقل من الكتابة الصحافية العسيرة أو المستحيلة.

هكذا برزت الصحافة اللبنانية معرضاً أو يافطةً ملوّنة للبلدان العربية، تعكس مختلف الاتجاهات والميول والأفكار السياسيّة وتتّخذ مواقف تجعل المسائل الموضوعيّة نظريةً بحتة.

وإذا كان هذا الأمر غير معبّر عن الواقع كلّه، ولا تقرّ به الصحافة الملتزمة باستثناء عدد منها، فإنّ النسيج الغالب والصورة الشاملة للصحافة اللبنانية، لا تخرج عن إطار الحروب الحتميّة والمنتظرة التي عرفها اللبنانيون في ما بعد، وذاقوا مراراتها. وقد يكون في الأمر مبالغة تصل إلى اعتبار الصحافة من مسبِّبات الحرب الرئيسة الكثيرة أو هي وجهها الواضح.

يمكن القول، إنّ إعلام الحروب كان ممثَّلاً، في الدرجة الأولى، بالصحافة الرسميّة المتحيّزة التي ما تخطَّت حدود جمع الأنباء والرقابة النظرية، وكان عاجزًا عن الخروج من ديوان الدولة. وفي الدرجة الثانية، وفي تجاوز للأولى، كان ممثلاً بالصحافة الخاصة "القتالية" العقائدية أو المتحفزة "للقتال"، أو "البترولية" المربحة جدًا. وكانت هذه كلّها عاجزة، على الأقل بالمعنى اللبناني، عن الخروج من ديوان المال.

كانت وسائل الصحافة، بشكل عام، عاجزة عن الخروج إلى ميدان الناس أو القضايا العامة التي كانت تهمّ المواطنين اللبنانيّين (باستثناء "الملتزمين" والمنتفعين منهم) الذين كانوا يتسلّون ببرامجها، ويتلهّون بأخبارها، لا يثقون بها، أو يصدقونها كثيرًا. وكل ذلك أمام ضعف الدولة وتوجُّسها، وتوجُّس أصحاب المصالح المحليّين والعرب من سلطاتها الابتزازية المقلقة. كان هناك غياب شبه كلّي عن "مؤامرة" الانفجار والانهيار التي جاءت بصيغة الجمع، وما تمكّن اللبنانيون من نزعها من خطبهم وألسنتهم بعد ربع قرن.

وكانت هذه الحالة من الحالات السيّئة القليلة التي تصل فيها الصحافة إلى

هذا المستوى في زمن معيّن وبلد "محدد" مثل لبنان انتقل من الديمقراطية في الممارسة إلى ديمقراطية القتال، ومن مال الأنظمة الصحافية إلى أموال الحروب والنتائج التدميرية الكبرى.
فكيف تحوّلت وسائل الاعلام إلى أدوات تدميريّة بعدما كانت تختزن أسباب الدمار؟

ثالثاً: حروب الصحافة والصحافيين

لا يمكن فهم عنوان من هذا النوع من دون التدقيق في تفاصيل مرحلة أساسيّة شكّلت تاريخ لبنان المعاصر، امتدّت منذ العام 1975 حتى العام 1991، وما زالت آثارها تنسحب على واقع اللبنانيين حتى اليوم.
كما لا يتكامل الكلام على إعلام الحروب الذي كان مقتصرًا على الصحافة الرسمية والخاصة، التي أشرنا إليها، إلا بتناول حجم هذا الملف الإعلامي الضخم الذي انقاد إليه مجمل العرب واللبنانيين.
وإذا كان معروفًا أن الحروب تخاض بالسلاح، كما تُخاض بالكلمات، منذ فجر التاريخ، فتقوى وتتجاوز في فتكها فعاليّة الأسلحة، فللتدليل على حجم التخوف الذي يجعل الكلمة مقصلة قادرة على القتل، وتهيئة المعارك وإذكائها عن طريق تشويه الصور، وحقن النفوس، والتحفيز على التدمير. وهذا أمر أيضًا في صلب الصراعات العسكرية والسياسيّة، ويدرَّس في الجامعات مادةً أساسيّة في الدعاية السياسية والحروب النفسيّة وعلم الإشاعة وتضليل الحقائق وتشويهها كباب في هزيمة الآخر وإعادة إحيائه.
بدت الصورة في لبنان نموذجيّة في بشاعتها وآثارها التدميريّة، وتحوّلت الكلمات في الغالب إلى أفواج فعالة، ووسائل شرسة في القتال وخرق الجبهات، وإدارة المعارك وربح الجولات. وهي لشدة تميّزها في هذا المجال كانت توازي خصوصية لبنان وتمايزه اللذين شكّلا مفصلاً أساسيًا في ضخامة الحروب وبسالة الدفاع عن حضور لبنان ووجوده وتمايزه وتميّزه.
وفق هذه النظرة، تبدو دراسة ملف الإعلام في لبنان، في "تقاتل" وسائله،

مسألة شديدة الدقة، نزلت فيها الكلمة بكل الوسائل والصيغ الى ساحات المعارك عدّة فعليّة في القتال، ووصلت إلى حدّ تدمير ذاتها نوعًا وشكلاً وتعبيرًا عبر تمثيلها للطوائف والمذاهب والأحزاب والوطن الرسمي وفرقاء الصراع.

وإذا كنا، في مجال النظرة الأفقية إلى هذا الإعلام، ما زلنا نشهد انقسامًا في الرأي، بين تبرئة الإعلام مما حصل فعلياً كونه جاء انعكاسًا للواقع، وبهذا لا يعود الإعلام إعلام حرب بقدر ما هو إعلام تبليغ، وبين انجراف الإعلام في تفجير الواقع، وهو بهذا يتحمّل جزءًا كبيرًا من مسؤوليات الحروب والأحداث، ما يرسِّخ النظرة الحادة التي تحمّل الإعلام إذكاء الفتن الطائفيّة ونتائج الحروب، فإنّه انقسام يصبّ مجدّدًا بين مقولتَي التفريق مجددًا بين الإعلام اللبناني والإعلام في لبنان.

وإذا ما بدا هذا الانقسام منحسرًا نوعًا ما في الوقت الراهن، فلأن تجلّيات العولمة جاءت امتدادًا وتبريرًا لحجم الكوارث التي أصابت الخطاب اللبناني. فما إن راحت الأصوات ترتفع وتلملم أشلاء الحروب، وترصد نتائجها حتى رحنا ندخل بوتيرة متسارعة، في "الدولة العالميّة" و"اللغة العالمية" و"وسائل الاعلام العالمية" ما قد لا يجعل البعض يدرك أو يجافي مدى ما حصل. لقد تهنا مثل غيرنا في عصر الفضاء، وتضاعفت مفاهيمنا للساحة والحريّات الى درجة أن بعض الفضائيات اللبنانية والعربية، كان هو الحافز المباشر الذي دفع وزراء الإعلام العرب يقرّون وثيقتهم في تنظيم البث الفضائي العربي في القاهرة في 13 شباط/فبراير 2008، الأمر الذي تحفظت عنه بيروت وقطر، ولم يأخذ طريقه الى التنفيذ بعد.

ومهما اختلفت هذه المواقف التي تمتص صراعاتها التقنيات الجديدة، والتي لا تقيم اعتبارًا لأية خصوصيّات، فإن هذه المقاربة لا تبدو واضحة إلا في قراءة العقود المقبلة من تاريخ بلد متميِّز مثل لبنان، في حروبه وسلامه، واندفاعه نحو أشكال المعرفة الحديثة، وكخروج من إحباطاته الكثيرة وأهمّها ذاك الإحباط المتنقل بين الفئات اللبنانية الذي جعل

تاريخه تاريخ تسويات وتوازنات متكرّرة.
لقد استمرّ هذا الشكل من الانخراط الإعلامي في الحروب اللبنانيّة ما يقارب الخمس عشرة سنة(1975 – 1990). ولا يغفل الباحث كيف أن اللبنانيين الذين دخلوا في القتال، استولوا على محطات وتجهيزات الإعلام الرسمي، أو أرسوا معهم وسائل إعلامهم، وصحافتهم المتأهبة القديمة أساساً لهذه المهمات، أو أنهم راحوا يوجدون وسائلهم المرئية المسموعة والتي اتخذت حدّها الأقصى العام 1985.
كان الإعلام في شراسته يتقدّم على المعركة العسكرية حيث "يبدو المقاتلون الحقيقيون مدجّجين بالكلام والكتابة، أو بتلك القوة في شحذ الهمم والحميّة، التي غالى لينين في اعتبارها. وكان يدرك هذا القائد للثورة البولشفية أن الكلمات وحدها تظفر بالحروب أحياناً... وها هي تقود في لبنان إلى الكوارث والتدمير. ولقد أوضح المثل العربي قبل عصر الاتصال بكثير أن أفواه المدافع أقلّ خطورةً بكثير من أفواه الوشاة والصحافيين"[27].
كانت أجهزة الإعلام في مجملها مع نهايات هذه المرحلة أسلحة حادة في وجه الدولة في ظلّ غياب كامل لوسائل الاعلام اللبنانيّة الرسميّة، وحتى الخاصة منها، باستثناء مرحلة قصيرة شغل فيها أحد الحكام المسؤولين شاشة التلفزيون الرسمي[28]، وكانت من أقوى الأسلحة بين يديه، بدا اللبنانيّون من خلالها منصبّين على الإعلام الرسمي خلافاً لخمسة عشر عاماً من تاريخهم كادوا خلالها ينسون تلفزيون لبنان، شاشتهم الوحيدة التي تشظّت مع تشظي الوطن.

يمكن القول، إنّ مرحلة من الحروب اللبنانية جاءت بين العامين 1975 و1982 لتدفع بالحياة الحزبية في صراعاتها إلى أوجها، حيث اتّخذت طابعًا عسكريًا "ميلشيويًا" ظهر في كتلتين ضخمتين شكّلتا الصورة العامة: الجبهة اللبنانية (أحزاب الكتائب اللبنانية، والوطنيين الأحرار، والقوات اللبنانية) التي برزت خطًا مميزًا داخل الجبهة سرعان ما تسلم

27- Jean-Pierre Péroncel-Hugoz, **"Une croix sur le Liban"**, Lieu Commun, Paris, 1984, pp. 37-38.
28- راجع بهذا الشأن...

القرار والمسار العسكري، وحرّاس الأرز)، والحركة الوطنيّة التي ضمّت التوجهات اليسارية والعروبية، والتطلعات الإسلامية، بالاضافة إلى تجمعات سياسية وحركات وتكتلات أفرزتها الحرب كالتجمع الإسلامي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وغيرها بالإضافة أيضًا إلى البنى الحزبية الطائفية كالمرابطين والتنظيم الناصري وحركة أمل وحزب الله، وما تلا الثورة الإيرانية من نزعات عقائدية. وبين هاتين الكتلتين، كانت الصعوبة هائلة في رصد الأحزاب والتجمعات والجمعيات التي انخرطت في الصراع فتشابهت، وتنافرت واكتنفها الغموض. فلقد أحصينا على سبيل المثال 719 حزبًا سياسيًا وجمعيّة في لبنان حتى العام 1976، ولا نعرف المؤسسات والأحزاب والجمعيّات التي قامت بعد هذا التاريخ، وكان عدد كبير منها قد انخرط في الأوضاع اللبنانية على أصعدتها المختلفة[29].

الخلاصة، إذاً، أنّ السياسة في مضامينها المختلفة قد شكّلت أساس حياة اللبنانيين خلال هذا الربع الأخير من القرن الذي انهار فيه وطنهم، وخضع لتحوُّلات كبرى متعددة، وفي محطات أساسيّة شكّلت ملامح لوحة الانهيار. ولكي ندرك خطورة هذه القضايا، وأخرى غيرها متفرِّعة عنها نسأل: ماذا عن ملف الإعلام في لبنان في تلك المرحلة؟

1 – صراعات الصحافة

كانت الصحف في بدايات الحرب أي في حرب السنتين تقريباً 1975 – 1976 بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون الرسمي تشكل ملف الإعلام كلّه. وكانت هذه الصحف في مطبوعاتها المتنوِّعة من يومية وأسبوعية وشهرية تعاني وتمثِّل عددًا من المواقف والتعقيدات لا مثيل لها حيث كان يصح طرح علامات الاستفهام حول دورها: هل هي شريك في التطوّر والرقي الوطني

29- "الجمعيات والأحزاب السياسية في لبنان 1937-1979"، دراسات لبنانية، مركز النشر اللبناني، وزارة الإعلام، بيروت 1979 (بالعربية).

أم أنها باب للمنافع غير السياسية، وببساطة كلية أداة للنفع الشخصي غير السياسي الذي "لم يكن يؤدي إلا إلى طغيان الفوضى والإساءة الى النظام اللبناني بكل مقوماته وتقويض دعائمه"[30].

يشهد القارئ لتلك المرحلة، في مجال الصحف، أن سقوطًا كاملاً لمقوّمات الأخبار والتعليقات والمقابلات جعل الصحافة موجهة. وزالت الفروقات المهنيّة والكتابيّة بين الأخبار والآراء، وبدت عناوين الصحف ومضامينها وغلافات المطبوعات أسلحةً فعليّة تجعل من الصحافة صحافةَ التزام في مجملها بوجهات النظر المتناقضة في توجهاتها الطائفيّة المتناقضة بحيث انحسرت الوقائع والحقائق وغابت مفاهيم مثل الديمقراطية التي بدت وكأنّها تقنيّة تسهل فرض الآراء ووجهات النظر بالقوة.

لقد اعتمدنا في تكوين صورة واضحة عن تلك المرحلة، مجموعة من الأرقام[31] الخام فقرأناها وقارنّا في ما بينها واستخرجنا بعض المعطيات والحقائق التي تساعد في رسم صورة تلك الفترة من حروب الإعلام: أحصينا في لبنان في تلك المرحلة (حتى العام 1977) 99 مطبوعة سياسية بين يومية وأسبوعية وشهرية وغيرها (ونعني المطبوعات التي كانت تصدر مرّة أو أكثر في العام الواحد للحفاظ على حقّها في الصدور، أي امتيازها) تتوزع بين 36 ناشرًا من الطوائف الإسلاميّة مقابل 63 ناشرًا من الطوائف المسيحية. ويجد الباحث من بينها 29 مطبوعة اعتبرت مستقلّة أي أنها غير منتمية إلى أية جهة حزبية محلية أو إقليميّة أو دوليّة بقدر انتمائها إلى لبنان، مقابل 70 مطبوعة أخرى صُنِّفت وفقاً للهويات الآتية: يسارية، شيوعية، مصرية، عراقية، يمينية، سعودية، جبهة وطنية، علمانية (تابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي والتي صنّفناها الباحث في...

30- Anis Moussallem, **"La Presse libanaise"**, op. cit., pp. 307-308.

31- [illegible] ولقد اعتمدناها مادة شبيهة بالمواد الخام لرسم هذه الصورة، لأنّ الكاتب عرضها وقدّمها وفقاً لما هي من دون ربطها، أو حصر أيضا وهي [illegible] وفقاً لطائفة مؤسس المطبوعة)، بعثية، ليبية، نجادة (تابعة

لحزب النجادة)، غربية، فدائية (تابعة للفصائل الفلسطينية المتعددة)، نقابية، مهاجرة. ويعطي هذا التصنيف، بالرغم من مجافاته للموضوعيّة، صورة واضحة تمثّل، ربّما، لوحة صراعات الصحافة المكتوبة في لبنان.
استطاعت الكلمة في الحروب، إذاً، بين الوطنيين واللبنانيين في انشقاقاتها العامة أن تبتكر مجموعات من الأوصاف والاتهامات التي ولّدها رجال السياسة أحيانًا، وروّجت لها وسائل الصحافة في أشكالها المتعددة، أو أن الصحافة هي التي أوجدتها ورسختها في أذهان السياسيين والمواطنين وهي أورثت كمّاً من الأحقاد والحروب، والتفسخات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والفكرية، حيث تعدَّدت الخطب في الشكل والمضمون فتنافرت و"تقاتلت". وبدت صورة لبنان مشوّهةً تضم مجموعة هائلة من المصطلحات والتسميات مثل "الانعزاليون"، "الفاشيون"، "الرجعيون"، "المسيحيون" و"التقدميون المسلمون"، "اليمين المسيحي"، و"المسيحيون المحافظون"، "ميليشيات اليمين" و"ميليشيات اليسار"، "أعداء الداخل" و"أعداء لبنان"، "المارونية السياسية" و"صهاينة الداخل" و"المقاومة الوطنية" و"المقاومة الاسلامية" و"المقاومة اللبنانية" و"المقاومة الإسلامية" و"مشاريع الطائفية والتقسيم" و"الطائفية السياسية" و"الفدرالية" و"التعددية" و"العلمنة" و"الدويلات" المسيحية أو المسلمة.
وقد جاءت هذه التسميات مع نشوب الحرب، لكنّها كانت قد تجذّرت في خلافات وتجاذبات الأحزاب، ووسائلها الإعلامية حول مسائل صارت ملازمة للنص اللبناني، ونعني بها الوحدة العربية ومسائل أخرى مثل السيادة، والاستقلال، والحرية، والامبريالية الغربية، والاشتراكية، والصداقة مع الاتحاد السوفياتي وتحرير فلسطين، والوحدة الوطنية، والديمقراطية، وقد تشظت كلّها بالفكر الطائفي. فقد بدت الطائفيّة مسألةً واضحة في الصحافة اللبنانية، "استطاعت في ما بعد أن تقدم لبنان إلى الخارج وطنًا مقسمًا بين ديانتين وطوائف ولغتين متغايرتين، مسيحية ومسلمة، مع أن الواقع غير ذلك، لأنّ سبع عشرة طائفة تشكّل نسيج لبنان وموجودة فيه[32]

على "انه البلد الأكثر تعددًا في طوائفه في الشرق كله"[33].
وكنا لا نجد صحيفة في لبنان خرجت عن مجال التطرُّق إلى المعضلة الطائفية ومسبِّباتها ونتائجها ومخاطرها. وتخفّ درجة الاهتمام في موضوعية المعالجات أو عدمها وفقًا لانتماءات الصحيفة وجمهورها وتوجُّه ناشريها ومموّليها. ومَن يستعرض تاريخ المطبوعات وتنقُّل الامتيازات في الصحافة اللبنانية لا يجد فواصل على الإطلاق بين صحيفة وأخرى. فقد نجد مطبوعة تحمل إسمًا معينًا في أقصى اليمين، وتكتب لمصلحة مذهب أو طائفة ما، ونجدها في زمن آخر تكتب لمصلحة آخر مناقض تمامًا للأول، أو لطائفة أخرى[34]. وما أكثر الأمثلة من هذا النوع التي تدل على تحكّم المال في هويّة الصحافة اللبنانيّة.
ويقود الاطّلاع على صحافة ما قبل العام 1975، إلى تلمّس تعدّدية في أنواع الصحف وطرائق صدورها من ناحية، كما إلى تنوّع في تقديم الآراء وتناقض كان يوسّع لدى الصحافيين دائرة الاهتمام بالطائفيّة من الانخراط التام في سمومها إلى الإسقاطات في الكتابة والاملاءات التي لم يكن التخلّص منها سهلاً بعد ذلك، في الاعلام المرئي والمسموع، بل أصبح استعمالها مقصودًا إلى درجة تشويه اللغة وبقصد إنكاء الآخر.

كان من الممكن رصد صحف[35] طائفيّة مثل "الشراع"[36] و"نداء الوطن"[37] و"العمل"[38] و"الجمهوريّة"[39] وغيرها، وكلّها ذات توجّه مسيحي، مقابل "صوت العروبة"[40] و"بيروت المساء"[41] و"اليوم"[42] وغيرها، وهي ذات توجّهات إسلاميّة. وفق هذا التقسيم الطريف، كنا نشهد "انسحابًا إعلاميًا سياسيًا" في ما يتعلق بين الفعل المذهبي والطائفي. وهذه هي السياسة التي اتخذناها على سبيل

32- Charles Debbasch, "Le Régime politique libanais", L.G.D.J., Paris, 1965, p. 15.
33- Georges Corm, **"Contribution à l'étude des sociétés multiconfesionnelles"**, L.G.D.J., Paris, 1971,p. 287.
34- [illegible]
35- [illegible]
36- [illegible]
37- [illegible]
38- [illegible]
39- [illegible]
40- [illegible]
41- [illegible]
42- [illegible] الأولى اليوم حسن صبرا، والثانية يصدرها عبد الهادي محفوظ (توقف عن إصدارها العام 1998، ثم عاد وأصدرها أسبوعية منذ العام 2006).

أ.د. نسيم الخوري

المثال لا الحصر، والتي كادت تنسي الصحافيين المهمة الرسولية التي تتمّ تأديتها أساسًا في أبعادها الراقية. لقد تعمّقت الهوّة بين الثقافتين العربية والإسلامية من جهة، واللبنانية والغربية من جهة أخرى، وآلت إلى خلق ثقافة خاصة بلبنان لا يمكن النظر إليها بسلبيّة أو دليل تناقض وتنافر وحسب، بل يمكن رؤيتها من زاوية إيجابيّة أيضًا كونها أغنت الوحدة الوطنية وتفاعلاتها.

35- توقفت كلّها عن الصدور باستثناء مجلة "الشراع" و جريدة "العمل" التي عادت إلى الصدور أسبوعية أواخر العام 2008.

36- أسبوعية سياسية اجتماعية دينية، ضمّت سعيد عقل وفؤاد افرام البستاني وألفرد نقاش كتابًا كبارًا في مرحلة الاستقلال (1943)، وتحوّلت (6 أيلول/ سبتمبر 1949) إلى جريدة يومية، فأسبوعية ناطقة بلسان المسيحيين في الشرق وعلى ارتباط مباشر بروما... وتحوّلت العام 1975 إلى اللغة الإنكليزية فصدرت باسم "الموندي مورننغ" مجلة مستقلة: Anis Moussallem: op. cit., pp. 84-83.

37- صحيفة يوميّة أصدرها الياس الغريافي. كانت ناطقة باسم البطريركية المارونية وكل ما له علاقة بالطائفة المارونية، تنشر أخبارها وتخصص صفحاتها لمناسباتها، فترى صورة البطريرك الماروني بولس المعوشي تشغل ثلاثة أرباع الصفحة الأولى مع نداء يوجهه إلى اللبنانيين مثلاً (عدد 21 آذار/مارس 1972)، وتجد عددًا خاصًا من 16 صفحة بمناسبة تتويج البابا بولس السادس موشى بالرسوم والصور وبالألوان (عدد 29 حزيران/يونيو 1972): Anis Moussallem: op. cit., p. 84.

38- كانت الصحيفة الناطقة بلسان حزب الكتائب المسيحي، وكان معظم قرّائها من المسيحيين والموارنة تحديدًا، أو هكذا نُظر إليها أو [illegible] وكانت [illegible] المسيحيين، وكانت تعارض الفدائيين الفلسطينيين وتدين الأحزاب العقائدية اليساريّة (أعداد 22، 23، 24، 25 آذار/مارس 1972 و18-15 تموز/يوليو 1975): Anis Moussallem: op. cit., pp. 87-86.

39- [illegible] كانت ناطقة بلسان [illegible] ميولا واضحة للغرب وتعاطفًا مع العرب والأنظمة المحافظة وعداء للماركسيّة (أعداد 8، 16، 23 آذار/مارس 1972)، وقد أسّسها هنري [illegible] Anis Moussallem: op. cit., pp. 89-88.

40- صحيفة حزب "النجادة" حاولت أن تكون الناطقة بلسان المسلمين في بيروت: Ibid., p. 90.

41- كانت تعتبر نفسها [illegible] وتعبّر عن وجهة نظر [illegible] نظرهم البلاد العربية وفي طليعتها مصر وليس البلاد الأجنبية الغربية. أسّسها عبدالله المشنوق: Ibid., p. 91.

42- [illegible] بالقيم الإسلامية أو الثقافة العربية الإسلامية. وكانت شديدة المناصرة للقضيّة الفلسطينيّة، والأحزاب التقدّمية، ودائمة التهجّم على [illegible] Anis Moussallem: op. [illegible].

2. الصحافة والحروب المتنقلة

وفقًا لهذه النظرية، تكون الصحافة المكتوبة وغيرها قد [illegible] في [illegible] معالم الصراع، وفي [illegible] بين الأفكار والعقائد، في الوقت الذي كان ينظر إليها على أنها [illegible] فيه [illegible] نظرهم البلاد العربية وفي طليعتها مصر وليس البلاد الأجنبية الغربية. أسّسها عبدالله المشنوق: Ibid., p. 91.

42- [illegible] بالقيم الإسلامية أو الثقافة العربية الإسلامية. وكانت شديدة المناصرة للقضيّة الفلسطينيّة، والأحزاب التقدّمية، ودائمة التهجّم على السلطة والسيادة الوطنية: Anis Moussallem: op. [illegible].

نعم ساهمت الصحافة في الحرب لأنّها كانت وسائل موجّهة ومسيَّسة ومحازبة ومُعسكَرة، فكان "هناك قصف إعلامي للناس والوطن والقيم والمجتمع واللغة، إلى جانب القصف المدفعي. لقد استعملت أجهزة الإعلام كالسلاح في الحروب اللبنانية، ولا يمكن تسميتها أساسًا بأجهزة إعلام بل أجهزة مليشيوية ومخابراتية، وهذا لا يوفر أبدًا الوسائل التي استعملت من قبل أشخاص وأحزاب لإثارة النعرات وتفجير الأحقاد وزرع البلبلة..." [43].
وقد أفرزت أحداث الأزمة اللبنانية ما يمكن أن يتوافق على تسميته "بإعلام الطوائف" إلى جانب "إعلام الأحزاب"، كما أفرزت "إعلام الميليشيات" إلى جانب "إعلام المناطق". وإذا كان التشرذم الاعلامي موضع خلاف في وجهات النظر بين كونه سببًا من ناحية، أو نتيجةً من ناحية أخرى، فإننا نميل إلى الاعتقاد أنه سبب ونتيجة من عدد كبير من الأسباب والنتائج التي شكّلت الحرب. ونستطيع عبره تكوين صورة عن واقع هش استغلّه كثير من اللبنانيين وغيرهم لتكريس هذا الواقع، و"كما كان في الأعلام منابر لدول عربية، فإن فيه منابر متعدّدة لدويلات لبنانية تنتهي، ومعها يُفترض أن ينتهي عهد إعلام هذه الدويلات"[44].

رابعاً- لبنان بين إعلام السلام وإعلام المقاومة والممانعة

بدت قصة لبنان مع الاتفاقات وأوراق العمل والمشاريع، التي رمت إلى طيّ صفحة الحرب المدمّرة، طويلة، فقد سقطت كلها أو ذهبت أدراج الرياح لعدم توافر ظروف الحياة لها. هكذا ترك حبل الصراعات بين اللبنانيين على غاربه في حروب متتالية لم توفّر شيئًا من السقوط فخسرت الدولة، واضعفت مؤسساتها وفككتها، كما أفقدته استقراره

[43] سمير قصير، "الحرب في الصحافة المكتوبة"، ورقة قدمت إلى ندوة الصحافة والحرب، الجامعة اللبنانية، 1992 و1991، ص 207 (مخطوطة غير منشورة).
[44] مرجع سابق، ص 208.

وتوازنه. وضربت الشعب فقتلت من قتلت، وأسقطت لدى الكثير ممّن بقي على قيد الحياة، معظم الفضائل والصفات الخلقيّة والوطنية، وأشعرته بأنّ كلّ شيء مباح، وأن لا رادع يمنعه من الإقدام على ما يريد، وكأنّه يعيش من دون سقف. و"بات أي حلّ سياسي غير كافٍ لترميم الإنسان واللسان والأقلام في لبنان"[45].

لكنّ هذه الأوراق المتعدّدة كانت تحمل مجموعات من الأفكار والمشاريع المتراكمة النظرية. ويستنتج مَن يعيد قراءتها، أن صياغتها كانت تتمّ في مناخ واحد كان يجمع الأفرقاء على الرغم من صراعاتهم وحروبهم، وبشكلٍ يسمح بالجمع، بسهولة، بين ما ورد من أفكار في الوثيقة الدستورية مثلاً ووثيقة الوفاق الوطني اللبناني[46]، التي شكّلت الورقة – الأساس، أو النصّ الرسمي الأول في محاولة إدخال لبنان مرحلة من السلام والهدوء.

هكذا بدأت مرحلة انتهاء الحروب العام 1990 – 1991 وتوحَّد الجيش وحُلَّت الميليشيات، وتسلّمت الدولة المرافئ والمرافق العامة والمؤسّسات، وكان هذا يرضي قسمًا كبيرًا من اللبنانيين. ويساعد على قراءة ملامح الجمهورية الثانية، في الوقت الذي يُغضب فريقًا آخر منهم كانوا معارضين لهذه الملامح والأفكار، تمكنوا من الصمود قليلاً أمام إعادة بناء سلطات الدولة من جديد وتعزيز حضورها.

وإذا قلنا إنّ الدساتير تولد من النقاش والحوار ومن روح الإعلام والتواصل، فإنّ مقارعة الفكر بالفكر والطائفة بالطائفة والموقف بالموقف قد تمّت في مدينة الطائف وانبثق اتفاق جديد بحثًا عن المثل اللبنانية العليا المشتركة، وذلك [illegible] خلال عاية [illegible] بلا شراكة و[illegible] الولايات المتحدة الأميركية [illegible] أوروبي [illegible] عربي [illegible] وقد بقي لبنان أشهرًا [illegible] الوفاق الوطني بين أيدي اللقاء النيابي [illegible] مجلس النواب اللبناني، لا ت، بيروت.

45- تمّ إجراء "استفتاء وطنيّ" حول عنوان عاية [illegible] طلاب السنة الرابعة – صحافة، كلية الاعلام والتوثيق، الفرع الثاني في الجامعة اللبنانية، بإشرافي، وذلك في مبنى الكلية في الفنار الصفر.

46- وقد بقي لبنان أشهرًا [illegible] مجلس النواب اللبناني، لا ت، بيروت.

أ.د. نسيم الخوري

غدت دستورًا مكرَّسًا بديلاً عن صيغة 1943.

1 – الإعلام والوفاق الوطني؟

حدّدت وثيقة الوفاق الوطني الأطر والمبادئ العامة للإصلاح والنظام والإعلام، وجاء فيها: "أن معالجة الإعلام في لبنان، وجعله حريات مسؤولة من واجب الدولة اللبنانية القادرة. وعليه يجب إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجُّهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب". لكن الدعوات إلى إنهاء حالة الحرب لم يكن لها الصدى بالمعنى الإعلامي. وانحسرت الحروب لتظهر أشدّ شراسة عبر وسائل الإعلام، وبرزت الوسائل الإعلامية "سلاحًا قاتلاً" في وجه قيام الدولة بعد إقرار الطائف مباشرة، وفي ظلّ غياب شبه كامل للإعلام الرسمي.

وإذا كانت الدويلات المتعددة التي عرفها اللبنانيون خلال حروبهم الطويلة، قد راحت منذ العام 1990 تخلع أعلامها وأناشيدها ومسلّحيها ومرافئها ومطاراتها وقضاتها وكتبها والمقتنيات الضرورية المستوردة لقيامها عند عتبة الجمهورية الثانية، ودخلت كلُّها أو بعضها إلى الوطن، فإنها لم "تخلع" مدارسها وجامعاتها، وأجهزتها الإعلامية، وخصوصًا التلفزيونية منها، ببرامجها ولغاتها الخاصة قطعًا، بل دخلت الدولة في "استمرارية" لمناخ حروبها وتعويضًا عن "أمجادها" الغابرة. يمكن القول إنّها أُخلعت أو أُدخلت طوعًا إلى الجمهورية أو أنها لم تفعل لا هذا ولا ذاك بالمعنى العملي، وما حصل كان من مستلزمات وضع الأمور في "ثلاجة" المتغيِّرات والمراهنات الكثيرة التي اعتاد عليها الأطراف اللبنانيون من حيث قدرتها على قلب الأمور، بعدما تأكد لهم أن الظروف الدولية قلبتها أكثر من مرة وسقطت ثوابتها. وقد لا يكون واضحًا، آنذاك، بالنسبة إلى البعض سقوط

47- راجع بيان مجلس الأمن الدولي بدعم الشرعية اللبنانية ووثيقة الطائف في 1989/11/7، وكذلك مجلس الأمن الأوروبي في بيانه تاريخ 1989/11/22 إثر اغتيال الرئيس رينيه معوض و1989/12/9 معلناً دعمه لاتفاقية الطائف، مجلس النواب، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، ص 56، 67 و79.

فلسفة الانتظار والمراهنة، وخطأها في تلمّس ملامح المستقبل.
وفقًا لهذا المفهوم، صار اللبنانيون يلحظون اختلالاً في ما سُمي اتفاق الطائف، وحكومة الوفاق الوطني وهي صفة مستجدة في الدستور اللبناني الذي لم يأخذ في إعلامه معنى الوفاق الوطني، بل عاد يثير مجددًا أسئلة واجتهادات كثيرة في أذهان اللبنانيين رسخت الأبعاد الطائفية قبل أن تخبو نار حروبهم الطائفية بشكل ثابت.
ونتوقَّف، هنا، باهتمام أمام ثلاثة معطيات أو محطات إعلامية كبرى:
أ – بدا الإعلام متمحورًا في ظاهرة "المؤسسة اللبنانية للإرسال" التي ظهرت منذ نشوئها متميّزة في تجهيزاتها التقنيّة، وراحت تجذب وتستقطب في هذه المرحلة وغيرها من المراحل مجموعة كبرى من المضامين والأصوات المعترضة أو المدافعة عن منجزات الطائف. واصبحت برامجها وطرائق أدائها ولغتها العامية محط أنظار ومتابعة المشاهدين من اللبنانيين.
ب– أطلق العماد ميشال عون[48] معاركه العسكرية السياسية والوطنية عبر شاشة تلفزيون لبنان (محطة الحازمية وتمّ نقلها إلى Centre Ivoire في سن الفيل) مركزًا على أهميته، إلى جانب محطة إذاعية صغيرة (في الفنار) وشكّلا أقوى الأسلحة بين يديه، وساهما كثيرًا في استقطاب اللبنانيين وجذبهم وإضفاء أبعاد جديدة على الوضعين السياسي والإعلامي الرسمي غير المألوفة من قبل. ويرصد الباحث في هذه التجربة الإعلامية مفارقة غريبة من حيث علاقة إعلام السلطة بالناس أو علاقة الإعلام بالسلطة وخصوصًا الرسمية منها. فالصورة المألوفة كانت ابتعاد الناس عن الإعلام الرسمي وخصوصًا تلفزيون لبنان لأنه كان يثير لديهم الملل

48- [illegible] (1935) [illegible] قائد للجيش اللبناني (1984-1990)، عيّنه الرئيس أمين الجميّل قبل انتهاء ولايته بربع ساعة، في ليل 22-23 أيلول/ سبتمبر 1988 رئيسًا لمجلس الوزراء، وسلّمه مع حكومته مقاليد رئاسة الجمهورية [illegible] (1990) [illegible] في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 في بعبدا. نقلته غوّاصة فرنسية من ضبيّه إلى فرنسا حيث تابع تحرّكه السياسي وأسّس المؤتمر الوطني. عاد الجنرال عون إلى بيروت بعد [illegible] ليعيد تنظيم العونيين بعد خمسة عشر عامًا من نفيه فيصبح للتيار وزنًا سياسيًا كمًّا ونوعًا في الحياة السياسية اللبنانية، خصوصًا [illegible] السياسية اللبنانية، وفرّت على اللبنانيين مخاطر تجدد الحروب الأهلية الطائفية بين المسلمين والمسيحيين. راجع: طوني ضو، معجم [illegible]، ص 182.

في أخباره وتحليلاته وبرامجه وعرضه للأحداث، الأمر الذي حدا بهم إلى الانصراف كليًا إلى الإعلام الخاص بكل أشكاله.

ويمكن القول إنّ "المرحلة العونية" آنذاك، قد قلبت هذه المقولة بشكل نهائي، لأنها استطاعت للمرّة الأولى، ربما، في تاريخ الإعلام اللبناني، أن تعيد المشاهدين إلى الإعلام الرسمي، ومعهم جماهير الإعلام الخاص، وجمهور المؤسسة اللبنانية للإرسال أكثر تحديدًا. فقد قامت هذه المرحلة أساسًا على الخطاب الإعلامي الذي جاء في مجمله مباشرًا، وبلغة الناس ولهجاتهم، وذلك بصرف النظر عن أي تقييم آخر للمضمون أو التوجه اللذين كانا، أيضًا، ضد اتفاق الطائف ومفاعيله.

ج – كان تلفزيون لبنان الرسمي ضعيفًا منهكًا في قناته السابعة (في تلّة الخيّاط) لم يحسن الدفاع عن اتفاق الطائف[49]. وكأن لسان أهل الطائف كان متخفيًا على المستوى الإعلامي، مقابل إعلام اللاطائف القوي والشرس والشعبي، وربّما لم تكن الدولة قادرة في التعبير عن "خططها"، والتواصل مع الناس، أو أن الخلافات انحصرت في من يتكلم أو من يدافع ويتواصل مع اللبنانيين.

تُعتبر هذه الثغرة الإعلامية من لبنان الرسمي، نموذجية في تقاعسه الذي ترك الصورة تستفحل في اختلالها في أذهان اللبنانيين. ولم تتمكّن الدولة من الحفاظ على البقيّة من هيبتها الداخلية التي كان منتظرًا إغناؤها بدلاً من فقدانها داخليًا وإقليميًا ودوليًا بحيث أنها لم تتمكن من التعبير عن ملامحها كجمهورية ثانية، أو تصوير صلابتها للمواطنين في التطلع نحو المستقبل. وكأنّنا على أبواب مآزم وانهيارات جديدة في لبنان.

49- سيمرّ وقت طويل قبل أن يفهم اللبنانيون سبب تقاعس أهل الطائف من النواب اللبنانيين وعرّابيه في الدفاع عن هذا الاتفاق. فقد حصرت المداخلات الإعلامية، آنذاك، بالنواب بطرس حرب وإدمون رزق وألبير منصور، خصوصًا في العام الأول من إقراره. وكان الإعلاميون يحثّون السيد حسين الحسيني رئيس مجلس النواب والملقب "بعرّاب الطائف" على التقصير الإعلامي، لكنّه كان يجيب: "بكير

2- ملامح الطائف الإعلامية

أ.د. نسيم الخوري

بدا اتفاق الطائف في البداية مشكلة إعلامية في المضمون، وفي الشكل، أكثر منها سياسية. كان ممزقًا بين الرافضين له وهم كثر يتزعَّمهم ميشال عون، والذين أقرّوه غير المتحمسين له إعلاميًا، وهم النواب المشاركون في لقاءات الطائف أو التوفيقيين مثل القوات اللبنانية آنذاك، الذين اعتبروه "نتيجة لموازين القوى، يتضمن حسنات وسيئات مثله مثل كل الاتفاقات"[50]، فلم يقبلوا المشاركة في الحكم، أو لم يدخل رئيسهم سمير جعجع[51] حكومته معتبرًا "أن المشاركة في الحكم تكون حتى من موقع المعارضة، ذلك هو عنوان الديمقراطية، وبكل بساطة الحل ليس في هذه الحكومة"[52].

بهذا المعنى صار الطائف "محدلة" إعلاميّة "ترسم أشباه ملامح وأوهامًا في ملامح الأفق اللبناني، أمام الأطراف المتفرِّجة التي كانت تتوق إلى الحوار من ناحية وإلى إحياء مشاريعها الخاصة من ناحية أخرى". وهذا ما أدى إلى ضياع القرارات الموحّدة التي أخلت الساحة لمن يعتلي "المنصة" بتعديل الكثير من بنود الطائف في أقل نسبة من الخسائر التي كانت تشابه الانقسام [illegible]"[53] نتيجة هذه التعديلات المطالبة [illegible] إلى جمهورية ثالثة تقود إليها تعديلات بعض النصوص أو إلغاؤها أو تجميد الوضع في ما يسفر عنه الصراع السياسي من تشكيلات دستورية وقانونية لا يبدو أفقه واضحًا"[54].

50- إنياس مخايل، مقابلة مع سمير جعجع (غير منشورة)، غدراس في 1992/10/19.

51- ولد في بشري (1952) [illegible] (1976) [illegible] في القوات اللبنانية في مرحلة بشير الجميّل، حيث وقعت حادثة إهدن (1978). خاض معركة الجبل التي تبعها حصار دير القمر (1983). [illegible] 12 آذار 1985 [illegible] 15 كانون [illegible] ديسمبر 1986 ضد رئيس الهيئة التنفيذية في القوات إيلي حبيقة إثر توقيع "الاتفاق الثلاثي" برعاية سوريا، ورفع شعار "الأمر لي". [illegible] على اتفاق الطائف 1989 [illegible] في حكومتي عمر كرامي ورشيد الصلح ولم يتسلّم. أوقف العام 1994 بعد اتّهامه وحزبَه بتفجير كنيسة سيدة النجاة. وحُلّ حزب القوات [illegible] 23/3/1994 [illegible] ولم يتمّ الإفراج عنه إلا العام 2005 بموجب قرار عفو أصدره رئيس الوزراء محمد نجيب ميقاتي وهو كان يصرّف الأعمال مع وزرائه، [illegible] معجم القرن العشرين، ص 42.

52- [illegible] جعجع.

وبدا الخطاب السياسي، وخصوصًا لدى أهل الطائف في معظمهم يعاني ازدواجية متعددة الأبعاد، أفقده مضمونه وسلطته وشكله أحيانًا كثيرة. فهناك الإزدواجية في الخطاب السياسي للمسؤول الواحد وزيرًا أو نائبًا متحمسًا علانية للطائف وضده سرًّا[55] كما للمسؤولين والأطراف المتحالفين والمتناقضين الحزبيين بل المتحاربين فعليًا.

عانى الاتفاق – الوثيقة، إذاً، من أهله الذين لم يتمكَّنوا، أو أنهم لم يشاؤوا تسويقه إعلاميًا، على الأقل، بين المواطنين "توازنًا" مع الكثر الذين تناولوه. وبدا اللبنانيون في وادٍ وأهل الطائف في وادٍ آخر. وبدا النص يتيمًا لا من يتبنَّاه أو يتواصل به مع الناس. لا عمق عمليًا له بينهم ما أفقده المنعة والوهج الإعلامي. ويمكن القول إن اللبنانيين بدوا وكأنهم خرجوا نهائيًا بالمعنى الإعلامي والسياسي وغيره من المعاني من لبنان الرسمي ودخلوا لبنان الخاص. إنها المرحلة المتأهبة للخصخصة الوطنية[56] أو المحضَّر لها. والأخطر من هذا كلّه، أن عددًا من السياسيين الذين كنا نقرأهم ونتابعهم، لم يطلعوا على نصوص الطائف بشكل كاف، مع أنهم شاركوا في صياغته، وأعرض عنه المثقفون ما زاد في حدّة الفرقة والريبة.

وبدا اتفاق الطائف مشوَّهًا في صورته الإعلامية ويعمق الصراع بين اللبنانيين، خصوصًا، بعد الانتخابات النيابية (1992) حيث طرحت مسألة التمثيل أو الميثاقية مقطوعة عن الطائف. على كل من يلح بضرورة إعادة الحوار...

وهنا قمة أو سقوط السلطات السياسية! من هي الأطراف التي تتحاور وفضائح تضع عددًا منهم في دائرة غير مستحبَّة، خصوصًا وأن المقابلات كانت حرّة أكثر لأنها كانت لغرض جامعي ولم تُعدّ أساسًا لهي لم تكن بهذه الخطورة قبل هذه المرة، بأعضاء البرلمان الذين شاركوا في لجنة الطائف على مدى سنوات من الجدل؟ 2001 في يمثل

53- رأى النائب نجاح واكيم أن اتفاق الطائف سقط قبل أن يجف حبره، لأن المطلوب أن يكون على قياس بعض الأشخاص، إذ يجب

54- النائب منيف الخطيب، مخطوطة الملف السياسي، اتفاق الطائف، ص 128.

55- [illegible]

56- Privatisation وتعني إشراك الدولة القطاعَ الخاص في شؤون إدارتها. وقد وضعت الحكومة اللبنانية، للمرّة الأولى في تاريخ لبنان، لائحة بالمؤسسات العامة التي يمكن خصخصتها.

الذي كان يجرؤ على الادعاء بتمثيل الناس فعلياً؟
لقد كانت السلطات أو المرجعيات قائمة، كما بدا، حتى الاتفاق. لكنّها بدت محكومة، وإلى أمد ليس بقريب، بالضياع وإعادة النظر والتشويش. ولن يكون بوسع بعض الأطراف القدرة على بعث منعة السلطة وقوتها من جديد، خصوصًا وأن الانصراف كليًّا إلى المتغيرات الكبرى الحاصلة في العالم كان أمرًا متعذرًا أو صعبًا، وكذلك فهمها أو ترجمتها في مواقف مستجدة في السياسة الداخلية تعيد للسياسة سلطاتها إنْ لم تكن قادرةً على استعادة سلطات وطنها. لهذا كانت "تأفل السياسة وتنهار، لصالح المراهنات التي ما بدت نتائجها واضحة أبدًا بشكل كامل، لا على مستقبل السياسيين المراهنين ولا على مستقبل لبنان ومفاهيم السلطات فيه. كان المسيحيون، مثلاً في لبنان، الرقم الصعب، لأن الإرادة الدولية شاءت الاستفادة منهم في إطار المسألة الشرقية لمصالحها. الآن أصبح المسيحيون ورقةً بعدما كانوا رقمًا. لماذا؟ لأن المسيحيين كانوا هم واجهة الغرب. الآن أصبحت المنطقة كلها واجهة الغرب. ولم يعد هناك من شرق بالمعنى العربي للكلمة. لقد تفكّك المسيحيون وانهاروا في حروب صعبة وعاشوا نوعًا من الإرباك السياسي والإرهاق النفسي وبدوا خلال هذا التاريخ معارضة أو هم توّاقون إلى أخذ مواقعها لكنّهم يعانون العجز إلى حدّ كبير تمامًا كما الحكم آنذاك"[57]. ونقيض الحكم هو بديله يساويه في العجز، مقابل دعوات

أصولية متجذِّرة تعمل في السلم أفضل من ظروف الحرب بكثير، لذا بدا السقوط شاملاً بالنسبة إلى كلّ من خرج من "سقطة" الجمهورية أو بقي فيها يعاني سقوطًا أو عجزًا ما.
وجعلنا هذا الواقع المطوي على القسرية والجهل السياسي وفقدان المرجعية وسقوط رجال السلطة بشكل عام، بالإضافة إلى الازدواجية في الخطاب المتسرع والمتلعثم في قاموس الممارسة السياسية، نتهيب أمام مستقبل

57- محمد حسين فضل الله، الملف السياسي، إتفاق الطائف، مقابلة أجرتها معه رولا كسّاب منيرفا دافر، ريما عساف وغادة الأسمر،

الجمهورية الثانية على لسان معارضيها وأهلها آنذاك. هنا اتجاه دائم للمعارضة رأى "أن الطائف ينهار قبل أن يبدأ. إنّه على وشك النهاية"[58]، أو "أن السلطات في الجمهورية الثانية قد هبطت إلى الدرجة الصفر"[59]... "فلا حكومات تستجيب أو مجلس يطالب أو شعب يحاسب... والدليل أننا انتقلنا من مجلس[60] كان التزوير فيه يحصل بنسبة ضئيلة إلى مجلس يفتخر بأربعين نائبًا جديدًا معيّنًا وهذا دليل الديمقراطية المستحدثة، ويستكمل انجازاته بانتخابات مزوَّرة ومخالفات دستورية مباشرة وقحة... إنّه جامعة فيها من الحضانة إلى الدكتوراه والجميع في صف واحد وتسأل كيف يتفاهمون"[61]... وإذا كان "لكل اتفاقية في العام روح ونص، فالنص قد توضَّح في اتفاق الطائف، أما الروح فغير موجودة أبدًا"[62]... "والمصيبة أنه مثل الإيمان، إمّا أن نكون معه أو ضدّه"[63].

58- نجاح واكيم: **الملف السياسي**، اتفاق الطائف، ص 163.

59- إدمون رزق: **الملف السياسي**، اتفاق الطائف، ص 209. والمستغرب هنا أن النائب إدمون رزق كان وزيرًا للإعلام في حكومة الطائف الأولى برئاسة الحص وبدا شديد الحماس للاتفاق في بدايات عودته من الطائف.

60- ويقصد به المجلس النيابي الذي تمّ انتخابه العام 1972 وعاش عشرين عامًا لتعذُّر إجراء الانتخابات، بسبب الحرب، حيث مدّد لولايته 8 مرّات. بدأ 99 نائبًا وانتهى 65 نائباً في 16 تموز/يوليو 1992 بقرار حلّ فيه نفسه إفساحاً في المجال لإجراء انتخابات نيابية وقد استغرق بناؤه كان تنتهي عام 1994.

لقد انتخب هذا المجلس لمعمُر الذي ضرب الرقم القياسي في الحكم، في تاريخ لبنان، خمسةُ رؤساء جمهوريّة، ومنح الثقة لإحدى عشرة الإعلان عن اتفاق الطائف. وقد أصدر في عمره، 30 % منها صادرة عن السلطة التشريعية، و70% مشاريع قوانين صادرة عن السلطة التنفيذية. وهذا يدل من ناحية على المخالفات وهي سيطر على المقولات التي لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة أما السعوديين فهم يعرفون تكمن في الحرب، أو حكومات كان أعضاؤها غير متفاهمين أو مقاطعين". والمعروف أن أكثرية القوانين في بلاد العالم تأتي من الحكومة إلى المشكلة في هذا المجلس في أنها صدرت عن المجلس النيابي الذي انتخب على أساس اتفاق الطائف. ص 28.

وأيضاً بيار دكاش: الملف السياسي، ص 51.

60- شيا وكاش: المرجع السابق، ص 50.

61- إدمون رزق: الملف السياسي، اتفاق الطائف، ص 209.

62- نائلة معوض، الملف نفسه، ص 88.

63- تصريح عالفاني، المرجع نفسه، ص 106.

كانوا قممًا في السياسة والخطابة واللغة والفصاحة مثلاً. وشاءت الظروف أن يشغلوا مرحلةً انتقالية مهمة من تاريخ لبنان. وليس من السهل أن يكونوا هم نواة التغيير ويمارسوا، في الوقت نفسه، هذا التغيير. إذ لا يمكن الجمع بسهولة بين الفكرة الحديثة والممارسة التقليديّة، وكأنّك تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل في حضور وفكرة واحدة.

وتفترض الإشارة هنا إلى أن بناء الوطن والدساتير في العالم، لا يمكن أن يحمي نفسه ممن ينفذونه، لأن التجربة تحتمل الحذف والخطأ. وكلّما كان لدينا أشخاص يعيشون روحيّة الدستور، كلّما طبق الدستور بشكل أفضل.

ولأنّ روحية الطائف تعبِّر عن روحية تغييريّة جديدة جاءت في أعقاب تغيير ناتج عن الحروب، فإنّها روحيّة لا يُعقل أن يمارسها السياسيون التقليديون ولو أنّهم شاركوا في وضع نصوصها أو صدّقوا عليها. هكذا تستمرّ إشكاليات الدستور الجديد في أهله وممارساته. وسيمرّ وقت طويل قبل أن ندرك أن طبقةً سياسيّة كاملة وجيلاً كاملاً من العائلة السياسيّة التقليديّة بكل مواصفاتها هي في طريق السقوط تدريجًا لصالح مستقبل لم تتّضح معالمه النهائيّة بعد، علمًا أن الأبناء والأحفاد عادوا ينبثقون من جذوع الشجر المجتثّ أغصانًا خضراء، تحقق تاريخًا يعيد تكرار نفسه.

"إن تطبيق الطائف وممارسته دستوريًا على مستوى علاقات السلطات بعضها بالبعض الآخر، ما عدا السلطة الرابعة، كان وقد لا يزال أمرًا "متعبًا أو مربكًا"[64]. فقد أكّد مجمل الذين تمّت مقابلتهم أن "فصل السلطات وتوازنها وتعاونها مبدأ مقدّس"، من دون أن يتمكن أحد منهم من تفسير هذا الأمر عمليًا، لا لغويًا، ونعني إيجاد الحدود الواضحة بين الأفعال الثلاثة: فصل، تعاون، توازن من دون الإشارة إلى الإرباك والتعثّر أو تلعثم المفسِّر.

فلقد سقطت هذه الأفعال الثلاثة فريسة أوصاف مثل "الدويكا" أو "الترويكا" التي تردَّدت بشكل لا مثيل له في وسائل الإعلام. وامتزجت بهذا السقوط

64- تمّام سلام، **الملف السياسي**، اتفاق الطائف، ص 19.

سلطات رئيس الحكومة بسلطات رئيس الجمهوريّة ورئيس مجلس النواب والسلطة القضائية وبات ما يحكم هذه العلاقات ليس النص الذي أبهم عند الممارسة بل شخصيّة كل فريق ومزاجه ومصالحه وطموحاته.

وفي استنتاج بسيط حول هذا الملف، تبدّى لنا اتفاق الطائف، في هذا المجال، اتفاق محاور ثلاثة ذات آفاق وتاريخ طائفي: المحور الماروني والسنّي والشيعي، مع العلم بأنّ الصورة تبدّلت، وبات الإنقسام وطنيًا، وخصوصًا بعد حرب تمّوز/يوليو الإسرائيلية العام 2006 على المقاومة في لبنان، حيث انتصر حزب الله على إسرائيل، للمرّة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. لقد انقسم المسيحيون وكذلك المسلمون بشكلٍ عام بين توجهين متناقضين ما يزالان محكومين بشيءٍ كثير من عدم الثقة. لكن الطابع الأكبر للنظام اللبناني بقي محكومًا بالمذهبيّة والطائفيّة العلنيّة... وهذا ما حوّله إلى ما يشبه المثلّث المتساوي الأضلاع، سرعان ما تشوّه عند التطبيق حيث صار يبدو مثلّثًا أحيانًا غير متساوي الأضلاع، أو مربعًا، أو دائرة مشوّهة، ولم يعد لشكل الحكم وضوح أو ملامح. وهذا ما أبرز الاتفاق نصًا مع وقف التنفيذ في عدد كبير من بنوده.

وفي اختصار شديد، يبدو اتفاق الطائف، "دستور المستقبل أكثر منه الحاضر، لأن لبنان خرج من الحرب ولم يدخل السلام، وهو أمر مؤجل حتى تسوية الأوضاع في المنطقة"[65]، بينما يبدو، من ناحية أخرى، دستورًا

غير قابل للتنفيذ لأنّ ضغط وثيقة الطائف إلى حدود الجوهر يجعلنا نرى أنّها تحمل قطبين جاذبين من الأفكار بين اللبنانيين: الأول ترسيخ قناعة بوطن سيّد مستقل، والثاني كيفية بناء الدولة الحديثة على قواعد العدل والمساواة والتكافؤ... وتحتلّ اللامركزية واسطة العقد في قيام الدولة.

هناك شبه إجماع على أنّ الدولة لم تقم بعد، والمستقبل غير محدّد، وسيبقى لبنان في توقّعاتهم أسيرَ هذا الوضع المتأزّم سياسيًا واقتصاديًا، يكون

[65] راجع: فريق الطائف، اتفاق الطائف، ص 10.

ما نفِّذ قد نفِّذ، وما لم يتمّ تنفيذه، سقط حكمًا من النص بانتظار نص آخر وملامح أخرى.

3 – هوية الإعلام هوية لبنان

لكن السؤال الأكبر الذي كان وما يزال قائمًا في الأساس: أيّ إعلام نريد؟ سؤال لم يجد جوابه النهائي بعد، لأنّه ينطوي، ربما، على سؤال أوسع بكثير هو: أيّ لبنان نريد؟

قد نعثر على الإجابة النظرية في ديباجة وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، حيث جاء في المبادئ العامة[66] أنّ "لبنان وطن سيّد حرّ مستقلّ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحدٌ أرضًا وشعبًا ومؤسّسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليًا، وهو بلدٌ عربيّ الهويّة والانتماء، وهو عضوٌ مؤسِّس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم مواثيقها... وتجسّد الدولة اللبنانيّة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات".

على ضوء هذا المقطع، الذي اعتُبر، أو جاء ألف باء الدستور اللبناني الجديد، وخصوصًا في التأكيد على نهائيّة الوطن اللبناني العربي لبنيه، إفترض المشترع إعادة بناء تاريخ لبنان الكامل بعيدًا عن انقساماته وانهياراته وحروبه. وإذ يُفاجأ قارئ أجنبيّ، مثلاً، بالكلام عن "نهائيّة الوطن"، فإنّه كلام يوحي باعتراف أساسي، بأن لبنان منذ وُجد لم يكن "لجميع أبنائه"

كما أنه لم يكن عربيًا. وما وَضْعُ هاتين الكلمتين "النهائية" و"العروبة"، إلاّ لطرح مشكلة الانتماء الوطني التي رافقته منذ وجوده بالمعنى السياسي.

وعندما كان يُقال، إنّ لبنان وطنٌ عربي، كان فريق يتّهم الآخر في لبنان بانهيار الوطن. وإذا ما نادى فريق آخر بالوحدة الإسلامية، نادى فريق بالوحدة العربية التي كانت تدفع نحو المناداة بوحدة لبنان. هكذا كانت الطوائف والأفرقاء تتقاذف سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي جعلت

من تاريخ لبنان عالمًا من التناوب في مناخَي الغبن والخوف والإحباط، الأمر الذي لم يشدّ وطنًا منيعًا لا تشوبه الانهيارات والحروب. هكذا يرى البعض مثلاً أنّه "عندما نحدّد أيّ وطن نبني نستطيع أن نحدّد أيّ إعلام نريد... تلك هي المشكلة الإعلاميّة في لبنان ترتبط بالاتفاق على النظام بين اللبنانيين. فهل تمّ الاتفاق على الوطن، وهل يرضي النظام القائم جميع اللبنانيين؟"[67].

لا يعني هذا الموقف من الطائف، في صراعاته مع مواقف سلبيّة مناهضة، سوى استمرار العصف في صورة الوطن حتى اليوم. وما الاقتراح بتسمية المرحلة اصطلاحًا بـ"سلام الإعلام"، إلاّ وجه آخر من "الحروب" المتنقلة التي أثقلت الوجود اللبناني، انحسرت عمليًا وتفاقمت في وسائل الإعلام التي لم يبدُ سلامُها سلامًا كاملاً وثابتًا.

يُستنتج أيضًا أنّ ما اعتبر مشكلة إعلامية، كان أقوى من ذلك بكثير، لأنّه كان يعكس القسرية في السلام غير الكامل، الذي ظهر بارزًا في وسائل قوى الأمر الواقع الإعلامية، وضرورة لا يُستغنى عنها في حياة اللبنانيين. لم يكن الموضوع المطروح في اتفاق الطائف إلغاء هذه الوسائل بل إعادة تنظيمها، وهو أمر كان يمكن تأجيله كونه مسألة حساسة ودقيقة. وكان لا يمكن التصدّي له "بمعزل عن عملية بناء الدولة الحديثة الذي لم يحصل بسبب فقدان القاعدة والأساس الذي ترتفع عليه المؤسسات المنهارة في

تجددها، ونعني بها المصالحة الوطنيّة التي كنا نراها أعمق بكثير من تأليف الحكومات... لم يكن المقصود بالوفاق حشر قادة الميليشيات.. في الحكومات، بل تأليف حكومات منسجمة ومتفاهمة على المشاركة والقبول. لذلك يمكن اعتبار الحكومة الأولى[68] بأنها حكومة التأسيس للعهد، والتحضير للوحدة، والانتقال من حال التقسيم الواقعيّة، إلى شكل من الوحدة السياسيّة المعترف بها في الداخل والخارج. أما الحكومات الأخرى

67- الورقة السياسية لإذاعة "صوت لبنان" في الجبل 1989/8/29.

المتعاقبة، فقد كانت نوعًا من حكم الأمر الواقع الذي فشل في تحقيق الخطوة البدهيّة الأولى أي إعادة تنظيم الإعلام على أساس الحرية المسؤولة، وإنْ كان الوزراء المتعاقبون في حكومات الطائف قد حاولوا فتح هذا الملف... ولنقل إنّه لم تكن لدى الدولة سلطة تمكّنها من ضبط الإعلام غير الشرعي وحتى الرسمي الذي كان منقسمًا... ولا تستطيع الدولة العاجزة عن جمع النفايات أن تجمع السلاح، والتي لا تستطيع جمع السلاح لا يمكنها فرض القوانين على أحد. كانت السمة الغالبة على الحكم في لبنان العجز، والإنهاك، وفقدان الثقة بينه وبين الرأي العام. الموضوع أساسًا هو موضوع الحكم لا موضوع الإعلام"[69].

يظهر اللبنانيون، في السنوات المنصرمة، متلقّين سلبيين أعرضوا عن السياسة، بعدما أنهكتهم الحروب والصراعات، وخرجوا منها وقد "سقط" معظم السياسيين والأحزاب من أذهانهم، ووقعوا في خضمّ حرب اجتماعيّة واقتصادية شرسة. وقد بدت تلك المرحلة ضبابيّة عنوانها "إعلام السلام"، و"بدت معها وسائل الإعلام تغرق في "مؤامرة" فعلية هدفها تسخيف اللبنانيين وتدجين الأجيال"[70] في مضامين ما تقدّمه من أفلام وبرامج ومعالجات وأخبار. و"يتجدّد" الانحدار الثقافي والسياسي والفكري واللغوي مع مقتضيات الإعلام الإعلاني والترفيه والتسلية كوظائف أساسيّة في الإعلام.

والتمس الإعلام بابًا لتركيز ملامح السلطة المؤقت، بانتظار المتغيرات السريعة الحاصلة في العالم. وتقدّم الخارج في "مفاوضات السلام" أو التسوية و"النظام الدولي الجديد" وملامح العولمة على الداخل (إعادة ترتيب البيت اللبناني إتقاء للعواطف الكبيرة القادمة).

وهنا تتبدل مشكلة أخطر بكثير من المشكلات التي سبقتها، إذ أصبحنا في لبنان أمام أجيال تلفزيونية همّها الوحيد هو "الوجبة" والسلوك والسلطان تُحتسى

68- [illegible]
69- إدمون رزق، الملف السياسي، اتفاق الطائف، ص 207.
70- [illegible]

بأصناف وأشكال "الأفكار" شتَّى المرفوضة أساسًا في البلدان المنتجة.
راحت مجمل محطات التلفزيون، وخصوصًا أشدّها انتشارًا[71] وإقبالاً، تؤسّس لإعلام غير مباشر سياسي أحيانًا، واجتماعي أحيانًا كثيرة، وهو يدخل ضمن حلقات وسياسة ما يعرف "بالتطبيع" تمهيدًا لمراحل منتظرة.
يتمّ ذلك في "غياب" عدد من المسؤولين الرسميين في لبنان، أو إدراكهم الكامل لخطورة ما يحصل وتغطيته، وربّما، كانوا في مواقعهم أكثر تحفّزًا لهذه الأدوار والمهمات المستجدة الخطيرة .
والسؤال الأكبر الذي كان يُطرح في هذه المرحلة هو أنّ حرّاس الحرية في لبنان، هم الذين مع غيرهم سجنوا اللبنانيين في الملاجئ أو صادروا أعمارهم وحياتهم في المراحل الماضية، يصادرونهم في أوهام السلام اقتصاديًا واجتماعيًا، كما في الحروب عن طريق وسائل الإعلام في مضامينها وتحت قبّة الحرية مع "أن الإعلام الحر، والذي يطالب أيضاً بالحريات، هو فوضى بمظاهر من المحسّنات والمغريات... الحرية نظام، لها قواعد وأصول..."[72].
إنطلاقاً من هذه الصورة المشوَّهة للبنان، والتي جاءت الفضائيات اللبنانية تمعن في تشويهها إنقيادًا لضغوطات تجارية واعلانية، في تضحية بالكثير من المبادئ، نفهم ردود الفعل الكبرى التي يقوم بها الأهل وبعض المرجعيات اللبنانية حيال هذا الانهيار الشامل المعبّر عنه بالجنس

والعنف والخطاب السياسي الهش والكيدي وبالتحريض الطائفي الفج، وهما في أساس لعبة "إعلام السلام" حيث تنحسر مفاهيم مثل العائلة والشرف والاستقامة والوطنية والمساواة والمحبة والديمقراطية، مقابل الفردية والإباحية والاحتيال والخيانة والاستعباد والكراهية والقوة... الخ. ويبدو لبنان غير قابل للخيار، وكأنّه داخل خيمة أو في منزل من
[illegible] على المدى الدائرية تدميرية تبدأ

71- مثل L.B.C., M.T.V.. المستقبل...
72- [illegible] 45 [illegible] AND Split [illegible]

بالمال حربًا وتقفل بالمال سلمًا. وتطحن في دائريّتها الأجيال والأطفال والمدارس والجامعات والمؤسسات التي تشكّل أركان المجتمع. يصبح الإعلام هو السلام بعدما كان هو الحرب، لأن السلام عقول وقلوب متلقية وفق مساحات من الحرية الداخلية الفردية التي تفرضها وسائل الإعلام ويصعب تخليص الناس منها.

وإذا كانت الحرية في لبنان تمتص ما كانت تلفظه الضغائن والأحقاد والنزاعات المتراكمة نتيجة التناقض بين الفئات اللبنانية في مضامين الوطن جعلت البعض يعاني "التلوّث" الإعلامي في مجالات متعدّدة. وكان هذا البعض وما زال أمام خيارين: إمّا الاختناق أو المبادرة وكلاهما أصبحا متعذّرين بما هو أوسع من الدائرة اللبنانية... وهنا قمة الانهيار والسقوط واللجوء إلى فنون الوقاية حيث حلول عصر العولمة وتقنيات الإعلام الحديثة في لبنان وكاد الخارج يحتلّ الداخل بشكل كبير.

الخلاصة

من صحافة الإستقلال إلى إعلام السلام ومعه إعلام المقاومة والممانعة في لبنان، بالإضافة إلى العديد من المخاطر الإعلاميّة التي أبدلت الفوضى بالاحتكار الإعلامي بما يضمن التوازن المذهبي، ويحفظ الحصص الإعلانية لا الإعلامية، تاريخ يعكس تحولات الطوائف في لبنان دولاً مقفلة. لكل طائفة عدّتها الإعلامية وبرامجها الخاصة، الأمر الذي يظهر لبنان مجددًا، وكأنه في حرب أهلية باردة. يمكن أن تندلع في أي وقت إذا تهيّات لها الظروف، بصرفٍ النظر عن الأحداث الطائفية المتنقلة بين بيروت العاصمة والشمال والبقاع. وترسم هذه العدّة، بصيغة الجمع، صورة تقريبية لملف الإعلام في لبنان: إعلام رسمي غير واضح ومحور تجاذب وشبه غائب، وقد ضاعف من غيابه، عزوف الرئيس السابق العماد إميل لحود عن الإهتمام بالإعلام، ونتمنّى بأن يعير عهد العماد ميشال سليمان الإعلام اهتمامًا أكبر وأفعل. إعلام حروب وبقايا أحزاب، إعلام طوائف ودول

خارجيّة وهواة، وأكثر من هذا كلّه إعلام مسؤولين وأفراد يمثّلون السلطة في معظمهم ولا يمثّلونها بالنسبة إلى عددٍ كبير من اللبنانيين الذين بدوا يبحثون عن السلطة والسيادة في الوقت نفسه. وتبدو الصحافة المكتوبة تتعرّض للحصار المالي، كما يحاصَر المرئي والمسموع، ويتضاءل تأثير الإعلام اللبناني عربيًا مقابل إعلام الابتذال والترفيه والجذب في هبوط ملحوظ على أنقاض الجودة والمضمون والموقع الإعلامي.

وتبدو الوسائل الإعلاميّة "سلطة" فوق كل "السلطات" المنحسرة وليست السلطة الرابعة، إذ تتقدّم صورة المسؤول أحيانًا كثيرة، وبوحي منه، على صورة المؤسّسة والدولة والمواطن. "أنا" المسؤول بدلاً من "نحن" الدولة.

وتقودنا الصورة العامّة إلى إيراد الملاحظات الاستنتاجيّة الآتية:

1 – سقوط الصورة الرسمية والخاصة التي تحكم علاقات الْمُعْلِم والمتلقي بالمعاني السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تبدو خاضعةً لشرخ متعدّد الأبعاد: شرخ بين النص أو رموز السلطات، وشرخ بين الجمهور اللبناني ووقع النصوص لديه، وأساسًا بينه وبين النص كونه يجهله تمامًا، ولا قيمة تطبيقيّة له. يُضاف إلى ذلك شرخ بين تعدّدية النصوص وتفسيراتها التي تبلغ حدود التناقض والتنازع في أغلب الأحيان.

وإذا كانت المشكلة الكبرى تتبلور إعلاميًا في لبنان، فإنّ كيفية التخاطب بين الدولة ومواطنيها تبدو المشكلة الإعلاميّة الجوهرية. وهنا تُطرح أسئلة أو قضايا إعلاميّة جديدة وذات أهميّة كبرى: مَن يخاطب مَن؟ ووفق أية وسائل؟ وإلى مَن يتوجَّه وكيف وفي أي وقت ولهجة ولغة؟ ما هي الصيغة التي يخاطب فيها الناس درءًا لتاريخ متلاحق من انهيارات اللبنانيين في المنزل والمدرسة والجامعة والسياسة والاجتماع... الخ؟ وما مدى حجج المخاطب في الإقناع بتماسك اللبنانيين وصلابتهم؟ وهل إذا توهّم الإقناع فهو لا يجد مَن يخاطب بطريقة مغايرة لتعمية الناس وتضليلهم؟ وهنا ندفع المسألة إلى مستوى البحث عن الانتماء الوطني الأحادي أو المتعدّد

الأبعاد وصولاً إلى اللغة المشتركة التي لم تلمح إلاّ في النص الدستوري الجديد، حيث نهائيّة الوطن وعروبته وانتماؤه.

2 – يفشل هذا الخلل المتعدّد في تسويق صورة الدولة داخليًا، ما يعكسها غير صلبة أو متماسكة على المستويين الاقليمي والدولي، وهنا تتضاعف الإشكاليّة.

وتبدو الصورة غير واضحة المعالم كليّاً إذا ما قرأها الباحث عبر التحولات الضخمة الحاصلة في المنطقة الشرق أوسطية، وتأتي كلُّها مصحوبةً بلازمة "السلام بين العرب وإسرائيل"، حيث يبدو البيت اللبناني مرميًا في مشاكل وحروب وخراب لا يقوى اللبنانيّون على فهمها أو تفسيرها أمام الهجرات والتوطين ومخاوف الجمود والانتظار والانهيارات التي قد تفضي إليها أحداث المستقبل.

وهنا تتكرّر الأسئلة لدى اللبنانيين:

هل أنّنا خرجنا نهائيًا من ظروف الحرب، بالمعنى الداخلي والدولي أو أن هذا القهر الإعلامي أو الإعلام المتعدّد الوسائل، الموحد اللهجات والتطلعات والمضامين الرخوة، ما زال يبقي على رطوبة هذه الظروف ويزيد من التشكيك؟

هل تدرك الدولة مدى الهوّة القائمة بين ما تضخّه وسائل الإعلام المحلية والخارجية من مضامين سياسية وبين المواطنين وهمومهم ومشاكلهم وأحلامهم ومستقبل أجيالهم؟

ما هي فلسفة الدولة الإعلاميّة التي تبنى عليها؟ وهل يبقى هناك من إمكانية خاصة لوضع فلسفة خاصة؟ وأين نحن منها؟ ومَن نحن في الواقع في عصر طغيان المعلومات؟ وأي معرفة وإعلام ووطنٍ نريد بالمعنى المهنيّ والفكريّ واللغوي؟

ألأنّ اللبنانيّين مسكونون بغريزة المعارضة، أم أنّ هناك فعلاً خللٌ كبير، هو سياسي إنتمائي إعلاميّ في جزئه الأكبر ساهم، بسبب الممارسات

الرسمية، والإرتماء في الأحضان الخارجية، بنسج صورة مشوّهة للدولة، صورة بدت فيها السلطات حقولاً للإطراء، وقصر الخطط، وتجنب العلم والخروج من نافذة الجمهورية الأولى للدخول في باب الجمهورية الثانية أو الثالثة دونما اعتبار للمتغيّرات الحاصلة.

تكثر الأسئلة في هذا الميدان ويحمل مجملها أجوبته في صلبها. لكنّ إشكالية البحث في الإعلام تبقى في مدى رعاية السلطات اللبنانية لهذه الأسئلة وأسئلة المواطنين وفهمها في تبادل مفترض بين صورة الناس وصورة السلطة حيث يبدو الإعلام دولةً والدولة إعلامًا كلّما تقدّمنا في العصر.

وقد يكون من المجدي إيراد هذه الأبيات الشعرية لإختصار ما نحن فيه من تشنج إعلامي وسياسي:

أرى خلل الرماد وميض نارٍ ... ويوشك أن يكون لها ضرام
وإن لم يطفها عقلاء قومٍ ... يكون وقودها جثث وهام
فإنّ النار بالعودين تذكى ... وإنّ الحرب أولها كلام

الأزمة المالية العالمية وصناديق التحوّط
تبتلع خزائن الصناديق السيادية

د. عبد الله رزق*

إنفجرت الأزمة المالية، المنتظرة منذ عام على الأقل، وتفاقمت نتائجها بسرعة مذهلة على صعيد العالم، وظهر أن أقصى ما يمكن فعله، على الرغم من الاحتياطات والخزائن المكدّسة، هو التخفيف من الآثار السلبية.

أفلس مصرف (Lahman Brs)، وبيعت شركة ميريل لينش المالية إلى (Bank of America) وتمّ تأميم "العملاق التأميني شركة "American International group" عبر شراء 79,9% من أسهمها، من قِبل وزارة الخزانة الأميركية ووضع المصرفان الاستثماريان الباقيان في العناية الفائقة.

وعليه، فالأزمة التي ولدت قبل عام في قطاع التسليف على الرهونات العقارية، من جرَّاء قروض غير محسوبة إلى مشتري بيوت سكن عاجزين عن تسديد ديونهم، ها هي تتسع لتبلغ قطاعات جديدة، ولتهدِّد التوازن والاستقرار الاقتصادي الدوليين، في لحظة تستريح فيها شبكة العولمة إلى واقع سيطرتها المطلقة واستحواذها الكامل على آليات النشاطات الاقتصادية الدولية وحركتها.

الرهن العقاري بوابة الأزمة

إن المنطق الطبيعي للإقراض البنكي، هو تأكّد البنوك

* أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية.

والمؤسسات المالية التي تقدّم الرهون من مسألتين أساسيتين:
أولهما، عدم المغالاة بقيمة الممتلكات العقارية التي يتمّ رهنها.
وثانيهما، الاطمئنان إلى سجل المقترض وكفاية دخله للقيام بالمدفوعات اللازمة تسديدًا للقرض.
وهاتان المسألتان ضمانة البنك لأمواله وأموال المودعين فيه.
هذه البدهية الإقراضية، تطوَّرت في المسار التاريخي لتحوِّل المؤسسات المالية نحو المزيد من التخصُّص، حيث بدأ يختصّ البعض منها بإصدار القروض، والبعض الآخر في جمع المال غرض تمويل القروض. وهكذا بدأت المؤسسات، التي أثبتت جدارتها في جمع رأس المال، شراء الرهون من تلك المؤسسات الجديرة في إصدارها.
وهكذا بدأ التطور في سوق الرهن الثانوي.
أما على صعيد الولايات المتحدة الأميركية، فقد بدأت المشاكل المرتبطة بالإقراض والرهن العام 1938، وبخاصة في أثناء إدارة الرئيس روزفلت، على الرغم من أن تلك الإدارة هي التي أنتجت فكرة توسيع الملكية الإسكانية من خلال إشراك الحكومات، حيث تمّ إنشاء "الجمعية الفدرالية للرهن العقاري الوطني" وقد عرفت باسم "فاني ماي".
كانت هذه الجمعية تقوم بشراء الرهون من البنوك، كما تفعل الشركات الخاصة، لكن باستخدام أموال دافعي الضرائب، وقد أُعطيت خاصية هامة ألا وهي: القدرة على الاقتراض من الحكومة الفدرالية بأرخص مما تستطيعه المؤسسات الخاصة. وهكذا استطاعت أن تحتكر سوق الرهن الثانوية. وقد حبّذت البنوك الجيِّدة في إصدار الرهون هذا الواقع والترتيب، كونه وفّر لها سوقًا جاهزًا يتم به إعادة بيع الرهون والحصول على الربح اللازم.
على هذه القاعدة، بدأت مستويات الائتمان وضمانات الرهون تنخفض على مدى سنوات، إنطلاقًا من أنّ الذين قاموا بتسيير أمور المؤسسة "فاني ماي" لم يستخدموا أموالهم الخاصة بل أموال دافعي الضرائب (لذلك كانوا أقل حرصًا وتشدّدًا)، على اعتبار أن هذا العمل يتمتَّع بجدوى اجتماعية،

حيث يتمّ تيسير أمور الناس لشراء منازل سكنية، ومن الواجب تخفيف الشروط والتغاضي عن الصدقية الائتمانية، خدمة للحاجة الاجتماعية.
أمام تعاظم الأثر السلبي لهذا السلوك، قامت الحكومة الفدرالية العام 1968 بخصخصة مؤسسة "فاني ماي" مطالبة إياها بجمع الأموال من أسواق القطاع الخاص. وعملاً بالثقة المطلقة بأنّ الكونغرس لن يسمح بإفلاس "فاني ماي" تعاظمت رغبة مورّدي رأس المال من القطاع الخاص بالتعامل معها حتى وإن كان المردود المنتظر لكنه أقل مخاطرة لذلك عادت إلى احتكار سوق الرهن الثانوي.
غير أنّ الكونغرس، العام 1970، قام بتبنِّي مؤسسة مشابهة لـ"فاني ماي" مفسحًا المجال للمنافسة، واستمرت المؤسسات المالية المصدِّرة للرهون بسياسة عدم التشدّد في المعايير والضمانات المطلوبة. وتحت شعار دعم "الرخاء السكني" عرض البنك الاحتياطي الفدرالي العام 2002، مقادير من الأموال على البنوك وبأسعار فائدة أقل من نسبة التضخم، وبإصدار 100% من الرهون إلى مقترضين ليس بالضرورة تمتُّعهم بالصدقية الائتمانية.
عُرِضت هذه الرهون على المؤسستين المذكورتين، فتمّ تصنيف رهونها وبيعها إلى صناديق استثمارية وإلى الجمهور، على قاعدة أنها استثمارات حد أدنى من المخاطر. لذا بدأت قيم العقارات وأسهم الشركات العقارية بالارتفاع ليس فحسب في أميركا، بل في كل أنحاء العالم، وظهر ما يُسمّى بفقاعة القطاع العقاري، حيث اعتبر شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار مقابل الأنشطة الأخرى بما في ذلك التكنولوجيا الحديثة المعرَّضة للخسارة بشكل أكثر من غيرها.
وأقبل الأميركيون أفرادًا وشركات على شراء العقارات للسكن أو للاستثمار أو للمضاربة. فوصلت الفقاعة إلى مداها الأقصى العام 2007 حيث بدأت تفوح روائح عدم القدرة على التسديد، إذ أعلن 12 مليونًا من أصل 20 مليون، عدم قدرتهم على سداد القروض. لذا هبطت العقارات، وفقد أكثر من مليوني أميركي ملكيتهم العقارية وكُبِّلوا بالالتزامات المالية.

أسبوع الآلام الأميركي، مرشح للتمديد

إثر انفجار الفقاعة العقارية في شباط/فبراير 2007، بدأت تلوح "تباشير" الأزمة المالية، وجثم شبحها على حركة الأسواق المالية العالمية، وعلى الاقتصاد السلعي، وكانت احتمالاتها محور التحليلات والتوقُّعات للخبراء وللهيئات وللمؤسسات الدولية ذات الشأن والصلة، إلى أن كانت الهزَّة الكبرى أوائل النصف الثاني من أيلول/سبتمبر 2008 بانهيار بنك "ليمان برذرز" الاستثماري، وبيع "ميريل لينش" لبنك أوف أميركا، و"تأميم" شركة التأمين العملاقة ".A.I.G" أما تردُّدات الهزَّة، فكان انخفاض مؤشرات أسهم البورصات العالمية، وتهديد المصرفين الاستثماريين الباقيين في الولايات المتحدة الأميركية "مورغان ستانلي" و"غولدمان ساكس"، الأمر الذي يطرح تساؤلاً كبيرًا حول احتمال أفول دور مؤسسات الوساطة في بيع السهم، تلك التي نشطت في الولايات المتحدة الأميركية قبل 73 عامًا، وشهدت توسعًا كبيرًا حتى الراهن من الأيام، حيث لم يبق سوى المصرفين المذكورين المهدَّدين، وقد يكون الاتجاه إلى المصارف الاستثمارية الصغيرة الأقرب إلى المؤسسات الاستثمارية.

واللافت في سياق هذا المسار الأزموي، هو استخدام الأموال العامة الأميركية لإنقاذ أموال المضاربة الخاصة، وذلك عبر شراء 79,9% من أسهم شركة التأمين بمبلغ 85 مليار دولار، من قِبل المجلس الاحتياطي الفدرالي، ما يعني التحكم بقراراتها الإدارية والتنفيذية وبما يشبه "التأميم" المرفوض تقليديًا في أدبيات اقتصاد السوق. والمبرر لهذا التجاوز أن هذه الشركة تقدِّم خدمات التأمين وإعادة التأمين لـ 74 مليون زبون حول العالم. والخوف من أن يصبح هذا الكمّ الهائل من البشر من دون تأمين في حال إفلاس الشركة، مع العلم أنه يعمل في الشركة حوالى 116 ألف شخص في 130 دولة، وهي قامت بتأمين الكثير من الاستثمارات ضد عدم الدفع أي ما يُعرف بـ "كريديت ديفولت سوابس". لذلك خسرت 25 مليار دولار في انفجار الفقاعة العقارية.

هذا، وعلى الرغم من "التدابير السريعة"، وتأمين السيولة بمبالغ خيالية، من قِبل البنوك المركزية الأوروبية واليابانية، وإعلان وزارة الخزانة الأميركية قَرار السماح لمجلس الاحتياط الفدرالي ببدء المزادات على الأسهم والسندات المرهونة لديها مقابل قروض المصارف والمؤسسات المالية، فإن الأزمة تشهد فصولاً متتابعة حتى كتابة هذه السطور. وخطة الإنقاذ الحكومية موضع تجاذب، ودلالة على حجم الكارثة صدر عن المرشحين للرئاسة الأميركية إعلان مشترك يدعوان فيه إلى التنبُّه من الكارثة. لذا، الاضطراب وعدم اليقين والبلبلة والذعر تسود الموقف.

الأزمة الراهنة حتى انفجارها مسار متواصل

شباط/فبراير 2007: الولايات المتحدة الأميركية تشهد ارتفاعًا كبيرًا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، أي انفجار الفقاعة العقارية، وهذا ما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.

حزيران/يونيو 2007: مصرف الاستثمار الأميركي " Bear Steams"، أول بنك كبير تعلن خسائره الناتجة عن قروض الرهن العقاري.

آب/أغسطس 2007: البنك المركزي الأوروبي يضخ 94,8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأميركية تضخ 24 مليار دولار، كما يتدخَّل العديد من البنوك الأخرى، كبنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

أيلول/سبتمبر 2007: بنك إنكلترا يمنح قرضًا استعجاليًا إلى مصرف Northern Rock، لتجنيب الإفلاس، وقد تمّ بعد ذلك تأميمه.

تشرين الثاني/أكتوبر 2008: الخزينة الفدرالية الأميركية تخفض نسبة الفائدة الرئيسة ثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3,5% وهو إجراء اعتبره الخبراء ذا بعد استثنائي.

آذار/مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأميركية تعلن عن استعدادها لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار لمجموعة محدودة من البنوك الكبرى.

آذار/مارس 2008: العملاق المصرفي الأميركي "Jp Moran Chase"، يعلن شراءه مصرف "Bear Steams"، الذي يعاني صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأميركية.
تموز/يوليو 2008: الضغط يشتد على مؤسستي "Freddie Mac" و"Fannie Mae" الأميركيتين المتخصِّصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأميركية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.
أيلول/سبتمبر 2008: إعلان إفلاس مصرف "Lahman Brothers"، وبيع مؤسسة "ميريل لنش" المالية، والتهديد بالإفلاس لعملاق التأمين العالمي "A.I.G."، وتداعي أسعار الأسهم في مختلف بورصات العالم، والخطر يتهدَّد المصرفين الاستثماريين الأميركيين الباقيين "مورغان ستانلي" و"غولدمان ساكس". باختصار إنه انفجار الأزمة المالية في الولايات المتحدة وعلى صعيد العالم.
هذه الأزمة المالية ليست فريدة في التاريخ، بل هي حلقة من سلسلة أزمات مالية تتوالى على الصعيد العالمي في العقدين الأخيرين: أزمة فقاعة الإنترنت العام 2000، وأزمة 1997 – 1998، حيث عصفت مجموعة من الأزمات النقدية والمصرفية في آسيا وفي روسيا ثم البرازيل والأرجنتين التي انهار نظامها النقدي العام 2000.

لماذا الأزمة؟

إن الإجابة التفصيلية تعتمد على السيرورة اليومية لمظاهر الأزمة وآلياتها، وعلى تجلّياتها وعواملها الظاهر منها والمختبئ، أو على آثارها وانعكاساتها. هذا النوع من الإجابة، قد يكون ليس كافيًا، وإن كان يؤشر ويعلّم لمعالم الأزمة ووجوهها والتدابير المحتملة في التعامل معها.
هذا النوع من الأزمات بات يتفشَّى بثبات وسرعة مع نمو دافع المضاربة – المضاربة التي هي أساس الداء – فهو أبسط وأسرع تفسير للهزَّات الماليَّة، وهو اليوم أعمق تفسير للأزمة الحالية.

فانحراف النشاط الاقتصادي عن العمل المنتج نحو تدوير المنتجات عدّة مرات بغرض المضاربة ورفع أسعارها إلى أكثر من قيمتها الحقيقية، يؤدي حتمًا إلى الوقائع المماثلة.

لا مناص للمبالغة في المضاربة من أن تهوي بالأسعار عاجلاً أم آجلاً، ولا بدّ للسوق من أن يصحِّح نفسه. وهذا ما حصل مرتين في السنوات العشر الأخيرة: الأولى مع فقاعة الإنترنت، واليوم مع "فقاعة العقارات".

فاقتصاد الفقاعة أو اقتصاد البالون ظاهرة تتكرَّر مع المضاربة على سلعة ما، بحيث يتزايد سعرها، ما يؤدي إلى المضاربة عليها، فينتفخ السعر كالبالون.

ولما كان هذا الانتفاخ يجافي العوامل الاقتصادية الموضوعية، يحدث الانفجار أو "الانهيار" ما يؤدي إلى هبوط حاد ومفاجئ للسعر.

يصح هذا الأمر أيضًا على بعض الاقتصادات التي تشهد رواجًا كبيرًا لفترة زمنية محدودة، من دون أن يكون مستنداً إلى قاعدة إنتاجية متينة تولّد الدخل المنتظم والنمو المتواصل على أسس دائمة ومستقرَّة.

أطلَّت الأزمة الراهنة بعد سنوات من ارتفاع أسعار المنازل في سوق الإسكان الأميركي ارتفاعًا غير مألوف نتيجة مضاربات من قِبل مشترين ينوون إعادة البيع سريعًا بعد ارتفاع الأسعار، وقد شجَّعهم على ذلك انخفاض تكلفة تمويل هذه العقارات.

وفي حمَّى الشراء، وبتشجيع من بعض الوسطاء والبنوك، تورَّط كثير من المشترين في قروض رهن عقاري وديون أخرى عالية المخاطرة. ويبدو أنهم لم يحسنوا تقدير درجة خطورة هذه المعاملات، لذلك عندما بدأ سوق الإسكان تصحيح وضعه، أخذت أسعار المنازل في الانخفاض وأسعار الفائدة في الارتفاع، وزادت مخاوف المراقبين من مخاطر عدم قدرة المقترضين على التزام تسديد أقساطهم وترتَّب على هذه المخاطر لجوء البنوك إلى الاحتفاظ بالسيولة خشية تعرضها لديون معدومة، فأدى شحّ السيولة إلى ارتفاع الفائدة.

أصبح الوضع العام غير مطمئن، وليس هناك ما هو أخطر على الأسواق المالية من ارتفاع مستوى عدم اليقين فيها. إذ أن نقص السيولة لدى البنوك سيؤثر في ما بعد على قدرة الشركات في الحصول على المال اللازم لتمويل أنشطتها فتمتد هذه الصعوبة إلى المستهلكين الذين سيقل إنفاقهم، الأمر الذي يؤول في النهاية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد. لهذا نشاهد اليوم من أهم التدابير المتخذة لوقف الأزمة في مكان ما أو لتلافيها والحؤول دون تماديها هو تدخل البنوك المركزية لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية.

مثلث سلبي يحتضن الأزمة الراهنة

إضافة إلى الضرر الذي لحق بالجمهور الأميركي، أصيبت المصارف الدائنة بخسارات فادحة وكذلك الشركات العقارية التي أعلنت إفلاسها.

وبدأ، بشكل عام، التخوُّف من حدوث كساد اقتصادي، ولم يقتصر الأمر على قيم الأسهم والأوراق المالية بل شمل الاقتصاد الحقيقي.

هذا، وقد أتت هذه الوقائع على أرضية أزمة تستفحل في الولايات المتحدة الأميركية منذ فترة طويلة بعناوين ثلاثة كبيرة:

– عجز تجاري متماد.

– عجز ميزانية.

– مديونية عالية.

فتضافرت العوامل لتؤثّر على مصدر النمو الأميركي أي على الاستهلاك الداخلي.

أما بما يتعلَّق بالميزان التجاري، فإنّ الولايات المتحدة الأميركية تعاني عجزًا وصل العام 2006 إلى حوالى 760 مليار دولار. وقد بدأ هذا العجز العام 1971، ولم يتوقَّف خلال أكثر من ثلاث عقود متتالية. أما أسبابه فيمكن تحديدها بالآتي:

أ – صعود اقتصاديات أوروبا واليابان بعد تعافيها من آثار الحرب العالمية الثانية.

ب – ظهور اقتصاديات ديناميكية جديدة كجنوب شرق آسيا والصين.

ج – ثورة التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة وانتشارها لدى نمور الاقتصاد الآسيوي، وبعض أوروبا الحديثة، ولم تعد التقنيات حكرًا على الدول الصناعية الكبرى في قارتيّ أميركا الشمالية وأوروبا.

د – عدم تمتّع الدول الآسيوية بمستويات معيشية عالية كالموجودة في أميركا وأوروبا، ما ألزم هذه الدول أن تصنع منتجات بكلفة أقل، ما ساعدها على اختراق الأسواق الأميركية ومنافسة منتجاتها.

هـ – هذه الحقائق الاقتصادية، دفعت بعض الشركات الأميركية للتصنيع في الخارج والتصدير إلى الأسواق الأميركية كي تتمكّن من منافسة البضائع الأجنبية المنشأ. وهكذا تحوَّلت الولايات المتحدة الأميركية إلى بلد مستورد للمنتجات الأميركية.

أدّت العوامل الآنف ذكرها إلى عجز تجاري كبير، وفقدان ملايين الوظائف، وأسهمت في تباطؤ الاقتصاد وجعلته أقرب إلى الكساد الشامل، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي بعد احتساب التضخم العام 2006 حوالى 2,9%.

ونتيجةً لحالة العجز التجاري عانى الدولار الأميركي انخفاضًا حادًا أمام العملات.

أضيف إلى عجز الميزان التجاري في السنوات الأخيرة عجز في الميزانية قُدِّر في ميزانية العام 2008 بحوالى 410 مليارات دولار، أي نسبة 2,9% من الناتج.

وتكمن الخطورة في أنّ النفقات المرتفعة يغلب عليها الطابع العسكري، أي أنها نفقات لا تهدف إلى زيادة الاستثمار والتشغيل ورفعهما بل إلى تمويل العمليات الحربية التي تخوضها الولايات المتحدة في أكثر من مكان في العالم، وبشكل خاص في العراق وأفغانستان.

وبهذا تُستخدم الضرائب كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين (مشاريع سياسية) بدلاً من أن تكون إيرادات لتمويل العجز المالي.

أما على صعيد المديونية العالية، فإنّ إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية تشير إلى ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات) من 4,2 تريليون دولار العام 1990 إلى 8,4 تريليون دولار العام 2003، إلى 8,9 تريليون دولار العام 2007.

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأميركية ضمن الدول ذات المديونية العالية، حيث تشكّل تلك الديون حوالى 64% من الناتج. ويمكن قياس مدى حجم هذه الديون، إذا علمنا أنها تساوي عشرة أضعاف الناتج المحلي لجميع الدول العربية، أو ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

هذا إضافة إلى أن ديون الأفراد في أميركا تصل إلى 9,2% تريليون دولار منها 6,6 تريليون دولار ديون عقارية. وبالطبع، لا يخفى تأثير هذه الديون على القدرة الشرائية، وبالتالي على الاستهلاك المحفِّز للنمو الاقتصادي أميركيًا.

الذعر يعمّ العالم

لما كان الاقتصاد الأميركي هو الأكبر عالمياً، ويساوي حوالى 4/1 اقتصاد العالم، أو 14 تريليون دولار، و10% من التجارة العالمية، وهو أكبر مستورد في العالم، فإن الهزّة التي أصابت أسواقه المالية، وإفلاس مصارفه، وتهديد شركاته العملاقة، ستترك آثارًا سلبية على العالم بأسره. لذلك أصاب ما حدث من انفجار مالي، كنتيجة لأزمة الرهن وانفجار الفقاعة العقارية، البورصات المختلفة بحمَّى من التراجعات الحادة والهبوط المخيف استدعت تحركًا وتضامنًا دوليين عنوانهما الدفاع عن المصالح وتفادي الأسوأ.

طبعًا العدوى ليست ميكانيكية، فالمؤشرات الصراعية التي يُبديها بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى تؤهلها للاضطلاع بدور إنقاذي في الأزمة الراهنة، وذلك من أجل الاستقرار في الأسواق العالمية المحتاجة إليه، وهي تحرز خطوات إيجابية في السباق الاقتصادي، وفي إثبات أهليتها على صعيد موازين القوى.

على الرغم من ذلك، ولأن المسألة سيرورة ما زالت في بداياتها، فقد كان

التقدير شاملاً بأن الأسوأ لم يأتِ بعد. ويُجمع المسؤولون السياسيون والاقتصاديون على الصعيدين الدولي والمحلي، على ان الأزمة ستترك تأثيرًا على الظواهر الاقتصادية الأخرى من بطالة وتضخُّم وقدرة معيشية، خصوصًا لدى البلدان الأكثر فقرًا. وإذا كان من الصعوبة بمكان قراءة النتائج اليوم وتقدير التكاليف المحتملة، فإنه يمكن تلمُّس الحجم انطلاقًا من الخسائر الأولية في خسائر الأسهم، التي جاوزت 3,6% تريليون دولار [1]، ويكون حتى الآن قد شطب حوالى 19 تريليون دولار [2] من قيمة الأسهم في مختلف أسواق المال العالمية خلال 10 شهور ومنذ 30 تشرين أول/أكتوبر عندما كانت مؤشرات الأسواق في ذروتها.

هذا، وتتراجع أسهم المصارف في الدول الصناعية وأيضا في الاقتصادات النامية [3]. إن المسار الانتكاسي لارتدادات الأزمة لا تدلُّ عليه، فحسب، التراجعات في قيم الأسهم، بل ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقديره الذي صدر يوم 20 أيلول/سبتمبر 2008 حول الاقتصاد العالمي ونسب النمو المحتملة[4]، حيث أكد انخفاض نسبة النمو عالميًا العام 2008 إلى 3,9%، في حين أنه كان 4,1%. وبالنسبة إلى العام 2009، فقد توقع نسبة 3,7% مقارنة بالتقدير السابق 3,9%.

أما في ما يتعلّق بالولايات المتحدة الأميركية، فقد أبقى الصندوق على توقعاته السابقة للنمو بنسبة 1,3% للعام 2008، لكنه خفض توقعاته لعام 2009 إلى 0,7% بعدما كانت 0,8%. وكذلك في ما يختصُّ بمنطقة اليورو، فقد انخفضت توقعات صندوق النقد من 1,7% إلى 1,4% للعام 2008، ومن 1,2% إلى 0,9% للعام 2009. وهكذا حال اليابان من 1,5% للعامين 2008 و2009 إلى 1% و1,1% على التوالي.

1- الحياة، لندن، 19/9/2008.
2- المرجع نفسه.
3- الاقتصادية، العدد 5458، 20/9/2008.
4- [illegible] توقعاته السابقة للصين بنسبة 9,7% للعام 2008

و9,8% للعام 2009.

اليوم والعام 1929

كثرت القراءات والتحليلات للأزمة الراهنة، وحاول البعض مقارنتها بأزمة العام 1929 التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي واستمرت فصولاً حتى العام 1933. وقد شكّلت منطلقًا لعدَّة نظريات اقتصادية حاولت التفسير والقراءة والاستنتاج، ولعل أهمها النظرية الكينزية التي أعادت إلى الفكر الاقتصادي مقولة تفصيل دور الدولة التدخلي في الحياة الاقتصادية.

وإذا كان التشابه بين الأزمتين ناتجًا عن الإفراط في التسليفات لمشتري الأسهم، فإن أوجه الاختلاف، يمكن تلخيصها بالآتي:

١ - كانت أزمة العام 1929، في أحد جوانبها تعبيرًا عن الدخول السياسي في أنظمة مغايرة للنظام الرأسمالي وللاقتصاد السوقي (نشوء الاتحاد السوفياتي). وقد شكّل ذلك تحديًا حقيقيًا للرأسمالية، وكان العالم يومذاك خارجًا من حرب عالمية، فتفجَّرت حينها البطالة الواسعة بشكل آلي. بينما اليوم، وعلى الرغم من التحذير من بعض الظواهر الاقتصادية السلبية المصاحبة، فإن الاستنتاج المنطقي لا يشير إلى تعميم تلك الظواهر لأسباب تعود بالأساس إلى التقدم الكبير تقنيًا وتكنولوجيًا في الإنتاج ووسائله.

2 - ينتشر النمو الاقتصادي اليوم في قارات لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الثانية (الصين، الهند) حيث يعيش إنسان من ثلاثة. طبعًا، لا شك في انتقال ما يحصل اليوم في الولايات المتحدة وأوروبا إلى البلدين الآسيويين المذكورين، حيث ستتقلّص مبيعاتها، وتتأثَّر مراكمتهما للاحتياطات الكبيرة بالدولار نتيجة تبعيتهما لسعر صرف العملة الأميركية وتقلباتها. لكنه، على الرغم من ذلك، فإن نسب نمو هذه البلدان تؤكد إمكان تفادي حالة الانهيار الشامل في العالم كله.

3 - ثمّة فروق، في البلدان المتقدمة والصناعية نفسها، بين الحالة الاقتصادية في أوائل الثلاثينيات والحالة اليوم، فاقتصادات السوق

وطبيعة آليات حركتها تبعد الأزمات الشاملة. ففي الثلاثينيات اتجهت الحكومات إلى تقليص السيولة باعتبارها دواءً للأزمة، وكانت النتيجة بخلاف الهدف المرجو، حيث تمّ خنق الحياة الاقتصادية. أما اليوم، فقد ضخّت المصارف المركزية وتضخ سيولة أكبر للتداول، ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار وتضخم وزيادة طلب قد تعجز الاقتصادات عن تلبيته، أو تتجه نحو انكماش اقتصادي. وفي الحالتين تبدو السيولة علاجًا ووسيلة لإعادة توازن واستقرار.

4 - إن نظام الرعاية الاجتماعية، خصوصًا في أوروبا، سيكون من العوامل الحائلة دون التراجع في مستوى الاستهلاك وبالتالي الانكماش.

هذه الفوارق لا تستبعد العثرات المحتملة. وخلاصة القول، إن الظروف والعوامل والمستويات الإنتاجية والاجتماعية المتقدمة تساهم في إبعاد "شبح" التطابق بين الأزمتين.

هل المناعة العربية كافية؟

لم تشذّ البورصات العربية عن السياق العام للحركة التنازلية للأسهم، وامتلأت الشاشات بالخطوط الحمراء، على الرغم من أن معظم البنوك المركزية العربية أعلن اطمئنانه إلى وضعه المالي، ومنها البنوك المركزية الخليجية التي أعلنت تمسكها بإجراءات العملة الموحدة المنتظرة، واستعداداتها لإنقاذ أي مصرف خليجي أو عامل في الخليج قد يكبح جماحه. وحتى الآن لم تظهر أزمة سيولة في تلك المصارف على الرغم من تحمُّلها الخسائر البالغة في الأسواق المالية والدولية. وهذا ما أشارت إليه مصادر مصرفية خليجية ذات صلة بعمليات الاستثمار؛ فهيئة استثمار أبو ظبي اشترت أسهمًا في بنك "سيتي غروب" عبر صفقتها المشهورة العام 2007 بقيمة 7,5 مليار دولار أميركي. في ذلك الوقت كانت قيمة السهم حوالى 30,70 دولار، لكنها أقفلت على 15و24 أوائل أسبوع الأزمة. وقد تراجع سهم ميريل لينش حوالى 65% منذ عقدت الكويت صفقة الإنقاذ بقيمة 2 مليار

دولار، هذا إضافة إلى أن الهيئة العامة للاستثمار في الكويت تحمَّلت خسائر في صفقة إنقاذ "سيتي" التي وصلت كلفتها إلى ثلاثة مليارات دولار.
ولا تتمايز عن هذه الحال البنوك الإسلامية التي توظِّف 30% من ودائعها المقدَّرة بحوالى 400 مليار دولار في الأسواق الغربية [5]، وتحديدًا في أسهم البنوك والشركات الصناعية والعقارية وأسهم بيوت المال، التي تتعهد استثمارها في عمليات "حلال".
وعلى الرغم من إيرادات النفط الكبيرة، والتي من المنتظر أن تؤدي دورًا إيجابيًا في حماية أسواق المال الخليجية، فإن سمات التذبذب وقلة الخبرة وغلبة الأفراد المتعاملين على حساب المؤسسات تنذر بالاحتمالات الأسوأ.
كما أن مستقبل دول الخليج لم يعد يعتمد فحسب على دخلها من الصادرات بل أيضًا وبشكل متزايد على تنويع مصادر الدخل (وهذا ما يتنبه له البعض)، وكذلك على حسن إدارة هذه الدول لموجوداتها المالية واستثماراتها العالمية، خصوصًا مع تزايد المخاطر واحتمالات الخسائر كما يحدث في الأزمة الراهنة حيث تتدهور قيمة الاستثمارات الهائلة التي ضخَّتها صناديق الثروة السيادية في بنوك غربية تفلس أو أفلست، وبشكل خاص منها الصناديق الخليجية.

سلسلة المعالجات لم تحل دون الانفجار

مع بدايات العام 2008 قرَّرت الإدارة الأميركية خطة للإنعاش الاقتصادي، رصدت لها أموالاً تصل إلى 168 مليار دولار[6] على شكل حوافز تتضمَّن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين بهدف تنشيط الاستهلاك، لكن المبلغ المذكور لا يتجاوز حوالى 1,5% من الديون العقارية الفردية و0,3% من ديون الشركات، ولا يكفي إطلاقًا للمعالجة على الرغم من شطب ديون تصل إلى 175 مليار دولار. فأضيف إلى الندابير تخفيض أسعار الفائدة، لتسهيل

5- الحياة، لندن، 17/4/2008.
6- موقع "نوغول" الإلكتروني، بصفحة أخبار اقتصادية عالمية، 20 نيسان/ابريل 2008.

القروض المصرفية الاستثمارية، وحثّ الأفراد على زيادة الإنفاق.
لكن هذا الأمر وضع الأمور في دوَّامة لم تنعكس إيجابًا بشكل كاف، خصوصًا وأن سعر الفائدة وصل إلى صفر % عمليًا. فالعام 2007 كانت الفائدة 4,2% ونسبة التضخم 3,2%، ما يعني أن السعر الحقيقي للفائدة 1%، لكن خفض الفائدة إلى 3% العام 2008 وارتفاع التضخم إلى 4,1%، جعل السعر الحقيقي للفائدة 1,1%.
هذا علمًا أن الخسائر المالية الأميركية والعالمية للمؤسسات المالية المشاركة في الرهن العقاري وصلت إلى أرقام خيالية لم تحص كفاية، أو لم تمهل التطورات حتى يتوافر رصدها كما يلزم. والحلول أمامها غير متيسِّرة سوى عبر فرصة تأمين السيولة المفقودة.
وكانت الطائرات الآسيوية قد بدأت تقذف أطنانًا من الدولارات في محاولة لتهدئة الأسواق. فاستفادت الولايات المتحدة الأميركية من ارتفاع أسعار النفط خليجيًا، ومن نمو صناديقها السيادية، وحاولت الإفادة من الصناديق الآسيوية الممتلئة بفضل أسعار المواد الأولية والخامات إضافة إلى النمو الاقتصادي الجامح.
ومع انفجار الوضع، وتفاقم حالات التدهور والإفلاس في المصارف الاستثمارية والمؤسسات المالية والشركات المالية العملاقة، وتدفُّق السيولة الهائل من البنوك المركزية الأوروبية والأميركية واليابانية، وعروض الشراء للمصارف الاستثمارية المتبقية من الصين "الخصم العنيد"، وفشل خطة إنهاء أزمة الائتمان، على الرغم من إقرار الكونغرس لمبالغ سيولة داعمة للسوق المالي تصل إلى 700 مليار دولار، بدأ إنفاقها يتوالى.
هذا وكانت لجنة الشؤون المالية والبورصات الأميركية قد أصدرت أمرًا استثنائيًا حذّرت بموجبه من عمليات البيع على المكشوف لـ 799 سهمًا في القطاع المصرفي والمالي. وتتضمَّن عمليات البيع على المكشوف التي تطبِّقها صناديق المضاربات استدانة سهم يعتقد أن سعره سينخفض ثم

إعادة بيعه على أمل قبض فارق كبير في اللحظة التي ينبغي فيها شراؤه لإعادته. وهذا الأسلوب عادة يسرّع عملية التدهور.
أما على الصعيد الأوروبي، فيكفي أن نشهد حال الاستنفار والتداعي إلى عقد قمة عالمية لمواجهة الأزمة بعد أن تكبدت الأسواق الأوروبية الخسائر الفادحة على المستويات كافة، خاصة وأن المؤسسات المالية الأوروبية كانت الاكثر تورطّا في الرهن العقاري بعد الأسواق الأميركية. لذلك أقر الاتحاد الأوروبي مشروعين رئيسين إضافة إلى ضمانات ودائع البنوك وهما:
1 - إيجاد وسائل وأشكال التنظيم الصارم وأشكاله لنشاطات وكالات التصنيف التي يفترض بها التحقق من قدرة المقرضين.
2 - وضع هيكلية أوروبية شاملة للمصارف تأخذ بالاعتبار عمليات الدمج العابرة للحدود التي حدثت، والمنوي إحداثها.
تدابير من هنا وهناك، لكن المشكلة تبقى تأمين السيولة المطلوبة وإعادة تقويم أو دمج المؤسسات التي تعرَّضت بفعل الأزمة. ولهذا الأمر برز في الآونة الأخيرة من حركة الأسواق، والفوائض المالية، دور متميِّز للصناديق السيادية التي كانت قد استخدمت في إطفاء بعض جوانب أزمة الائتمان. ولا بد من أن تتوجَّه الأنظار إليها اليوم على الرغم من الخسائر التي ألحقت ببعض استثماراتها كما أسلف وأوضحنا.
وكانت تلك الصناديق المتخمة، والتي تفتش عن أماكن استثمار، تواجه أسئلة ومحاولات تقييد وتقنين لدورها وفعاليتها، فهل تشكل الأزمة الراهنة فرصة أو مناسبة لتجاوز كل عناصر القلق والحذر التي تمارسها الأسواق الأميركية والأوروبية في مواجهة الصناديق السيادية؟
وكيف تستطيع هذه الصناديق تلافي التوريط الاستثماري؟ وهل هذا هو المطلوب على صعيد دور تلك الصناديق ومهماتها؟
أسئلة تتوالد، ولا بد للإجابة عنها من تحديد ماهية الصناديق السيادية أولاً.

الصناديق السيادية تخمتها مثار القلق

الصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة بل يعود تاريخ بعضها إلى العام 1953، غير أن نشاطها المفرط تجلّى مؤخرًا، خصوصًا بين النصف الثاني من العام 2007 والنصف الأول من العام 2008، حيث استحوذت، وبظل أزمة الائتمان، على حصص في مؤسسات مالية عملاقة مثل "مورغان ستانلي" و"بيرستيرن" و"ميريل لينش" و"سيتي غروب" وغيرها.

تتفاوت الأرقام التي تحدد موجودات تلك الصناديق، خصوصًا أن عددًا كبيرًا منها لا يعلن عن حجم أمواله، لكن السائد وحسب دراسة "لمورغان ستانلي" أن موجودات تلك الصناديق مجتمعة تصل إلى 2,5 تريليون دولار[7]. وفي دراسة أخرى لمؤسسة "ستاندرد تشارترد" تقدر حجمها بحوالى 12% من إجمالي القيم المتداولة في بورصة نيويورك، أو 42% من إجمالي القيم المتداولة في بورصة طوكيو.

تمثّل الصناديق الخليجية العربية مواقع المراتب العشر الأولى في تصنيف الثروة السيادية العالمية وموجوداتها تصل إلى أكثر من نصف موجودات تلك الصناديق.

وعلى عكس الاعتقاد السائد في حصرية تلك الصناديق بالعائلات المالكة في دول الخليج، فهناك عدة دول، منها اقتصادات متقدمة وأخرى ناشئة، تتمتع بصناديق ذات موجودات عالية جدًا كالنروج وسنغافورة والصين وروسيا. ويمكن تحديد مصادر أموالها بمصدرين رئيسين: أولهما عائدات النفط المرتفعة والمتزامنة مع ازدياد الدول المنتجة للخامات، وثانيهما الاحتياطات النقدية الأجنبية التي تتكدّس في بلدان تشهد نموًا جامحًا.

الحيرة والحذر يحكمان المواقف منها

تظهر الصناديق السيادية الآن كأدوات استثمار فاعلة وواسعة النطاق،

7- الجزيرة نت 2008/8/7

لكن كونها مملوكة من بعض الدول فهي تثير الريبة والحذر مخافة تأثيرها على السياسات الاقتصادية العالمية، خصوصًا في اللحظة الراهنة. هذا، وعلى الرغم من الإقرار بدورها في الاستقرار الاقتصادي والحاجة الماسّة إلى سيولتها المالية، فالأوساط الاقتصادية في أميركا وأوروبا تتعاطى معها كحال شارب السم لمعالجة السم خصوصًا وأن الجزء الأساسي من استثماراتها شبه سرّي وغير واضح.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ مسؤولون من مؤسسات حكومية أميركية معنية بالشؤون الاقتصادية، يؤكّدون على ضرورة أن تفتح واشنطن أبوابها أمام تدفّق أموال الصناديق السيادية إثر الوضع الذي بدأت تعانيه الأسواق المالية مع سريان مفعول أزمة الائتمان والتي تحولت إلى أزمة مالية تقض المضاجع وتثير الاحتمالات الأسوأ.

وقد تجلى الموقف المتناقض من دور الصناديق السيادية حين عقدت جلسة استماع أمام الكونغرس لممثلين عن الخزانة، منذ أشهر معدودة، ذهبوا فيها إلى القول: إن استثمارات الصناديق السيادية لم تساعد النمو الداخلي فحسب، بل ساعدت على استقرار أسواق المال والشركات الأميركية. وقال مدير مكتب العلاقات الدولية في لجنة السندات والتداول: "إذا قمنا بمنع الصناديق السيادية من الاستثمار في بلادنا، بحجة أن ذلك يشوّه أسواقنا، فسنجد أننا قمنا بتشويه الأسواق بأنفسنا في نهاية المطاف"(8).

وبالمقابل كانت غالبية الأميركيين ترى أن الصناديق تمثل تهديدًا للأمن القومي، لذلك ارتفع الصوت بدعوتها حينذاك إلى اعتماد معايير أكثر شفافية في استثماراتها.

وعلى الرغم من ذلك وما قبل الانهيار الأخير، قامت الصناديق السيادية بدور متميِّز لإعادة الثقة واليقين لبعض المؤسسات والمصارف التي كانت مهدَّدة

بعد أزمة الرهن العقاري والائتمان المالي. وقد بلغت القيمة الإجمالية التي استثمرتها تلك الصناديق في الولايات المتحدة حتى آخر العام 2007 حوالى 1,5

تريليون دولار، ومن المنتظر أن تصل إلى 3 تريليون دولار نهاية العام 2010 [9] خصوصًا مع حدوث الانهيار المالي ومع اشتداد الحاجة الى سيادتها المالية، فما هي الآثار التي أصابت حصص الصناديق السيادية من الخسائر المتصاعدة للأسواق المالية؟ وما هي احتمالات الخطوات المقبلة؟ ان كانت مزيدًا من التورط أو الخروج و"الاكتفاء" بالخسائر المحققة...

قبل محاولة الإجابة عن ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن ما تجمع عليه مؤسسات التقييم المالية هو أن موجودات تلك الصناديق في طريقها إلى تحقيق طفرة جديدة مع استمرار أسعار النفط مرتفعة وكذلك الخامات والمواد الأولية، ومن المتوقع أن تبلغ تلك الموجودات حوالى 12 تريليون دولار العام 2015. وفي خضم حماسها لإيجاد جهات استثمارية لخزائنها المتنامية فهي تركّز على القطاع المالي، الهدف المفضَّل لديها، يليه القطاع العقاري ثمّ تجارة التجزئة.

هذا النهج الاستثماري، المتلائم مع الحاجات المتولِّدة من الأزمة الراهنة، قد يكون غير مستجيب لمصالح الدول ذات الصناديق السيادية وللأهداف التي كانت وراء نشوئها. فها هي استثماراتها، التي ضخّت في البنوك والمؤسسات التي أفلست، تخسر جزءًا كبيرًا من قيمتها. فقد نشرت صحيفة "وول ستريت" الأميركية أن استثمارات الصناديق السيادية في الأسواق الأميركية تكبَّدت خسائر فادحة من جراء عملياتها في السوق الأميركي، وبلغت الخسائر على الورق حوالى 20 مليار دولار[10]. وحسب لجنة الضمانات والتبادل الأميركية، فإن حكومات الشرق الأوسط والدول الآسيوية كانت أكبر المشترين عن طريق صناديقها السيادية. هذا وإن كان

معظم الصناديق غير مضطرة إلى إعلان خسائرها أولاً بأول، فإن البعض يرى أنها ستضطر [illegible] خسائر مؤقتة وتجاوز بعض التحولات النزولية

9- مجلة الأسواق الخليجية، 2008/4/6.
10- [illegible] 2008.

سعيًا وراء عائدات طويلة الأجل.
وعلى الرغم من أن استبعاد تصفية هذه الصناديق استثمارات باشرتها بالفعل فالخوف من إقدامها على استثمارات جديدة، تحت إلحاح وفرصة النفوذ أولاً، والاستجابة السياسية لأصحاب القرار الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة ذات الحاجة الملحة إلى السيولة ثانيًا، وأيضًا بأمل اقتناص صفقات جديدة وإن عالية المخاطر ثالثًا.

ما هو المطلوب: الانضباط أم تغيير الوجهة؟
مع أن حجم استثمارات الصناديق السيادية يعتبر ضخمًا، غير أن تأثيره على الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال ليس كبيرًا، إذ أن مجموع تلك الاستثمارات لا يشكل سوى 12% من الناتج الإجمالي العالمي و5,1% من إجمالي قيمة السندات والأسهم المدرجة في الأسواق المالية العالمية والتي هي بحدود 100 تريليون دولار(11).
ففي الوقت الذي تهدف فيه السياسة الاستثمارية للصناديق إلى تحقيق العوائد المجزية على استثماراتها الخارجية، والتي هي اليوم موضع شك وعدم يقين، فإن التأثير الاقتصادي السلعي للأزمة الراهنة مرشح أن يتوسَّع ويتعمَّق. لذلك يتساءل المحللون عن جدوى استمرار تدفق سيولة تلك الصناديق باتجاه الأسواق المالية لإنقاذ شركات عملاقة في أوروبا أو أميركا بدلاً من توجيهها إلى أسواق الداخل.
فمن خلال تعبيرها عن قدرة صاعدة لاقتصادات ناشئة تثير القلق والحذر، وتُطَالبُ بالانضباط والتزام المعايير التي تتطلَّبها تلك الأسواق، فهي في الوقت نفسه، قوة اقتصادية لكتلة باتت أكبر من الولايات المتحدة، تمنح مساعدات طارئة إلى أغنى دول العالم، وتضع دول "الغرب" المتقدِّم أمام

معضلة تتمثَّل من جهة بالحاجة إلى أموالها، ومن جهة ثانية، فان الحاجة إليها تقوي اليد الطولى للصناديق السيادية بخصوص مفاتيح السيطرة والتحكم عبر بيع جزء

هام من البنى التحتية للدول الصناعية المتقدمة ما يثير حفيظة الاستقلال السياسي وتهديد مواقع القوى ومراكزها، خصوصًا وأن الصناديق السيادية تتمتَّع بأفق استثماري أبعد، وبقدرة تحمل أقوى لمواجهة التقلبات في القوائم المالية. فهي تقدِّم مصدر سيولة واستقرار يتصفان بالترحاب والحاجة على الرغم من "الحذر" و"عدم الاطمئنان".

واللافت أنه بقدر ما تتحسَّن سيولة صناديق السيادة تتحوَّل إلى عامل إيجابي للأسواق بأنواعها المختلفة.

والسؤال الملحّ اليوم، على الرغم من كل التحذيرات والاستنفار والدعوات للانضباط الطوعي، ضمن المعايير التجارية البحتة، هل تستطيع أن تترجم الدول صاحبة الصناديق وزنها المالي إلى نفوذ اقتصادي وسياسي، أكثر من أن تكون "جمعيات خيرية"، تقدم العون والمساعدة "للقوي" حين يحتاجها؟

وعلى الرغم من التطمين الذي يقدِّمه صندوق النقد الدولي تجاه قوانين تحكم عمل وتحرك استثمارات الصناديق السيادية، وبأنها تعمل على التزام معايير الشفافية، فمن المستغرب إصرار و صناع القرار والحاحهم على ضرورة انضباط الصناديق السيادية أكثر، في وقت تبقى فيه صناديق التحوط العالمية بدون ضوابط مشابهة، فالعالم ما زال يتذكر كيف قامت صناديق التحوط بمضارباتها الشرسة على الجنيه الإسترليني، ما يجعل البنك المركزي البريطاني يتخلى عنه ليهبط إلى أدنى مستوياته عندها في أسواق الصرف العالمية.

إن ما تحتاجه أسواق المال الآن هو استقطاب المزيد من استثمارات الصناديق السيادية، وليس صدَّها من خلال تشريعات وسياسات رادعة.

أما ما تحتاجه الصناديق السيادية، فهو الالتفات إلى إمكانات الاستثمار في المناحي غير المالية الصرفة دعمًا لاقتصادات بلدانها وتنويع مصادر دخلها في زمن الأزمات العالمية واستفحالها. والمعني بهذه الوجهة خصوصًا صناديق الدول الخليجية التي تتأثر سلبًا من كونها أكثر انكشافًا

والاحتمالات المستقبلية قد تكون أسوأ. هذا التوقع مبني على تجارب الأزمات السابقة وانعكاساتها المؤلمة.

صناديق التحوط وعاء استثماري مالي جاذب

يصل عدد صناديق التحوط في العالم إلى نحو 10 آلاف صندوق تدير أكثر من 5,1 تريليون دولار[12]، وتعد الآن من أسرع المحافظ المالية نموًا، كونها وعاءً استثماريًا خاصًا يضم عددًا محدودًا من المستثمرين لا يزيد في الغالب عن 500 مستثمر، يهدف إلى الاستثمار في الأوراق والأسواق المالية وأسواق السلع والعملات الآجلة.

هي لا تخضع للجهات الرقابية كباقي الصناديق الاستثمارية فيتم التعامل فيها على قاعدة عقد شراكة بين المستثمر والجهة التي تدير الصندوق، وعادةً يكون الحد الأدنى للاستثمار فيها حوالى نصف مليون دولار، لذلك تعتبر أوعية استثمارية خاصة بالأثرياء.

يتمتع مدير صندوق التحوط بمزايا خاصة فهو يحصل على نسبة تراوح بين 1 و2% من قيمة الأصول و20% من الأرباح المحقّقة، وكذلك لا يخضع لأية قيود أو جهة رقابية.

قامت فكرة هذه الصناديق على المتاجرة بالأسهم عبر مركزين ماليين أحدهما طويل الأجل يتم من خلاله شراء الأسهم التي يتوقع أن ترتفع أسعارها، فيحتفظ بها إلى حين الارتفاع فيبيعها بأعلى سعر، والثاني للأسهم القصيرة الأجل والتي تسمّى عمليات البيع على المكشوف، حيث تباع الأسهم المتوقّع انخفاضها ليصار إلى شرائها في وقت لاحق، طبعًا مع استخدام قروض البنوك وشركات التمويل واستثمارها في أدوات مالية تدرّ عائدًا أعلى من سعر فائدة الإقراض، وهذا ما يطلق عليه "الرفع المالي".

ونتيجة للفائض المالي المذهل في الصناديق السيادية وتفتيشها الحثيث عن مجالات الاستثمار المالية، توجه اليوم وبأعداد متزايدة إلى الاستثمار

في مثل هذه الصناديق.
وقد انتبه أخيرًا بعض البنوك الكبرى في العالم إلى أهمية صناديق تحوُّط إسلامية تستقطب رؤوس الأموال العربية المهاجرة، أو تلك التي لم تجد فرصًا فعالة في بلادها وهي تبحث عن آليات استثمارية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
وتشير الإحصاءات إلى أن الاستثمار في صناديق التحوط الإسلامية تفوق 60 مليار دولار حاليًا[13]، ويتوقع لها أن تتضاعف عدة مرات خلال السنوات المقبلة.
وقد برز أخيرًا التأثير الكبير لصناديق التحوط على الأسواق المالية بسبب قدرتها على الاقتراض بنسب قد تصل إلى عشرة أضعاف رأسمالها أو أكثر لتمويل بعض الصفقات.

الإقبال الخليجي، يتعاظم على صناديق التحوط

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بصناديق التحوط، حيث بلغت "شعبيتها" مستويات متقدمة، كأدوات استثمار مفضَّلة لدى الفوائض المالية الفردية فيها والمؤسساتية على حساب الأدوات الأخرى الهادفة إلى خلق السلع والخدمات، وتنويع مصادر الدخل الوطني للبلدان ذات "السلعة الواحدة".
والملفت أن المستثمرين الخليجيين من مؤسسات وأفراد كانوا في طليعة المهتمين بهذه الأداة "النوعية"، فأقبلوا عليها منذ البدء، وثابروا بعد ذلك على زيادة حجم استثماراتهم فيها، حتى بدأت الخزائن السيادية وبعد أن ضاقت سبل توظيفاتها الخارجية، نتيجة المحاذير المطروحة حول استثماراتها، تنحى منحى التوظيف المتزايد فيها. وبغض النظر عن

الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف في صناديق التحوط، وفي معدلات المخاطر، ونسبة احتمالات تحقيق العوائد المتوخاة ماليًا، فهذه

الصناديق توجِّه فائض السيولة نحو ما يقال عنه منتج استثماري سائل نسبيًا يوفر التنويع في الاستثمار، إضافة إلى تحقيق "القيمة الايجابية المطلقة". ويستند عملها ونشاطها على "الإدارة الكفوءة"، وهي كإستراتيجية استثمارية جديدة تتطلَّب مستوى عاليًا من الاختصاص لفهمها، لذلك يتجه المستثمرون فيها اليوم إلى إيجاد صناديق جامعة لصناديق التحوُّط التي توحي في تسميتها ضمان أقل نسبة مخاطرة أمام تغّيرات الأسواق المالية. وفي هذا وذاك يبقى الاقتصاد الحقيقي المستهدف وطنيًا بعيدًا كل البعد عن أهداف تلك الفوائض المستخدمة في أدوات استثمارية مالية تعظّم الدخل الشخصي وليس الدخل الوطني.

لذلك يكون التساؤل حول اتجاه الصناديق السيادية المستحدثة، نحو صناديق التحوط والأشكال المشابهة موضع تساؤل اقتصادي جدي، خصوصًا في زمن المخاطر والتحديات الراهنة عالميًا بفعل أزمتي المالية والغذائية العالميتين، وترددداتهما الإقليمية والوطنية.

لكنه على الرغم من هذا التساؤل الذي يحوز جزءًا واسعًا من الأدبيات الاقتصادية فإن ماليِّين من مشارب مختلفة يتوقَّعون ارتفاع استثمارات حكومات الخليج العربي ومؤسساته في صناديق التحوط خلال السنوات الثلاث، بحيث تصل حصتها إلى 100 مليار دولار في العام 2012 [14].

خلال مؤتمر الاستثمارات البديلة الذي عقد في دبي في نيسان/أبريل 2008، توقع الخبراء أن يساهم مركز دبي المالي العالمي بتشريعاته وهيكله اللذين يتسمان بمعايير عالمية في جذب عدد كبير من مديري تلك الصناديق إلى المنطقة. كما أكد تقرير صدر أخيرًا عن معهد الخدمات المالية في لندن تحت عنوان (تقرير صناديق التحوط – طبعة 2007) [15].

إن دخل المديرين الـ "25" لأفضل صناديق التحوط قد تضاعف مرتين عن العام الماضي فوصل إلى 570 مليون دولار، وغالبية هؤلاء هم أميركيون

14- المصدر السابق نفسه.
15- Financial Networks: تقرير صناديق التحوط لعام 2008.

وبريطانيون. من هذه الأرقام يمكن إدراك إلى أين تسير الثروة، ومع من ترتكز.
وهكذا تحاول بدأب صناديق التحوط تطوير استراتيجياتها للتوافق مع الشريعة الإسلامية، كي تستغل جزءًا من موجودات إسلامية تقدر قيمتها بمبلغ 750 مليار دولار مستثمرة في صناديق الأسهم والعقارات.

احتمالات واستنتاجات

إن وصول أزمة الائتمان إلى الانهيار، وإفلاس مصارف استثمارية، ودعمِ الاثنين الباقيين وتحويلهما إلى مجموعتين قابضتين، ومنحهما أموالاً فيدرالية خلال المرحلة الانتقالية على شكل قروض طويلة الأجل، بحيث أصبح ممكنًا للمصرفين الحصول على ودائع مصرفية تتمتع بتأمين "مؤسسة تأمين الودائع الاتحادية" لمساعدتهما على تجاوز الأزمة المالية، مقابل احترامهما للقواعد الصارمة التي ستفرضها السلطات المالية. هذه المرحلة تعلن القضاء على نموذج العمل المصرفي الاستثماري الذي هيمن على سوق "وول ستريت" و"العالم" طوال أكثر من 20 عامًا.
هذا كله، إضافة إلى تخصيص المبالغ الطائلة من السيولة، لا يعني أن الأسوأ قد ذهب إلى غير رجعة. لذلك فإن مدير صندوق النقد الدولي اقترح بعد أسبوع من الانهيار، تصور حلٍ شامل لأزمة شاملة، يقوم على محاور ثلاثة: تأمين السيولة، وشراء الأصول الهالكة وضخّ الأموال في المؤسسات المالية.
ففي المحورين الأول والثالث، يبدو أن للصناديق السيادية دورًا متزايدًا، ما يفرض على الاقتصادات الناشئة ذات الصناديق الضخمة أن تستخدم جزءًا من موجوداتها في إعادة رسملة كبريات الشركات الغربية.
ولعل هذه الحاجة الماسة قد تغيِّر بعض الموقف السلبي السائد اتجاه عمل الصناديق السيادية وعملها، وإن كان الحجم والمدى غير واضحين حتى الآن، لكنه وبالمقابل، فإنه تثار أسئلة صعبة حول دور الموجودات

المتعاظمة بسبب طفرة النفط واستخداماتها الاقتصادية في تنويع الدخل ليس الخليجي فحسب، بل والمساهمة في إنقاذ بعض اقتصاديات المنطقة من الانهيار خصوصًا وأن الكثير من الاقتصادات الناشئة تعاكس التيار المأزوم القادم من البلدان المتقدمة، فتقدم نموًا متواصلاً وتنمية مستدامة، بهدف احتلال الدور الاقتصادي الفاعل في العلاقات الدولية. أما في حال المنطقة العربية حيث تتزايد الثروة العامة والشخصية (النمو الكبير لعدد الأثرياء)، فحرارة التحديات الاقتصادية والتنموية تفرض منطلقًا آخر في التعامل مع فوائضها. وإلحاحية ذلك تفوق إلحاحية الوصول إلى محافظ استثمارية مالية تزيد الأثرياء ثراءً ولا تكبّر الاقتصادات كما لا تنوع من مصادر دخلها.

المصادر والمراجع:

1. تقرير معهد الخدمات المالية في لندن، (صناديق التحوط – طبعة 2007).
2. صحيفة الاتحاد: 7 أبريل/نيسان 2008، مؤتمر الاستثمارات البديلة.
3. صحيفة الشرق الأوسط: 30 ديسمبر/كانون الأول 2005، صناديق التحوط العالمية.
4. صحيفة الشرق الأوسط: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، صفحة مصرفية إسلامية.
5. صحيفة الشرق الأوسط: 17 مايو/أيار 2007، عالم الأعمال.
6. الصحف اليومية، خاصة: "الحياة و"النهار" من 2008/9/16 حتى 2008/9/23.
7. موقع alaswaq.net: صناديق التحوط تسعى لجذب استثمارات الأثرياء.
8. موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية: هيمنة صناديق التحوط.
9. موقع Middle East North Africa، صناديق التحوط الإسلامية Financial network.
10. "غوغول": أخبار اقتصادية عالمية.
11. "غوغول": الصناديق السيادية، مجموعة مقالات.
12. "غوغول": أزمة الرهن العقاري، مجموعة مقالات.
13. "غوغول": الأزمة المالية العالمية، مجموعة مقالات.

ملخصـــات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

دور الولايات المتحدة الأميركية في الأزمة اللبنانية الحالية

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول على نيويورك وواشنطن تغير المناخ الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بأكملها بشكل جذري. وقد قامت الحرب على الإرهاب التي اندلعت بقيادة الرئيس الأميركي جورج بوش على مبدأ الحرب الوقائية الأمر الذي مثل تغييراً عاماً وانتقالاً من الخيار الاستراتيجي القديم القائم على مبدأ الاحتواء والردع.

وقد أدى الهدف الأول في سياق هذا التحول في العقيدة الأميركية إلى سقوط نظام طالبان وتدمير البنية التحتية الخاصة بالقاعدة في أفغانستان. وشكل اجتياح العراق وخلع صدام حسين الخطوة التالية التي غيرت إلى حد كبير التوازن السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط.

وكان لهذه التغيرات تأثيراً عميقاً في لبنان وسوريا وإيران. بالرغم منها التغيرات في المناخ الاستراتيجي الإقليمي، عززت سوريا وإيران تحالفهما الاستراتيجي الذي كان قد بدأ بعد الانتصار الذي حققه آية الله الخميني في شباط من العام ١٩٧٩.

حالياً تتشارك سوريا وإيران أهدافاً مشتركة فهما تتعاونان بشكل وثيق لصيغة استراتيجيتهما ضد الانتشار الأميركي العسكري في العراق وضد النفوذ الأميركي في لبنان والسلطة الفلسطينية.

أ.د. فيفيان نعيمة

محنة القطاع الخاص بين التحرر المالي وتقنين التسليف

إن تطور سوق مالية ما يشكل بشكل عام عامل نضوج اقتصادي كونه يشجع بشكل كبير على تمويل أنشطة إنتاجية. مع ذلك يبقى دور المصارف أساسياً في مجمل الهيكلية، وبشكل كبير عند الانطلاق. وحده نظام مالي صلب ومدعوم باستطاعته أن يشكل أساساً لإنشاء وتطوير بورصة ما وكذلك حمايتها. بارتباطه بتوجيهات منهجية خاصة بالسياسات المالية والنقدية، يشكل القطاع المصرفي الحجر الأساس للنمو . إن موضوع هذا المقال هو دراسة مشاكل تمويل القطاع الخاص اللبناني، كذلك سلوك المصارف بما يخص التسليف بالإضافة إلى قياس تأثيرات التحرر المالي على القروض المقدمة للقطاع الخاص. وتكمن المسألة في معرفة إلى أي مدى باستطاعة النظام المصرفي اللبناني القيام بكل واجباته، أي تمويل الاقتصاد من اجل تحسين النمو. في المقام الأول سوف يتم بحث أسس تدخل الدولة (تحرير وضبط بنيوي) وتأثير السياسات الاقتصادية على النظام المالي، والحالة هذه، تقنين التسليف المعتمد من قبل المصارف. ثم سوف تتم دراسة دور المصارف اللبنانية في جمع الإيداعات وتمويل الاقتصاد. سوف يتم استخراج العناوين الأساسية للقطاع من اجل تحديد نوعية موارده، استخداماتها وخصائصها. وفي النهاية ستتم دراسة تأثيرات إقصاء وتقنين التسليف، قبل طرح النظام العلاجي لسلسلة التعثرات الاقتصادية الحاصلة.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME

Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Hassan MNEIMNE ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Prof. Michel NEHME

Directrice de Rédaction: Nayla ASSAF

Index

Nº 66 - Octobre / October 2008

• **The Role of the USA in the Current Lebanon Crisis**
..... *Gen. Nizar ABDEL-KADER* 5

• **Tribulations du Secteur Privé entre Libéralisation Financière et Rationnement du Crédit**
..... *Prof. Viviane NAIMY* 47

Abstracts

• *Dr. Shafik El-MASRI*
Attempts to define International Terrorism 91

• *Prof. Nassim KHOURY*
Lebanese Journalism and its role in times of war and peace 92

• *Dr. Abdallah RIZK*
The world monetary crisis and the reserve funds are devouring national treasuries 93

Résumés

• *Dr. Shafik El-MASRI*
Des essais pour définir le terrorisme international 95

• *Prof. Nassim KHOURY*
La presse libanaise et son rôle lors des guerres et de la paix 96

• *Dr. Abdallah RIZK*
La crise financière mondiale et les caisses de réserve «avalent» les trésors nationaux 97

صفحة بيضاء

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني– مديرية الشؤون الجغرافية 2008

THE ROLE OF THE USA IN THE CURRENT LEBANON CRISIS

Gen. Nizar Abdel-Kader *

After the September 11 attacks on New York and Washington, the strategic environment in the whole Middle East region changed dramatically. The launch of the George W. Bush-led war on terrorism was based on the doctrine of pre-emption which represented a general shift from the old strategic option of containment and deterrence.

The first target in the course of this shift in the US doctrine led to the fall of the Taliban regime and the destruction of the Al Qaeda infrastructure in Afghanistan. The invasion of Iraq and the removal of Saddam Hussein was the next step which has strongly changed the political and strategic balance in the Middle East.

These changes have had a very deep impact on Lebanon, Syria, and Iran. In spite of these changes in the regional strategic environment, Syria and

* *Academician and Researcher*

Iran have strengthened their strategic alliance, one that began after Ayatollah Khomeini's victory in February 1979; after this revolution, Syria was the second country after the Soviet Union to welcome the toppling of the Palahvi's dynasty.

At present, Syria and Iran share common goals:they closely cooperate in their strategies against the US military deployment in Iraq, as well as against the US influence in Lebanon and with the Palestinian Authority. Syria and Iran offer military and financial support to Hezbollah in Lebanon to continue its operations against Israel on one hand and against the government of Fuad Siniora on the other. Using the same logic, Syria and Iran support Hamas and other Palestinian groups in their struggle against Israel with the objective of weakening the authority of Mahmoud Abbas and spoiling any US attempt to broker new understandings between Abbas and Israel.

Moreover, Syria and Iran wish to minimize the regional role of Saudi Arabia and Egypt because they feel that the roles of these two countries threaten the Iranian-Syrian interests and enhance the US posture throughout the region. For Iran, increased power of moderate Arab states could pose a challenge to the Iranian drive to play a major role in the Middle East as a whole. For Syria, the growing power of Saudi Arabia and Egypt could jeopardize the Syrian interest in Lebanon, Palestine, and Iraq, as well as weaken the Alaoui regime.

We cannot isolate the strategies of the United States in Iraq

from its general strategy towards the region, and, consequently, all decisions taken to influence the US policy in Iraq will have direct repercussions on the current of events in Lebanon as well as in Palestine and may lead to readjustment of Iran and Syria strategies in all three theatres.This path of interdependence makes the US involvement in the current Lebanon crisis more complicated and limits the US capability to provide options in supporting the Lebanese authorities.

The fall of Saddam Hussein and the presence of 145,000 US troops near the Syrian borders pose an extraordinary challenge to the stability of Syrian President Bashar al-Assad's regime. President George W. Bush has accused Damascus of being a state sponsor of terrorism because it turns a blind eye to terrorist infiltration of the Syrian-Iraqi border. The visits of Secretary of State Colin Powell in May 2003 and later on that of his deputy Richard Armitage were used to bring Syria's attention to stop these infiltrations though the latter visit took the tone of an ultimatum to the Syrian authorities. American pressure grew stronger after the assassination of Lebanese Prime Minister Rafic Hariri on February 14, 2005. After Hariri's death, the United States and other permanent members of the UN Security Council, including Russia, asked Syria to withdraw its troops from Lebanon. Syria's withdrawal increased Damascus's weakness and reduced its strategic options in the region as a whole, but the most dangerous effect of the rising international pressure on Syria in the wake of the Hariri assassination

strengthened the country's internal religious and tribal and political divisions (1).

The new regional strategic context has also posed new challenges for Iran. Although Iran has welcomed the fall of its two historical enemies – the Taliban regime in Afghanistan and the Baathist government in Iraq, the presence of US troops in two of Iran's immediate neighbors has been seen as a real threat. Furthermore, the United States and the international community have been exercising all kinds of pressure on Iran to stop its extensive nuclear research program, accusing Iran of having a hidden agenda to manufacture a nuclear bomb. Nevertheless, in contrast to the situation in Syria, Teheran has had more options to respond to American and European pressures. For example, Iran is one of the largest oil exporters in the world; it controls the Strait of Hormuz. Due to its geographic location and size, it is able to exercise a certain influence with other regional powers while Damascus lacks the resources of playing such a role. Therefore, Syria works on strengthening its alliance with Iran, something which has enhanced the Syrian capability to challenge the US strategies in all three theatres of Iraq, Lebanon, and Palestine.

A Multi-Dimensional Conflict

The situation in Lebanon is more complicated than ever

1. David W. Lesch, "**The New Lion of Damascus"**, New York: Yale University Press, 2005, 126-141.

before; the roots of the common crisis had spread well before the July 2006 Israeli war. The Syrian occupation of Lebanon began in 1976; its implications continue to adversely affect the political, economic, and social life of Lebanon. Syria continues to hold a very different view than all other Arab states about Lebanon being an independent, sovereign state. It never truly "reconciled itself to an independent Lebanese Republic and seized the opportunity to involve itself in Lebanese affairs with the outbreak of the war in 1975 and then to impose occupation when the world's attention was focused on the occupation of Kuwait in 1991"(2). In the war's aftermath, Syria had gained leverage in foreign policy and military strategy which allowed Damascus to politically and economically exploit Lebanon.

The tide for Syria has been changing since April 2004 when members of the US Congress, with Eliot Engel (Dem/NY) and Eliana Ros-Lehtinen (Rep/FL) in the lead, announced the drafting of legislation (The Syria and Lebanon Liberation Act) calling for a transition to free democratic rule in Syria and the establishment of a program of assistance to independent human rights and pro-democracy forces in Syria and Lebanon, including funding for independent media broadcasts. To many observers this proposed legislation was unlikely to be adopted by the Bush administration unless US-Syrian relations deteriorate under the pressure of the increased number of US soldiers killed in Iraq.

The turning point for Syria's domination and influence in

2. Ibid.

Lebanon was Bashar al-Assad's decision in September 2004 to extend President Emile Lahoud's term in office. Lahoud's extension was widely opposed by the major political forces in Lebanon and strongly condemned by the international community and was leading to the passage of UN Security Resolution 1559, a process which had been sponsored by the United States and France.

The Syrian regime accused the Lebanese Prime Minister Rafic Hariri of being behind the passage of the UN Security Council Resolution 1559 with the help of his close friend, the French President Jacques Chirac. Bashar al-Assad believed that the French were using the situation in Lebanon to repair their relations with the United States which had suffered from the French opposition to the war on Iraq. Bashar al-Assad, faced with what he figured was an inevitable clash over Syria's position in Lebanon, decided to extend Lahoud's tenure in order to make sure they had a strong ally in Beirut to confront what was to come(3). To the Syrian President, the UN Security Council resolution had nothing to do with the extension of Lahoud's term; it was to be extended anyway.

The mistake committed by Syria to forcefully amend the Lebanese Constitution gave ammunition to anti-Syrian hawks in the US administration, galvanized the Lebanese opposition, and, most importantly, alienated Rafic Hariri and the French president as a traditional friend to Syria in Europe. Up until

3. 16 Feb. 2005, http://www.latimes.com

this decision taken by Bashar al-Assad, Rafic Hariri had had a good working relationship with Damascus. According to reliable reports, Hariri was summoned to Damascus and was asked in a forceful way to support the extension of Lahoud's term in office. Hariri complied, but resigned his position as Prime Minister in protest to Syria's action(4).

Hariri's opposition to Syria placed him in a dangerous position. With parliamentary elections in Lebanon due to take place in May 2005, Hariri was preparing the ground for an electoral challenge that might return him to office against all Syrian wishes.

On February 14, 2005, Rafic Hariri was assassinated in a massive car bomb explosion in downtown Beirut. Immediately, cries rang out in Lebanon and through out most of the Arab and international communities holding Syria responsible for his assassination. Spontaneous demonstrations erupted in Beirut and other Lebanese cities, accusing Damascus and its allies in Lebanon of committing the crime. It was unprecedented, open criticism of Syria accompanied by calls for Syria troop withdrawals from Lebanon. No one in Lebanon, or in the international community were able to believe the claims advanced by the Lebanese and Syrian authorities that the attack was carried out by a Jihadist following Al-Qaeda's path named Ahmad Abou A'adas. It was mostly believed that this individual was a smoke screen used by Syrian and Lebanese security services to divert responsibility for the murder.

4. Stephen Zunes, "**Implications of the Hariri Assassination**", http://www.fpif.org/papers/0502hariri.html/

The Bush administration did not accuse Damascus directly for the killing, preferring to wait for the report of an international fact-finding committee investigating the crime. However, some US officials held Syria responsible for the incident since it was the only power broker and security provider in Lebanon. Syrian responsibility was made clear by the US representative at Hariri's funeral, Assistant Secretary of State, William Burns who stated, "Mr. Hariri's death should give – in fact it must give – renewed impetus to achieving a free, independent and sovereign Lebanon. And what that means is the complete and immediate withdrawal by Syria of all of its forces in Lebanon"(5).

Washington gave a clear sign of linking the assassination with Syria by recalling its ambassador in Damascus the day after the assassination. Secretary of State Condoleezza Rice explained that the Hariri killing was the "proximate cause" of the US ambassador's recall, also indicating that Washington was reviewing whether further sanctions against Damascus should be enacted (6).

Both Paris and Washington strongly condemned Hariri's assassination and renewed their calls to implement UN Security Council Resolution 1559. These were the immediate signs of support for Lebanese opposition groups to maintain their pressure on Syria by organizing anti-Syrian demonstrations in Lebanon.

The Syrian regime immediately denied any link with the

5. Associated Press Report of 17 February 2005 cited in David W. Lesch, "**The New Lion of Damascus**".
6. News article, Baltimore Sun, 15 February 2005.

assassination. The Syrian ambassador in Washington Imad Mustapha claimed on CNN that anti-Syrian groups in Lebanon and abroad were using the crime to "score some points against Syria". He went on to state, "It should be very clear to everyone that if anybody is insinuating about a Syrian role in the criminal atrocity that happened in Beirut, I think they are lacking in logic. Syria has nothing to benefit from what has happened". The Lebanese Information Minister Elie Ferzeli rejected claims that Damascus or its allies in Beirut could have been responsible: "We consider that the assassination of Hariri is against stability. And we consider that stability is our concern. So, this action is against us"(7).

It is strongly believed that the turning point for Hariri as well as for Syria's presence in Lebanon was the extra-constitutional extension of Emile Lahoud's term as a president in September 2004.The Lahoud extension was widely condemned by the international community, leading to the passage of United Nations Security Council Resolution 1559. This UN resolution brought the US and France together to both call on Syria to withdraw its forces from Lebanon.

According to Syrian officials, rumors were circulating in Europe about something similar to the UNSC Resolution 1559 in May 2004, and that the French were behind it. Chirac, who was Hariri's close friend, became very wary of Syria's opposition to many of Hariri's policies as a prime minister.

7. CNN, 15 February, 2005, http://www.cnn.com.

The Syrians also believed that Chirac has used the developments in Lebanon to repair French relations with the United States. It was doubtful that the Syrian President fully understood the clash with the new French-US alliance over Syria's policy in Lebanon. Bashar Assad made the decision to extend Emile Lahoud's term by three years, thinking that with such a strong ally Syria would be able to foil the coming plan which would call for the withdrawal of its troops and intelligence apparatus from Lebanon. As Bashar once said, "We didn't have any other choice but to support Lahoud. He has always supported Syria – he never changed. He is a strong person, and I know him well as a person. If we did not have him there, we thought we would have had a lot of problems. The UNSC resolution (1559) really had nothing to do with the extension of Lahoud. It was coming anyway"(8).

Bashar's mistake internationalized the issue of Lebanon's sovereignty and gave the needed ammunition to all the Neo-cons in the Bush administration; it has also galvanized the Lebanese opposition.

Hariri was summoned to Damascus and was firmly told to support the extension of Lahoud's term in office. Hariri complied, but then he resigned from his position as prime minister in protest.

Hariri's opposition to Syria placed him in a dangerous position. He was harshly attacked by all Syria's allies in Lebanon as well

8. Bashar al-Assad, in an interview with David W. Lesch, Damascus, 3 May, 2005, cited in The New Lion of Damascus: 128.

by the official Syrian media.

Hariri was accused of preparing the ground for an electoral challenge in May 2005 that might give him the majority in the new parliament which would allow him to return to the prime minister's office and to vote on a law for a complete Syrian withdrawal from Lebanon. Many observers believed that the assassination was a clear message to all the opposition factions that no one is protected.

There were many theories as to who was behind Hariri's assassination. A UN fact-finding mission was authorized and sent to Beirut. It was headed by Patrick Fitzgerald, a deputy police commissioner from Ireland. The "Fitzgerald report" was issued on March 24, 2005; it stated, "It is clear that the assassination took place in a political and security context marked by an acute polarization around the Syrian influence in Lebanon and a failure of the Lebanese state to provide adequate protection for its citizens", and that Syria "bears primary responsibility for the political tension that preceded the assassination"(9).

What emerged from Damascus in the aftermath of the Hariri assassination was a series of reactions indicating confusion, if not division, within the regime over how to react to the pressures exercised by the French and the Americans, as well as by the Lebanese opposition. Bashar Assad felt that the Americans were giving him a small space to maneuver and that they held him responsible for the Beirut bombing. According to some

9. News article, New York Times, 25 March 2005.

reports circulated in the media at the end of February 2005, he had handed over to the Iraqi authorities Saddam Hussein's half-brother Saba'awi Ibrahim Al-Hassan, as well as twenty-nine other fugitives of Saddam's regime. In an interview with Time Magazine, Bashar stated that Syria was prepared to withdraw its troops from Lebanon by the end of 2005, but he attached such an achievement implicitly to a peace agreement with Israel: "From a technical viewpoint, the repatriation [of Syrian troops] could happen by the end of the year, but from a strategic viewpoint, it will only happen if we get serious guarantees in a word, peace…"(10). The Bush administration exercised pressure for a more immediate timetable, forcing Bashar to amend his remarks, reducing the time for troop withdrawal by several months: "The withdrawal should be very soon and may be in the next few months…I would not say we could do it in two months because I have not had the meeting with the army people. You need to prepare when you bring your army back to your country. There are two factors: the first is security in Lebanon…and the second thing, which is related to Syria, is that after withdrawing, we have to protect our borders"(11).

In the midst of these repeated signs of great Syrian confusion, the United States and France tried to maintain their pressure on Damascus. Condoleezza Rice, in a joint conference with French Foreign Minister Michel Barnier, stated that their two

10. Associated Press, **"US: Terrorists in Syria Bombed Tel Aviv",** 2 March 2005, http://www.yahoo.com
11. Associated Press, **"Bush Demands that Syria Leave Lebanon",** 2 March 2005, http://www.yahoo.com

countries were speaking with one voice on Lebanon and that both would support sending of observers to monitor the elections as well as to consider dispatching international peace keepers to oversee Syria's troop withdrawal. Rice also stated, "The Syrian is out of step with where the region is going and out of step with the aspirations of the people of the Middle East"(12). President Bush came with a stronger voice to tell Syria, "You get your troops and secret services out of Lebanon so that good democracy has a chance to flourish"(13).

Another blow to Syria and its Lebanese allies occurred on February 28 when the pro-Syrian government of Omar Karami was forced to resign.

In the face of all these pressures, Bashar searched for any Arab cover he could find. This was difficult; some of his traditional friends such as Egypt, Jordan, and Saudi Arabia, strongly encouraged him to remove Syrian troops from Lebanon and set a timetable for doing so.

These Arab countries (Saudi Arabia, Egypt and Jordan) exercised concerted pressure on Syria to withdraw its troops. Syria seemed resigned to the fact that it must remove its troops from Lebanon, but it wished to do so in a phased manner and under the guise of the Ta'if accord, rather than solely under UNSCR 1559. If this were arranged with help of some Arab states, then it would seem as though Damascus had not bowed to American and French pressure.

12. Ibid.
13. Ibid.

However, bowing to continuous international pressure, Bashar Assad gave a speech in the Syrian National Assembly on March 5 – it was clearly stated that Syrian troops would withdraw from Lebanon, first, to the Beka'a Valley and, then, to the Syrian borders: "in so doing, we will have implemented both the Ta'if Accord and UNSCR 1559: we started the withdrawal in 2000, and pulled back 60 percent of our troops … we made some mistakes in Lebanon"(14). Most Lebanese opposition parties as well as the international community were not pleased with Bashar's speech. It was clear that Syria was carefully trying to calibrate the minimum it could do to assuage the United States and France. But, it was not too late for the Russians to join, calling for a complete Syrian withdrawal, Sergey Pavrov was quoted as saying, "Syria should withdraw from Lebanon, but we all have to make sure that this withdrawal does not violate the very fragile balance which we still have in Lebanon"(15).

Nonetheless, the Bush administration, expressing its disappointment in Bashar's speech, rejected the two-phased approach and reiterated that Damascus must withdraw all its troops and intelligence services from Lebanon the soonest and certainly no later than the May 2005 elections in Lebanon. A State Department spokesman was quoted saying, "It is clear to us not just the United States, but the international community, that his [Bashar's] words are insufficient; we have not heard the words immediate and full withdrawal"(16).

14. Al Jazeera, 5 March 5 2005, http://www.aljazeera.net
15. CNN, 5 March 2005, http://ww.cnn.com
16. BBC News, 7 March 2005.

Washington was drawing a line, not giving any leeway to Bashar in Lebanon; there was no middle ground left.

The United States quickly understood that Damascus could still wield a tremendous amount of influence over Lebanon, regardless of whether or not its troops were present on the ground. This is something which the Bush administration understood very well and realized that its policies could backfire if it was seen to be trying to use the Hariri probe to disarm Hezbollah. Washington and Paris, as the main players in the crisis, tried to make the issue of Hezbollah's weapons a lower priority.

The Bush administration seemed to have accepted the advice of France and other Europeans that it would be dangerous to antagonize Hezbollah too much at a time the country was getting prepared for general elections in May 2005. With such a new attitude, they were trying to encourage Hezbollah to shed its military and to integrate itself totally in the political process.

The great fear remained centered on the Syrian's will to destabilize Lebanon in the aftermath of its withdrawal simply to prove what it has been saying all along: Syrian troops were necessary in order to keep Lebanon's stability. Such fears were realized when several explosions ripped through East Beirut in late March with the assassinations of two leading anti-Syrian figures in June 2005. All that reinforced the notion that Syria would attempt to use terror to intimidate the opposition and discourage its supporters.

Since the murder of Rafic Hariri, UN investigators have been

seeking to uncover the circumstances behind the crime and to ascertain responsibility. UN Security Council Resolution 1595, adopted on April 7, 2005, established "an international independent investigation commission" based in Lebanon to assist the Lebanese authorities in their search for the terrorists who committed the crime. The commission was initially headed by the German prosecutor Detlev Mehlis, followed by the Belgian Serge Brammertz, and lately by the Canadian Bellemare. The commission mandate has been extended repeatedly, and is to due to expire by the end of 2008. The commission has issued several reports; so far these reports have been inconclusive, but the first two tended to implicate Syrian and pro-Syrian Lebanese officials. Some names were identified as those who may have been involved in the Hariri assassination.

An important point of contention among Lebanese leaders was the establishment of a tribunal of an international character: to prosecute suspects in the murder of the late Prime Minister Hariri. The tribunal called for in UNSCR1644 and 1664 has been strongly resisted by pro-Syrian factions in Lebanon. Their concerns were centered on the possibility that such a tribunal would implicate the Syrian regime in the murder – six ministers from the March 8 movement (Headed by Hizbollah) resigned form the Siniora government on November 11, 2006. Subsequently, on November 25, the Cabinet approved the UN proposals to establish the tribunal in the face of strong opposition from pro-Syrian factions who insisted that the Cabinet lacked

legitimacy to take such a step. Similarly, parliamentary approval was denied by the continuous refusal of its Speaker Nabih Berri to call for a session(17).

To avoid any further complications over the proposed tribunal, 70 members of the Parliament petitioned, on April 4, 2007, the UN Secretary General to act under the UN Charter and establish the Special Tribunal to try suspects in the Hariri assassination. This petition was followed by a letter sent by Prime Minister Siniora on May 14 asking the Security Council to establish the court. On May 30, 2007, a divided Security Council voted by 10 to 0 with five abstentions (Russia, China, South Africa, Indonesia, and Qatar) to adopt Resolution 1757, which established a Tribunal to be held outside of Lebanon (in the Hague).

In the meantime, the pro-Syrian forces led by Hizbollah moved to the streets trying to bring down the Siniora government. They held many manifestations, cutting the main roads around the capital and establishing a camp in downtown Beirut (at the gates of the Prime Minister's offices in the Grand Serail) in an attempt to force the government to resign. All their attempts to overthrow the government failed.

The expiration of President Emil Lahoud's term on November 22, 2007 brought the country to face another impasse as electing a new president was another divisive issue. The partial elections, held on August 5, 2007 to replace the two members of Parliament, Pierre Gemayel and Walid Idou – who were

17. Anthony Shadid, **"Crisis in Lebanon Reaches New Threshold",** The Washinton Post, 26 November 2006

assassinated in November 2006 and June 2007 respectively, were interpreted by local commentators as strengthening the pro-Syrian forces in Lebanon.

In the latest developments of the crisis and after Hezbollah's militia took over West Beirut, the Arab League and the Prince of Qatar called the Lebanese leaders to a conference in Doha.

Electing Michel Suleiman as a new President came as a compromise in the Doha conference in which several countries, including Qatar, Syria, Iran, and France, participated in orchestrating it. The Doha Agreement came as a last minute compromise imposed by Iran on the opposition led by Hezbollah.

In the meantime, the US House of Representative passed on September 25, 2007 Resolution 548, pledging continued support for the Siniora government and the Lebanese people. The US support, however, did not exceed verbal and moral support for the Siniora government and the parliamentary majority.

The Siniora government and the majority supporting it found themselves deprived of any meaningful foreign or Arab support (the roles of Egypt and Saudi Arabia were in retreat, not to say in total disarray) which would have helped it to face the military invasion of West Beirut as well as parts of the Mount Lebanon districts in the Shouf and Aley.

The War of July 2006

The 2006 war in Lebanon was the latest manifestation of conflict between Israel and Hezbollah along the Blue Line demarcated by the UN after the Israeli withdrawal of May 25, 2000.

On July 12th, possibly in a gesture of solidarity with Hamas combating Israeli forces in Gaza, Hezbollah launched an attack across the Israeli border killing 8 Israeli soldiers. Israel retaliated by launching air raids against Hezbollah bases and headquarters and Lebanese infrastructures, including Beirut International airport, vowing to continue the attacks until the two Israeli soldiers would be returned. Hezbollah responded by launching daily rocket attacks on Israel with some extended-range rockets reaching as far as Haifa and beyond. According to experts, Hezbollah fired 12 thousand rockets of different sizes and ranges.

Initially, Israel primarily used airpower and artillery fire in their strikes against Hezbollah; however, by mid to late July they had started ground operations to penetrate South Lebanon. On July 21st Israel began amassing ground forces along the Lebanese border to carry out ground operations to strike Hezbollah defenses along the line of towns and villages in the area south of the Litani. The Israeli forces failed to achieve a sizeable penetration in South Lebanon. As a consequence of Israeli failure on the ground, US diplomacy stepped in to delay any UN attempt to call for cessation of hostilities and ceasefire in

order to give the Israelis more time to achieve a limited victory against Hezbollah on the ground. By August 4th Israeli forces in Lebanon numbered 10,000 and had positioned themselves around a dozen villages and towns up to 6 kilometers inside Lebanon in several locations. The poorly managed war on the ground forced the Israeli inner cabinet meeting on August 9th to expand the Israeli offensive in an effort to drive Hezbollah fighters north across the Litani River and create a new buffer zone before accepting any call for a cease fire. According to many reports the Israeli plan was based on suggestions offered by the US administration.

The Secretary General of Hezbollah, Hassan Nasrallah, in an interview with Seymour Hersh accused the Bush administration of working with Israel to instigate an insurrection and a war of fragmentation within Islam. "In my opinion, there is a huge campaign through the media throughout the world to put each side up against the other". Nasrallah argued that Hezbollah had attempted to prevent the Americans and Israelis from instigating sectarian tensions leading to Sunni-Shiite confrontations in Lebanon(18).

Nasrallah believed, according to the story told by Seymour Hersh in The New Yorker on March 5, 2007, that President Bush's goal was the drawing of a new map for the region: he wants the partition of Iraq; Iraq is not on the edge of civil war; there is a civil war. The daily killing and displacement of

18. Seymour Hersh, **"The Redirection",** The New Yorker, 15 March 2007.

population in Iraq aims to create three Iraqi parts which would be sectarian and ethnically pure as prelude to the partition to Iraq. Nasrallah also believes according to Hersh' story that Bush also wanted to bring about the partition of Lebanon and of Syria. In Syria, the game consists of pushing the country into chaos and internal battles like in Iraq, while in Lebanon the plan consists of creating a Sunni state, an Alaoui state, a Christian state, and a Druze state with a question mark on the Shiite state. According to the same story, the aim of the Israeli bombing in the summer of 2006 was the destruction of the Shiite areas and the displacement of Shiites from Lebanon.

Martin Indyk, a senior State Department official in the Clinton administration and former ambassador to Israel, said, "The Middle East is heading into a serious Sunni-Shiite cold war". In his opinion, it was not clear whether the White House was fully aware of the strategic implications of its new policy. "The White House is not just doubling the bet in Iraq; it is doubling the bet across the region. This could get very complicated. Everything is upside down". Of course, Lebanon did follow this last prediction and still hasn't recovered yet, even after the Doha agreement, the election of Michel Suleiman as President, and the formation of a national unity government headed by the US-backed Fuad Siniora(19).

Israelis supported the war as a "legitimate" response to Hezbollah's attack. As the conflict progressed, the public and

media increasingly questioned the government's ability and the military commanders' skills to wage the war against Hezbollah. After the war, criticisms were that the kidnapped soldiers were not freed and that Hezbollah had retained its arms and gained more political ground. The charges levied against the government and the military command included hesitant decision making; excessive reliance on air power; delayed launch of a ground offensive; launching an unnecessary and costly final ground action encouraged by the US administration; poor intelligence concerning Hezbollah's military capabilities; deficient training; unsuitable tactics for the terrain and the enemy; ill-prepared internal and civil defenses; poor presentation of the Israeli view to the international community; severe harm to Israeli deterrence.

The Israeli government countered all these criticisms by claiming that the war succeeded by forcing Hezbollah away from the border and by degrading its military posture, particularly in eliminating a substantial number of its long and mid-range missiles. It also felt that the war succeeded in forcing the Lebanese government, aided by the US and Europe to assert control over southern Lebanon, which had been an unfulfilled demand made by Israel since the withdrawal of its troops from the region in May 2000. Most notably, it took Nasrallah's admission that he would not have authorized the operation across the border if he had known how strongly Israel would react as an indication

19. Ibid

that Hezbollah had been weakened and that Israel's deterrence had been strengthened.

Assessing the War Implications on Lebanon

Prior to 2005, Lebanon's internal politics were dominated by Syria, which maintained a large military presence in Lebanon. The Syrian presence benefited from the support of some Lebanese, including many of the Shiites, Hezbollah, and Amal; while the Syrian presence were increasingly resented by other communities including Sunni Muslim, Maronite Christians, and the Druze community. The assassination in February 2005 of former Prime Minister Rafic Hariri led to a dramatic change of events that profoundly altered the Lebanese political stage. Under heavy domestic and international pressure, Syria withdrew its military forces from Lebanon in April 2005.

The UN Security Council passed Resolution 1595 which established an independent commission to investigate the Hariri murder. Initial reports of the commission seemed to implicate Syrians and pro-Syrian agents in the murder.

Many observers interpreted Syria's rapid withdrawal and the subsequent election of an anti-Syrian parliamentary majority as a major setback for all the Syrian plans to dominate Lebanon forever. However, Syria was to rely in the future on its proxies in Lebanon: a government comprising pro- and anti- Syrian elements; a residual Syrian intelligence assets in Lebanon; Amal

movement led by the Parliament Speaker, Nabih Berri; and Hezbollah which kept its weapons and continued to support Syria's agenda in Lebanon.

The thirty-four day war between Hezbollah and the Israelis in July and August 2006 greatly enhanced the position of Hezbollah at the expense of the Lebanese government headed by Siniora and its US backers. Hassan Nasrallah acquired a prestigious status as his organization proved itself by its military performance in the war and by its ability to put up the best disaster-relief project to repair the damage and help the population far more quickly and efficiently than the official government organizations. The disaster-relief project was aimed to absorb and to mute the anger of all these people who were opposed to the war. Hassan Nasrallah in the aftermath of the war declared that Hezbollah had won the war and qualified that the victory had been a divine victory. He was now in a strong position to withstand internal and international pressures to disarm his militia. The Syrian president stepped in to benefit from Hezbollah's proclaimed victory. He found now a greater space for maneuvering to deal with the Lebanese government and the parliamentary majority supporting it as well with the US policy in Lebanon. In the fog of this new environment, the hope of uncovering a possible Syrian role in the Hariri assassination has dissipated to a considerable extent. The comparison being drawn between Hezbollah's effectiveness and the Lebanese government lack of performance raised questions about the future of the Siniora

government and its ability to withstand all kinds of domestic pressure and criticism. As a result of the mounting crisis, the Siniora government was physically besieged and paralyzed for almost two years. Hezbollah and its allies were doing everything possible to bring down the Siniora in what they thought as a first step to derail the US domination of the Lebanese political scene. It has been proven on several occasions that the US administration was not able to provide the Siniora government and its backers with more than unfulfilled promises and moral support.

During the whole crisis which emanated from and was intensified as a result of the war, the government officials acted in awkward ways complicating the whole political scene as well as the national decision-making process by increasing their dialogue with the United States and the European Union, while severing their relationship with Hezbollah and its political allies. The United States decision to list Hezbollah as a foreign terrorist organization during the war did not help the Siniora government; Hezbollah seized that as an opportunity to accuse Siniora himself and other political leaders in the majority as being Israeli agents and working in the hands of the Americans to plot against Hezbollah. Siniora and Nasrallah have communicated a few times through the Speaker of Parliament, Nabih Berri, who is allied with Hezbollah. Siniora has gained some stature in negotiating the UNSC Resolution 1701.

On August 11th, 2006, the UN Security Council unanimously

adopted UNSCR 1701 calling for a cessation of hostilities. The resolution called on Hezbollah for immediate cessation of all attacks as well as on Israel to cease all its military operations in South Lebanon. The resolution provides an extension of the existing UNIFIL from 2000 men to a maximum of 15,000 with a sizeable force from the Lebanese Army to deploy in South Lebanon to monitor a cease fire. The resolution called on the withdrawal of Israeli forces in parallel with the deployment of UN and Lebanese forces in the region south of the Litani River. The resolution established a ban on delivery of weapons to any entity or individual in Lebanon except the Lebanese Armed Forces. The preamble of the resolution emphasized the need to address the issue of prisoners of both sides. This resolution requested the international community to extend financial and humanitarian assistance to the Lebanese people and to insure a safe return of displaced people.

This resolution entered into effect on August 14th after it had been accepted by Israel, Hezbollah, and the Lebanese government. The deployment of the Lebanese troops preceded the arrival of the new UNIFIL force and the displaced population moved back quickly to their homes and towns. The UNIFIL with the Lebanese army have been able to accomplish their mission in the area south of the Litani and to overcome all risks and major obstacles they have encountered.

The Unresolved Issue of Sheba'a Farms

The withdrawal of Israeli forces from southern Lebanon in May 2000 left several sensitive border issues unresolved, including an enclave on the Lebanon-Syria border known as the Sheba'a Farms. Israeli argued that the enclave is not Lebanese territory, but rather a part of the Golan Heights occupied by Israel since 1967. On June 16, 2000 the UN Secretary General Kofi Anan informed the Security Council that the requirement for Israel to withdraw from South Lebanon, according to the UN resolution 425 had been met, implying that the Sheba'a Farms are not part of Lebanon. However, the Secretary General made it clear that the UN had no intention to challenge the Syrian and Lebanese right to agree on the demarcation of their borders in the future. Hezbollah immediately seized upon the Sheba'a Farms issue to declare its refusal to relinquish its weapons, arguing that its weapons were still needed to force the Israelis out of the Sheba'a Farms. For five consecutive years the Sheba'a Farms remained as a central issue in the military confrontation between Hezbollah and Israeli forces in the area.

The situation of the Sheba'a Farms is made more complex by the fact that Syria and Lebanon have never demarcated their borders and have never established formal diplomatic relations.

The Sheba'a Farms emerged into the limelight once again after the political turmoil occurring after Hariri's assassination and the war that erupted between Hezbollah and Israeli in July 2006. All

the diplomatic Western efforts which aimed to settle the Sheba'a Farms issue at the end of the war have failed. At an international conference on Lebanon held in Rome while the war was still being waged, Prime Minister Fuad Siniora presented a seven-point proposal which called for, among other things, placing the Sheba'a Farms under UN jurisdiction until border delineations between Lebanon and Syria is fully completed. It was clear from the beginning of the Rome conference that this Lebanese request concerning the Sheba'a Farms would not be supported by the US administration. UN Security Council Resolution 1701 did not endorse the seven-point plan of Siniora, especially the proposal for dealing with the Sheba'a Farms issue; however, the Sheba'a Farms issue was mentioned in the preamble and later in Paragraph 10 of the Resolution and requested the UN Secretary General to develop proposals to implement a delineation of the international borders of Lebanon, especially where the border line is disputed or uncertain, such as the Sheba'a Farms area.

The status of the Sheba'a Farms remains an important factor in the stability of Lebanon and in any future discussions involving peace between Israel, Lebanon, and Syria. The Sheba'a Farms are claimed officially by Lebanon as Lebanese territory occupied by Israel in 1982 and that it should come under the provisions of UN resolutions 425 and 426. The Israelis refused to withdraw from the Sheba'a Farms, not even allowing it to be put under UN jurisdiction, claiming that it was part of the Golan Heights which was occupied by Israel in 1967 and it would come under

the provisions of UN resolutions 242 and 338. The Israelis refused to accept all the new findings concerning the Lebanese identity of the Sheba'a Farms that were brought to them by UN cartographers. The Bush administration was not seen to be enthusiastic about finding a solution for this issue despite all the claims presented by the Siniora government that resolving this issue would weaken the Hezbollah position.

US Policy toward Hezbollah

The war between Hezbollah and Israel in July 2006 and the subsequent effort by the Secretary of State Condoleezza Rice to prolong the fighting to give Israel the opportunity to inflict more damage on Hezbollah showed a clear US intent to weaken Hezbollah in favor of its local allies and the Siniora government. But, in a broader sense, the destruction of large parts of Lebanon's newly rebuilt infrastructure complicated US support for Lebanon's political reconstruction. The conflict jeopardized, not only the long-term stability of Lebanon, but presented the US administration with a dilemma: on one hand, the administration was backing Israeli military action against "a terrorist organization" – President Bush and his Secretary of State had spoken of Israel's right of self-defense and that Hezbollah was responsible for the war; on the other hand, the fighting and its consequences dealt a setback to US administration efforts to rebuild the democratic institutions. The US policy

towards Lebanon was vacillating between two major agendas: one was anti-terrorism aiming for the destruction of Hezbollah, and the second was the promotion of democracy and better governance in Lebanon – the two agendas were colliding with each other, putting the US diplomacy under great strain, not only in Lebanon but throughout the whole region. Mounting tension between Hezbollah and the parliamentary majority in the aftermath of the war resulted in an impasse in reestablishing a political dialogue and threatened the long-term rehabilitating of Lebanon's political system. If Lebanon disintegrates through a return to civil war, or falls again under Syrian domination or Iranian influence, US goals in Lebanon as well as US interests throughout the whole Middle East could be seriously affected. In such a case, the United States would lose a promising example of a modern pluralist state anxious to move towards a resumption of democratic practice and economic reform. Lebanon faced in the aftermath of the war a high risk of returning to the chaos that had prevailed in the country during the seventeen-year civil war. From the American viewpoint, the side responsible for such backward process was Hezbollah. US officials accused Hezbollah of exploiting its military organization to foster terrorism, spread unrest on Israel's border, and spread other forms of regional instability. Alternatively, the Syrian-Iranian combined influence in Lebanon – through Hezbollah and other proxies – could strengthen the rise of extremists and terrorist movements like Al-Qaeda or Fatah Islam.

The sentiment of enmity between the US and Hezbollah did not come as a result of the war but can be traced back to the attacks mounted against the US embassy in Beirut and the marine barracks in 1983. There was a continuous effort by the various US agencies to constrain Hezbollah activities. In December 2004, the US State Department put Al-Manar television station on the TERRORIST EXCLUSION LIST (TEL). The effects of Al-Manar being placed on the TEL could include the possible deportation and exclusion from the United States of individuals found belonging to or supporting the TEL designated Al-Manar. Concurrent with placing Al-Manar on the TEL, the organization was no longer allowed any satellite service into the United States. On March 23, 2006, the US Department of Treasury designated Al-Manar as a SPECIALLY DESIGNATED GLOBAL TERRORIST ORGANIZATION (SDGT). Making this designation, Treasury Under-Secretary for Terrorism, Stewart Levy stated, "Any entity maintained by a terrorist group – whether masquerading as a charity, a business, or a media outlet – is as culpable as the terrorist group itself"(20). The effects of this decision include the blocking of access to all assets under US jurisdiction by the organization, its parent companies, and individuals who are known to support its activities.

In other efforts to combat Hezbollah, a Lebanese (Mr. Boughader) was arrested by Mexican authorities on human

20. The Department of Treasury website, 23 March 2006, http://www.treas.gov/press/releases/j41434.htm

smuggling charges to the United States.

He admitted to knowingly providing assistance to an employee of Al-Manar in gaining unlawful entrance into the US. He also stated that he assisted several individuals with ties to Hezbollah. He did not see Hezbollah as a terrorist organization(21).

On August 23, 2006, Mr. Iqbal was arrested in Brooklyn on charges of offering live broadcasts of Al-Manar channels to potential customers in New York through selling special equipment to the customers(22).

On August 29, 2006, the US Department of the Treasury designated the Islamic Capital Resistance, Support Organization of Lebanon as especially Global Terrorist

Entity for serving as a key Hezbollah fund-raising organization. According to a US authority the IRSO allowed its donors to specify their wishes for the use of their donations for military activities or weapons purchases. The IRSO was prohibited from operating in the US and its assets, under US jurisdiction, were frozen.

The action against IRSO was extended to involve an Iranian financial entities suspected of providing support to Hezbollah. The designated entities were Bayt Al-Mal and the Yousser company for finance and investment in Lebanon for serving as an unofficial Hezbollah treasury.

On September 8, 2006, Treasury officials announced that Iran's bank Saderat would be prohibited from conducting direct or

21. CRS Report for Congress, "**Lebanon: The Israel-Hamas-Hezbollah Conflict**", updated 15 September 2006.
22. Ibid.

indirect financial activities with the US financial system.
The bank was used by the Iranian government to fund Hezbollah and other terrorist organizations(23).
In addition and prior to US legal actions, Israel supposedly conducted a series of air strikes during the July war 2006 on Hezbollah financial centers and on Lebanese banks alleged to conduct business with Hezbollah(24).

US Foreign Assistance to Lebanon

As a result of the Israeli-Hezbollah war, the United States pledged 230 million dollars in humanitarian and reconstruction aid to Lebanon. At the same time, the Bush administration planned to submit a request to Congress to extend the authorization of Israel's loan guarantees through FY 2010 with a remaining amount of 4.6 billion dollars – backed commercial credit – left to draw on out of the 9 billion dollars decided in Fiscal Year 2003.
The United States provides modest amounts of assistance to Lebanon, including economic and military assistance along with small amounts for humanitarian de-mining efforts in South Lebanon. Modest amounts of assistance were used to provide funds for the modernization of the Lebanese army. The Pentagon tried to attach conditions to the aid package, requiring the LAF to use the equipment provided to contain the Hezbollah militia,

23. US Department of the Treasury HP 73 August 29, 2006; HP 83 September 7, 2006; HP 87 September 8, 2006.
24. Adam Ciralsky and Lisa Meyers, "**Hezbollah Banks under Attack in Lebanon**", MSMBC

(based on accusations by sources close to Hezbollah).

There were other packages of foreign military sales added to the initial package, increasing the FMF since the withdrawal of Syrian troops from Lebanon to improve the capabilities of Lebanon's Internal Security Forces and the Lebanese Armed Forces. The largest financial assistance package came in FY 2007 when President Bush requested 770 million dollars in supplemental aid from Congress for Lebanon.

A campaign was waged to increase financial assistance to Lebanon. This campaign, led by Prime Minister Fuad Siniora, had strong US, European, and Saudi Arabian support. The summer 2006 war and the opposition's campaign to bring down the Siniora government have placed enormous financial strains on the Lebanese economy.

The United States has committed several hundred million dollars to Lebanon's rebuilding efforts. Bush announced on August 21, 2006 that the US would provide an immediate aid amount of 230 million dollars to Lebanon during a conference in Stockholm. In January 2006 in Paris III conference, Secretary of State Rice pledged an additional 250 million dollars in cash transfers directly to the Lebanese government. Foreign assistance pledges in the Paris III conference were linked to an economic reform program to be undertaken by the Lebanese government designed to lower Lebanon's crippling 41 billion dollar public debt. The US administration decided to increase significantly the military assistance to include 220 million dollars. According

to the US State Department, US security assistance would promote Lebanese control over South Lebanon and Palestinian refugee camps to prevent them from being used as bases to attack Israel. The US government's military to military programs were intended to increase the professionalism of the Lebanese Armed Forces and reinforce the Lebanese government to withstand all the pressures exercised by Iran, Syria, and Hezbollah.

Israel's Use of Cluster Weapons

The United Nations and several foreign governments along with international non-governmental organizations have criticized Israel for its extensive use of cluster weapons in populated areas. Since the United States is a major provider of military assistance to Israel, the cluster weapons issue received media attention and the subject reportedly has been investigated by the US administration as well as by the Congress.

Israel fired many cluster weapons during the last 48 hours of the conflict. These munitions are known for their high rate of failure and each unexploded bomblet becomes like a mine ready to injure and kill civilians. The United Nations has counted several dozen deaths and three times that number of injured from these unexploded bomblets. Over 448 cluster weapons strike sites have been identified and UN experts estimate that many years will be needed to clear these sites. The Israelis maintained that the IDF carefully considered the potential for civilian casualties during

the military operation and that the use of cluster weapons was legal under international law. Israel claimed that Hezbollah has used civilian homes as launching pad and munitions storage and this is why the IDF targeted these populated areas. However, other IDF sources acknowledged the use of the cluster bombs was meant to suppress the katyusha rocket launch sites in open areas. The Israelis have refused to transfer accurate maps showing locations for mines and unexploded munitions. The US administration decided to expand its on-going land mine and unexploded ordinance clearance in Lebanon in the aftermath of the July 2006 war. The expansion of the program consisted of an emergency grant of $425,000 in fiscal year 2006. The Department of State also sought Congressional approval for the allocation of up to two million dollars to continue the clearing operation during FY 2007.

According to unnamed administration officials, the State Department has held up a shipment of M-26 cluster munitions to Israel and initiated an investigation of Israel's use of cluster munitions during the war in Lebanon. Initial reports suggested that the shipment was delayed out of concern over potential use in Lebanon again. In addition, Senators Feinstein and Leahy introduced an amendment to the FY 2007 Department of Defense appropriation bill that would have prevented these funds from being spent to acquire, utilize, sell, or transfer any cluster munitions unless the rules of engagement reference cluster munitions are fully implemented. The amendment

failed to pass during Senate floor consideration on December 6, 2006 by a vote of 30 to 70. The Israeli lobby was able to have this amendment defeated.

Bush's Strategy and Priorities

The Bush administration has been scrambling to mobilize international support for the Siniora government. Early in the Bush administration term it seemed Bush intended to follow previous US policy and to continue to pay lip service to supporting Lebanon's independence and sovereignty. Things changed after the terrorist attacks of September 11, 2001. Bush decided to pursue a clear strategy to wage a global war on terrorism advocating a more offensive posture that included the right to engage in pre-emptive operations. In Bush's doctrine the strategy aimed to fight international terrorism with the possibility of waging war against countries harboring terrorists. Another goal of the Bush strategy was to promote greater freedom through democratic reforms, free enterprise, and the elimination of groups or nations that organized with the intention to stop such progress through radicalism and violence.

This new US grand strategy was heavily influenced by political morality and greatly affected present and future policy actions towards several Middle Eastern countries, including Lebanon. The Bush foreign policy stated among its goals its moral commitment to support democratic rule, advance freedom, and

increase emphasis on state independence.

For Lebanon, this new strategy provided an opening for changing its path and redefining policy towards Lebanon. In May 2003, Collin Powel stated, "Lebanon could be a model for democracy and free trade in the region". He continued, "The US supports an independent and prosperous, free of all, all foreign forces"(25). Powel promised during his visit to Beirut to address Lebanon's and Syria's concerns about their roles in the peace process with an emphasis on Lebanon becoming an integral part of a comprehensive Middle East approach.

Congressional leadership continued to be engaged in shaping US policy towards Lebanon. Several Congressional hearings were held and the result was the passing of the Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003. The act was signed into law by President Bush on December 12, 2003. This law aimed to halt Syrian support for terrorism and its occupation of Lebanon and the ceasing of its development of weapons of mass destruction. The Bush administration was actively advocating Lebanese independence and sovereignty. Together with France, the US sponsored UN Security Council Resolution 1559 that called for the respect of Lebanon's sovereignty, territorial integrity, and unity and political independence(26).

The Bush administration raised hopes of an American initiative to end the Lebanese- Israeli imbroglio after the war of 2006.

25. Press briefing, 3 May 2008, Beirut, Lebanon, the text was published by the US State Department.
26. Note: Despite UNSCR 1559, the Syrians forced Lebanon's parliament to amend the constitution to extend Emile Lahoud's presidential term for an additional three years.

The elements of that initiative were the following: a comprehensive ceasefire; extension of the government's authority to South Lebanon; an effective international force to help the Lebanese army keep peace south of the Litani; a return to the 1949 armistice; prisoner-exchange negotiations between the Israeli and Lebanese government; an international fund for reconstruction; and implementation of UNSC resolutions 1559 and 1701, to include the disbanding and disarming of all militias. Missing from this framework is the way to disband Hezbollah or at least to contain its efforts to widen the crisis and to bring down the Siniora government. President Bush and Ms. Rice have exercised pressure on Syria to bring Hezbollah to heel. The Syrians were not willing to exercise any pressure on Hezbollah in favor of its enemies in the March 14th coalition. The Bush administration had no means to pressure Iran which provides funds and arms to Hezbollah to agree on the dismantling it while it is serving as a strategic asset in Iran's regional policy.

The missing part in Bush's strategy was an irrefutable, clear and firm message to Teheran and Damascus that if they do not stop supporting Hezbollah using its military capabilities to instigate violence in South Lebanon as well as in Beirut, they would be held responsible. Besides that, the US initiative failed to strengthen the Lebanese government to contain and isolate and restrain Hezbollah from using its military capabilities in Beirut. It was clear to Secretary of State Rice that Hezbollah was not acting alone when its gunmen took over West Beirut on May 9, 2008.

Hezbollah could not have taken such a brazen action without a green light from Teheran, given the military and political risks involved. The Bush administration worked hard to mobilized international support for the Siniora government. Rice spoke to Siniora as well as to UN Secretary General and the French and Saudi Arabian foreign ministers. The Arab League held an emergency meeting on May 11 to discuss the crisis. All of these contacts and diplomatic moves prepared the ground for the Doha meeting which resulted in a framework known as the Doha Agreement. Based on this agreement, a new president was elected and a new government – a national unity government – was formed. However, Hezbollah and its allies gained a veto power within the newly formed government as well as recognition for a continuing role of the resistance.

Conclusion

The July 2006 war has posed its own set of challenges for US policy towards Lebanon. The war has jeopardized, not only the stability of Lebanon, but has presented the Bush administration with a basic dilemma. On one hand, Bush and Rice have supported the Israeli military operation. On the other hand, the fighting dealt a set back to the administration's efforts to support the rebuilding of democratic institutions in Lebanon. Now, with the Bush administration at the end of its second term, everything should be done to support the truce established by the

fulfillment of the Doha agreement. It should be understood that if Lebanon disintegrates, US goals throughout the whole Middle East could be seriously affected, and the end result would be likely to foster terrorism, unrest along Israel's border, and other forms of regional instability. Moreover, Lebanon will fall under Syrian or Iranian hegemony for several decades. Hezbollah is becoming more engrained in Lebanese Shiite society; moreover, it has gained more political influence by turning its weapons inwards. Many Lebanese are becoming deeply skeptical about international efforts to disarm Hezbollah which has become an autonomous state within the Lebanese state. A key aspect of Hezbollah's rearmament is the multitude of questions concerning the willingness of the United States and Israel to engage Syria in a diplomatic process in return for its cooperation to rein in Hezbollah in Lebanon. Some observers suggest a variety of incentives could bring Syria to cooperate with the US strategy in both Iraq and Lebanon. Iraq was in the center of the Bush administration's strategy; it will remain a focal point for the new US administration. Attaching such importance to ending the US military involvement in Iraq should not be a cause of neglecting the US goals in Lebanon. Eventually, it is hoped that Lebanese independence and transition to democracy will be a by-product of an honorable US exit from Iraq. Many studies show Lebanon's potential for further democratic development among the Arab countries. Lebanon has an established constitution; it has a civil society and all the other resources necessary for a democracy to

effectively influence state-making decision – something rare in most Middle Eastern societies.

It's becoming more evident that Iran is becoming the real winner from the new status gained by Hezbollah; it has achieved an ideological and strategic victory against Israel and it has gained a new beachhead on the Eastern Mediterranean. There is an opportunity to rescue the Lebanese state through the new parliamentary elections which are due in the spring of 2009 with some hopes that the coalition of March 14 will come back with a parliamentary majority. However, Lebanon's legitimate government still needs concerted support from the new US administration as well as from the moderate Arab states such as Saudi Arabia, Egypt, and Jordan.

TRIBULATIONS DU SECTEUR PRIVE ENTRE LIBERALISATION FINANCIERE ET RATIONNEMENT DU CREDIT

Prof. Viviane Y. NAIMY *

Introduction

Le développement d'un marché financier représente, en règle générale, un critère de maturité économique, étant donné qu'il favorise pleinement le financement des activités de production. Cependant, le rôle des banques demeure à tout moment essentiel à l'ensemble de l'édifice. Il l'est d'autant plus dans les phases d'émergence. Seul un système financier consolidé et renforcé peut, en effet, servir de base à l'établissement et au développement d'une bourse, ainsi qu'à sa protection. Allié à des orientations rationnelles en matière de politiques budgétaire et monétaire, le secteur bancaire constitue, de facto, la pierre angulaire de la croissance. Le Liban dispose d'un système bancaire performant qui véhicule des ressources financières considérables. Témoin en

* Associate Professor, Notre Dame University – Faculty of Business Administration & Economics

est le ratio dépôts bancaires/ nombre d'habitants qui se trouve être parmi les ratios les plus élevés de la région. Pourtant, ce pays n'a pas été en mesure de canaliser cette liquidité ainsi que les affluences de capitaux vers le financement du secteur productif, essentiellement les PME. Ce paradoxe est le fait d'éléments structurels et conjoncturels qui entravent l'utilisation des capitaux à des fins de croissance.

Le propos de cet article est d'étudier les problèmes de financement du secteur privé libanais, ainsi que le comportement des banques en matière de crédit tout en mesurant les effets de la libéralisation financière sur l'offre du crédit au secteur privé. La question est, en effet, de savoir dans quelle mesure le système financier libanais est capable de remplir sa principale fonction, celle de financer l'économie en vue d'améliorer la croissance.

Seront exposés, en premier lieu, les fondements des interventions du gouvernement (libéralisation et ajustement structurel) et l'effet des politiques économiques sur le système financier, en l'occurrence, le rationnement du crédit pratiqué par les banques. Le rôle des banques libanaises dans la collecte des dépôts et dans le financement de l'économie sera ensuite étudié. Les traits généraux de ce secteur seront dégagés, afin de cerner la spécificité de ses ressources et de ses emplois ainsi que leurs particularités. Seront examinés enfin les effets d'éviction et le rationnement du crédit, avant de proposer un édifice thérapeutique aux suites de blocages économiques observés.

I. Ajustement Structurel Et Rationnement Du Credit

Plusieurs pays ont opté pour des programmes de libéralisation et de changement structurel avec l'assistance des institutions financières internationales telles que le Fonds Monétaire International (FMI) et la Banque Mondiale et ce, dans le but de renforcer la solidité de leurs économies. Lorsqu'un pays invite le FMI à participer à l'élaboration d'un programme d'ajustement auquel il souhaite assurer un appui sous la forme d'un accord de confirmation ou de facilité élargie, cela veut souvent dire que la situation financière du pays en question est parvenue à un seuil critique. La première tâche (souvent fort laborieuse), que doit assumer la mission du FMI, est de faire, avec les autorités du pays demandeur, le point sur la situation dans trois domaines principaux :

(1) les finances publiques,

(2) la monnaie et le crédit,

(3) la balance des paiements.

Il s'agit ensuite de traduire cette situation en chiffres sous forme d'un jeu de tableaux dont tous les éléments doivent être cohérents. L'exigence de cohérence entre éléments statistiques provenant de sources différentes est d'autant plus importante qu'elle permet souvent de redresser des erreurs. La seconde tâche est de comprendre pourquoi la situation s'est dégradée et de voir comment parvenir à l'améliorer. Cette étape, indispensable pour trouver une solution adaptée aux conditions particulières

du pays, nécessite d'entreprendre une série de discussions avec les représentants du secteur privé. La troisième tâche consiste en l'établissement d'un programme d'ajustement cohérent, dont il est possible de financer le déficit et qui repose sur des mesures courageuses dont les autorités acceptent la mise en œuvre par conviction de leur nécessité.

Les principales caractéristiques du programme en question se trouvent décrites dans la lettre d'intention adressée par les autorités au directeur général du FMI, y inclus un calendrier des mesures adoptées, notamment celles qui entreront en vigueur avant même l'approbation du programme par le Fonds. Ce texte indique également des objectifs annuels (relativement, en particulier, au déficit des finances publiques, au déficit du compte courant extérieur et au déficit global de la balance des paiements), ainsi que des objectifs trimestriels, dont certains sont traités comme autant de critères de réalisation du programme, c'est-à-dire, critères des critères, dont la réalisation conditionne les tirages sur le Fonds.

Quatre types de critères de réalisation trimestriels sont communs à de nombreux programmes :

1. Plafonds sur le crédit net du système bancaire à l'ensemble de l'économie ou sur les avoirs nets du système bancaire(1).
2. Sous-plafonds sur le crédit net au gouvernement (ou au secteur public).

1. Ce dernier est la somme du crédit intérieur et des autres éléments nets de la balance du système bancaire.

3. Plafonds sur les arriérés de l'Etat (ou du secteur public).
4. Plafonds sur les nouvelles signatures d'emprunts extérieurs d'une maturité de 1 à 12 ans avec sous-plafonds sur celles d'une maturité de 1 à 5 ans, à l'exclusion des emprunts concessionnels.

Comme le déséquilibre des finances publiques est généralement à l'origine des difficultés, le critère le plus contraignant est, certes, le sous-plafond sur le crédit net au gouvernement, qui est souvent défini dans un sens large afin de couvrir les entreprises publiques les plus importantes. Pour éviter que le manque de moyens de financement ne conduise à une accumulation d'arriérés de paiements, ce critère est généralement associé à un plafond sur le stock des arriérés en dépit des difficultés rencontrées dans le suivi de ce stock. Le sous-plafond de crédit au secteur public et le plafond sur les emprunts extérieurs conditionnent les moyens de financement du déficit du secteur public. La différence entre le plafond global de crédit et le sous-plafond définit la marge de crédit disponible pour le secteur public. L'expansion globale du crédit bancaire, ainsi que celle de la circulation monétaire, conditionne l'évolution des avoirs extérieurs nets du système bancaire, donc du déficit global de la balance des paiements.

Bien que la plupart des programmes présente certaines caractéristiques communes, le FMI s'efforce d'adapter chaque programme aux conditions particulières du pays et à la nature de ses problèmes. Les programmes ne se limitent pas à définir des objectifs pour les grands agrégats financiers. Comme ils

visent à faciliter la résolution des problèmes spécifiques du pays, ils portent sur une série de mesures concrètes qui, dans certains cas, pourraient être considérées comme relevant de la microéconomie.

En ce qui concerne les recettes fiscales, les programmes incluent souvent des mesures spécifiques et des recommandations visant à élargir l'assiette de l'impôt et à améliorer son recouvrement, ce qui peut requérir une mission d'assistance technique du Département des Finances publiques du FMI. En ce qui concerne les dépenses courantes, une attention particulière est apportée à l'évolution de la masse salariale et au contrôle des effectifs, ce qui peut requérir, an amont, un contrôle des entrées dans les écoles orientées vers la fonction publique, voire une restructuration du système d'éducation et de formation.

Dans le cas le plus fréquent où la réduction du déficit des entreprises publiques est un aspect essentiel de l'assainissement des finances publiques, les programmes spécifient les mesures à prendre pour assurer le redressement des entreprises publiques dont le déficit est particulièrement important. Ces mesures peuvent porter sur un ajustement des tarifs ou des prix, une réduction du personnel ou une restructuration de l'entreprise(2), ce qui peut comporter la fermeture de certaines unités non rentables.

Comme l'objectif des programmes d'ajustement n'est pas

2. Eu égard à la complexité des problèmes, il est généralement nécessaire de procéder à une étude détaillée des problèmes de chaque entreprise avant de pouvoir établir un diagnostic et prescrire un traitement. Ces études sont souvent exécutées avec l'assistance technique et financière de la Banque mondiale.

seulement de réduire les déficits à des niveaux susceptibles de trouver financement, mais de créer des conditions favorables à l'expansion de la production, une attention particulière est apportée au système des prix. L'augmentation des prix aux producteurs, en particulier pour certains prix agricoles clés, figure parmi les mesures qui doivent être prises dans un certain nombre de programmes d'ajustements.

Ainsi, les effets positifs de ces réformes sur les aspects réels de l'économie ne se sont en général que partiellement concrétisés. Des études récentes menées sur des expériences de réforme ont porté essentiellement sur deux facteurs déterminant le succès de ces réformes. Le premier facteur est lié au rôle de l'Etat durant le processus de réforme et sa capacité à gouverner. L'expérience des années 80 indique que lorsque le gouvernement n'est plus monopolisé par un groupe ou une coalition de groupes sociaux, il devient capable de gérer pleinement la réforme et de réussir en conséquence la transition. Le deuxième facteur concerne le rôle que peut jouer le secteur financier durant le processus de réforme. Les programmes de libéralisation et d'ajustement structurel visent à étendre le rôle d'attribution des marchés au détriment des décisions administratives prises par le gouvernement. De telles politiques permettent au secteur financier de réaliser et de soutenir la croissance du secteur réel à travers une réallocation efficace des ressources. Le succès d'une réforme dépend principalement de la capacité du secteur financier à assumer son rôle, comme il dépend également de sa vitesse d'ajustement.

1- Ajustement structurel et libéralisation financière

Les premiers partisans des programmes de libéralisation ont prôné l'élimination des seuils des taux d'intérêt et la suppression des contraintes imposées au système financier, afin de lui permettre de fonctionner librement et de renforcer son efficacité en matière d'allocation de ressources. Une telle démarche était considérée, du moins théoriquement, comme une transition à partir d'un mécanisme d'allocation imparfait vers un mécanisme intégral. De tels développements ont conduit à une nouvelle méthode d'analyse des réformes économiques. Celle-ci revêt une vision moins optimiste et plus réaliste. D'abord, il s'agit d'abandonner l'hypothèse que les programmes de libéralisation mènent vers un système optimal d'allocation des ressources. Aussi cette attitude introduit-elle explicitement le concept de transition vers un mécanisme d'allocation plus performant en remettant en question les avantages de ce dernier.

Les programmes de libéralisation et d'ajustement structurel visent une décentralisation des décisions économiques par le biais d'un renforcement du rôle des mécanismes du marché. Cependant, en éliminant les seuils des taux d'intérêt et en permettant en même temps aux forces du marché de fixer les prix, ces programmes exacerbent la volatilité de plusieurs variables économiques et renforcent, par voie de conséquence, l'incertitude des agents économiques. En d'autres termes, lorsqu'il s'agit d'améliorer le bien-être social, les partisans de tels

programmes de réforme semblent assumer implicitement, qu'en période d'incertitude, la performance des systèmes privilégiant le marché des valeurs - où les décisions des dirigeants sont individuelles - est supérieure à la performance des systèmes basés sur des mécanismes administratifs. Malheureusement, cette supposition n'est pas toujours vérifiée. En fait, si l'on se réfère au théorème fondamental de la non-décentralisation (non-decentralizability) prouvé par Greenwald et Stiglitz (1986), la décision doit prendre une orientation opposée. Autrement dit: les allocations du marché peuvent être améliorées à travers des interventions gouvernementales adéquates.

Dans ce qui suit, une décomposition conceptuelle des conséquences de l'état d'incertitude engendré par de telles réformes est effectuée. Le but principal est d'identifier la source et la nature des incertitudes liées à ces réformes et d'examiner leurs effets sur le comportement des unités économiques en matière de décision.

Ajustement structurel

La première source d'incertitude, appelée effet d'ajustement structurel, désigne l'accroissement de cette incertitude suite aux changements de structure économique. Lorsque des programmes de réforme sont appliqués à l'instigation du FMI et de la Banque Mondiale, plusieurs paramètres ayant caractérisé et marqué le système économique se modifient. Par exemple, la plupart

des programmes d'ajustement structurel améliorent le mode de production puisqu'ils visent la modification de la stratégie de croissance dans le pays en question. Dans plusieurs cas, les stratégies de croissance ont abandonné les processus fermés d'industrialisation et adopté les systèmes de production ouverts à la concurrence (export-led growth). L'amélioration tacite du mode de production change inévitablement le comportement des agents économiques, ainsi que l'ensemble des informations économiques sur lesquelles ils basent leurs décisions. Cependant, une telle modification dans l'environnement économique réduit ou neutralise le capital d'information (Caprio Jr. G., 1992) nécessaire à la prise de décision. En effet, les banques sont les agents les plus touchés car les données historiques ont peu de pertinence voire aucune dans leur prise de décision. Ces banques ne sont plus en mesure d'évaluer les projets d'investissement, ainsi que les risques correspondants à ces projets. Ce comportement affecte l'offre de crédit accordée par les banques et entrave, par voie de conséquence, la croissance du secteur réel.

Libéralisation

Une autre source d'incertitude, étroitement liée aux réformes structurelles, appelée "effet de libéralisation" résulte du rôle modifié de l'Etat durant et surtout après la transformation. Dans tous les pays en voie de réforme, la transformation affecte les systèmes où les risques sont individualisés. Cela veut dire

que les réformes visent à priver le gouvernement de son rôle «d'office d'assurance générale». Ce qui, par définition, augmente les risques encourus par les agents économiques, même si le risque total demeure constant.

Ces deux effets (d'ajustement et de libéralisation) varient l'un par rapport à l'autre suivant leurs durées et leurs façons d'influencer le comportement des agents économiques. L'effet de l'ajustement structurel est sévèrement ressenti durant la période de transition. Il est possible néanmoins de le réduire en renforçant le capital d'information destiné aux agents économiques, notamment, les banques. D'autre part, l'effet de libéralisation est plus durable. Il exige de tous les agents, notamment, les banques, d'assumer les risques ainsi que les conséquences de toutes les démarches et de toutes les opérations effectuées. Toutefois, l'incertitude de la situation économique, est susceptible d'influencer le comportement des agents, notamment, les banques dans le sens d'une réduction des effets positifs des réformes sur la performance de l'économie. Ce comportement entraîne, en période d'incertitude, ce qu'on appelle en théorie économique le rationnement du crédit ou «credit rationing».

2- Rationnement du crédit

Parmi les problèmes détectés dans les pays ayant recouru à des réformes économiques, on note surtout l'élargissement des contraintes financières affectant les entreprises. Les mesures de

libéralisation sont supposées accroître l'épargne et renforcer la capacité du système économique à l'affecter à des projets générant des bénéfices sociaux élevés. Etant donné que l'épargne dépend de plusieurs facteurs économiques et sociaux, la libéralisation des taux d'intérêt ne peut pas engendrer une augmentation du taux d'épargne(3). Toutefois, le développement des marchés financiers peut effectivement entraîner un déplacement de la composition de l'épargne vers l'épargne financière (Akyuz Y., 1993: p.24-27). Un autre problème théorique concerne la théorie du rationnement du crédit. Il s'agit de savoir si le système financier - principalement les banques - est capable de bien sélectionner les projets garantissant des rendements sociaux importants et s'il est prêt à octroyer des crédits à de tels projets.

Le rationnement du crédit, tel que défini par Ghandhi (1987), est observé lorsque l'échange entre le risque et le rendement est tronqué, de telle sorte que les institutions financières refusent désormais d'assumer une grande partie du risque, abstraction faite des bénéfices attendus: la banque n'est plus en mesure d'accorder ses crédits en fonction de l'aptitude du demandeur à payer le taux d'intérêt le plus élevé et à offrir la garantie hypothécaire la plus importante. Malgré leur aptitude à évaluer les risques, les banques sont incapables d'appliquer des primes de risque suffisantes aux crédits qu'elles consentent. Il en résulte une sous-évaluation structurelle des primes, un rationnement

3. Akyuz dresse une liste des facteurs économiques pouvant affecter la croissance du taux d'épargne dans les économies en réforme.

des crédits[4] et un renforcement du contrôle des dirigeants. Pratiquement, cela signifie que certains emprunteurs se voient refuser le crédit « bien qu'ils soient prêts à payer le taux d'intérêt du marché (ou parfois plus), alors que des emprunteurs similaires, disposant des mêmes hypothèses en matière de risque et de rentabilité, obtiennent des crédits» (Jaffee et Stiglitz, 1990 : p. 839). Ce problème a d'abord été détecté par Keynes en discutant des «emprunteurs marginaux insatisfaits» dans son *Traité sur la Monnaie* (1930). Durant la dernière décennie, plusieurs chercheurs ont traité ce problème et ont développé des modèles d'optimisation du comportement des agents financiers.

Selon la conclusion de base de la théorie du rationnement du crédit, les banques peuvent ne pas augmenter le taux d'intérêt débiteur, même en présence d'une demande importante sur les fonds, de crainte qu'une telle démarche ne réduise le taux moyen du rendement prévu. Ces banques peuvent toutefois augmenter la portion des emprunteurs à faible risque ou inciter les emprunteurs à s'engager dans des projets moins risqués. Il s'en suit qu'une partie des emprunteurs demeure insatisfaite. Contrairement à la situation d'incertitude, le rationnement du crédit n'est pas un phénomène universel. Stiglitz et Weiss (1992) avancent trois conditions selon lesquelles s'effectue le rationnement du crédit:

1. «Après que les prêteurs aient utilisé tous les moyens à leur disposition en vue de différencier les candidats et contrôler leur

4. Ce rationnement peut apparaître dans ce contexte comme traduisant une inaptitude de la banque à résoudre le problème d'information asymétrique.

situation globale, il doit y avoir une certaine incertitude résiduelle (information imparfaite).

2. Les effets de la modification des taux d'intérêt doivent être assez forts de telle sorte qu'il ne soit plus optimal pour le prêteur d'utiliser pleinement les instruments relatifs à l'octroi du crédit.

3. L'offre des fonds doit être telle qu'à l'équilibre walrasien (où la demande est égale à l'offre, en tenant compte de l'utilisation des instruments non liés aux prix, à savoir le collatéral, les titres etc.), les rendements prévus par le prêteur soient moins élevés que dans le cas d'une autre opération».

En effet, pour être en droit de considérer que le rationnement du crédit est un facteur majeur qui entrave la croissance, il faut démontrer que ces trois conditions sont satisfaites. Il est clair que la première condition est en général remplie. Il reste à valider les deux autres conditions. Par ailleurs, ce rationnement peut être évité si les firmes affichent un niveau de fonds propres élevé (Calomiris T.S. et Hubbard R.G., 1990) ou si la banque a la liberté de choisir simultanément le taux d'intérêt et le niveau de garantie (Bester H., 1985). Le niveau de fonds propres est ainsi le critère le plus important pour la banque. Cela lui permet de se rapprocher de l'efficacité de la situation de pleine information. Il lui est aussi possible de proposer un contrat multidimensionnel comme mécanisme d'autosélection. Selon Bester (1985), les emprunteurs dont la probabilité de faillite est faible, acceptent généralement une augmentation du montant de la garantie en contrepartie d'une diminution du taux d'intérêt. La banque est

ainsi en mesure d'identifier le degré de risque des investisseurs par le biais d'un choix simultané du montant de la garantie et du taux d'intérêt.

3- Comportement du gouvernement et offre de crédit

Est étudié ici l'effet des politiques gouvernementales sur le comportement des banques en application du Modèle d'Equilibre des Actifs Financiers (MEDAF), élaboré par Markowitz (1959). Cet auteur a développé une méthode de solution générale du problème de la structure des portefeuilles, qui incorpore le traitement quantifié du risque. Cette méthode propose un ensemble de portefeuilles «efficients», c'est-à-dire qui, pour une rentabilité globale possible, présentent le risque le plus faible, et vice versa. Cette méthode utilise uniquement les concepts de moyenne pour la rentabilité espérée et de variance pour l'incertitude associée à cette rentabilité, d'où le nom de critère «moyenne-variance» associé à l'analyse de Markowitz.
Le MEDAF repose à l'origine sur cinq hypothèses relatives aux investisseurs(5), parmi lesquelles certaines sont suffisantes mais pas nécessaires, tandis qu'elles peuvent être facilement assouplies. De nombreuses recherches, en effet, vont dans cette direction. En fait, il est montré que l'on obtient le même résultat avec des hypothèses beaucoup moins contraignantes.

5. (1) les investisseurs ont une aversion pour le risque, (2) les investisseurs ont un horizon de gestion semblable, (3) les investisseurs font à-peu-près les mêmes anticipations quant à l'évolution des rendements futurs des actifs financiers, (4) les investisseurs peuvent emprunter et placer au même taux en vigueur, (5) les investisseurs peuvent placer des montants illimités dans n'importe quel actif financier sans pour autant modifier l'équilibre des cours et le rendement de chacun des placements.

Selon les partisans de la libéralisation financière, les conséquences négatives du rationnement du crédit ne sont pas inévitables. Cependant, le comportement des gouvernements peut avoir des conséquences indirectes sur l'exacerbation de celui des banques(6) en matière de rationnement du crédit. Aussi avons-nous sélectionné et adapté trois des hypothèses du MEDAF afin d'étudier le comportement des banques(7) en période d'ajustement. Ces hypothèses s'écrivent comme suit:

1. Il existe dans une économie donnée un seul actif sans risque - par exemple, bons du trésor - et plusieurs prêts risqués, dont les rendements sont normaux et variés, en supposant les variances limitées. La demande des prêts risqués est définie, cependant, en fonction de la moyenne et de la variance des rendements du portefeuille de crédit.
2. Les banques ont une aversion pour les risques. Cela implique, selon l'hypothèse précédente, que les courbes d'indifférence des banques – définies comme étant la relation entre rendement espéré et risque – soient convexes par rapport à l'origine. La limite des portefeuilles - caractérisée par un niveau minimal de risque, étant donné un certain niveau de rendement espéré - est appelée frontière de rendement du prêt (8).

6. Bell C., 1990, **"Interactions between Institutional and Informal Credit Agencies in Rural India"**, The World Bank Economic Review, 4(3) : 297-327, Holf K. et Stiglitz J.E., 1990, **"Introduction: Imperfect Information and Rural Credit Markets – Puzzles and Policy Perpectives",** The World and Economic Review, 4(3): 235-250.
7. Au lieu de l'investisseur selon le MEDAF.
8. Dans ce cas, la terminologie est adoptée eu égard aux prêts et ce, en prolongement de l'argument. Les principes fondamentaux sont plus développés et s'appliquent à tous les actifs financiers risqués. L'approche de la gestion de portefeuille de crédit relative à l'analyse du comportement des banques durant le processus de réforme est examinée par Caprio Jr. (1992).

3. Les banques ne disposent pas d'informations particulières sur les emprunteurs. De ce fait, elles sont incapables d'évaluer la qualité de ces emprunteurs. Cela réduit la qualité du pool constitué par les emprunteurs, même si le taux contractuel des intérêts augmente.

Les déficits élevés du secteur public et la crise du crédit ou «credit crunch»

L'effet des déficits budgétaires élevés peut être analysé en se référant au graphique 1 tracé sur la base des hypothèses mentionnées plus haut. Avant l'entrée en vigueur des mesures de libéralisation, nous supposons que le gouvernement a pu emprunter auprès des banques au taux d'intérêt réprimé r^g1. Cela signifie que les banques étaient en équilibre à $(r^*_1, \sigma^*_1,)$ et qu'elles avaient alloué une partie de leurs ressources, $\lambda^1=\sigma^*_1/\sigma_1$ aux entreprises (corporate sector) sous forme de prêts(9). Supposons qu'en libéralisant le secteur financier, le gouvernement n'arrive pas à réduire les déficits budgétaires. Cela pousse les banques (tel qu'on peut le voir dans le graphique 1), ceteris paribus, à réduire les prêts destinés aux entreprises. (La figure est tracée pour démontrer le cas où $\lambda^2 < \lambda^1$). L'élimination des plafonds des taux d'intérêt augmente le rendement (*yield*) des bons du trésor. Par conséquent, les banques ont intérêt à allouer plus de ressources au secteur public et à s'éloigner des autres débiteurs jugés plus risqués. Ce comportement crée ainsi une crise du crédit ou «credit crunch».

9. Puisque le portefeuille des banques est constitué d'actifs non risqués (BDT) et d'actifs risqués, la variance du portefeuille est la moyenne pondérée de tous ces actifs. En utilisant cette relation, on déduit la valeur de l'expression donnée ci-dessus, relative à la part allouée aux entreprises.

Graphique 1

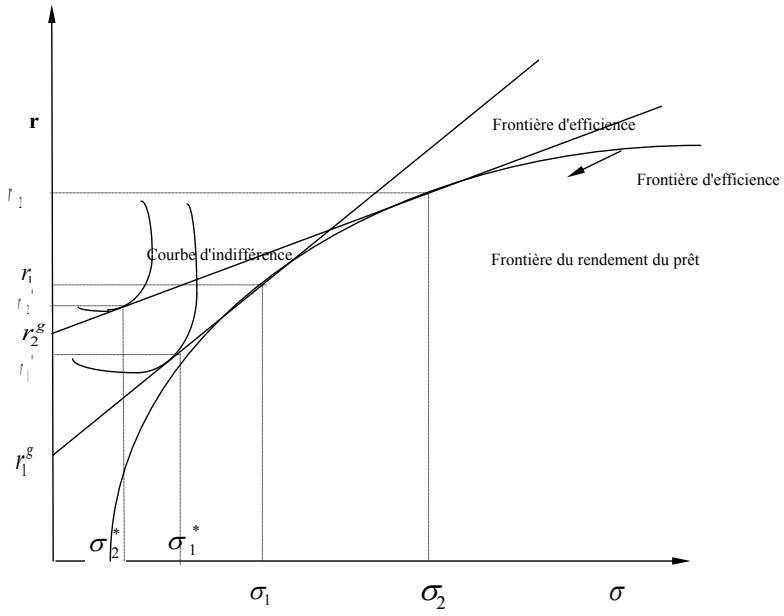

Limites du Modèle

Ce modèle théorique ne peut en aucun cas donner une représentation exacte et complète de la réalité. Il s'agit d'un modèle difficile à tester car il repose sur des variables qui ne sont pas directement observables, telles que les anticipations et les mesures de risques présentes et non passées. Cependant, face à la complexité des décisions en matière de gestion de crédit, il est indispensable d'avoir un modèle de base, une vision globale, pour dégager une tendance quant au comportement des banques en matière de décision et pour proposer les mesures nécessaires à la mise en place d'une réforme.

II- Mesure des Effets de la Libéralisation Financière sur l'offre du Crédit au Secteur Privé

L'objet de ce modèle consiste à mesurer les effets de la libéralisation financière sur le crédit bancaire destiné au secteur privé (10). Ce modèle est décrit par le menu dans l'article intitulé "Measuring the Effect of Financial Liberalization On The Supply Of Credit To The Private Sector: The Case Of Lebanon" (Naimy V., 2005), lequel comprend notamment l'explication et la définition des équations relatives au comportement du secteur privé et aux contraintes budgétaires des secteurs privé non-bancaire, bancaire, public et extérieur. Afin de ne pas encombrer le présent article par des équations complexes et fastidieuses, l'auteur se contente d'y exposer la structure méthodique du modèle de base et de définir les équations relatives au comportement du secteur privé, et ce, en prélude à la dérivation du modèle, laquelle fournit la mesure de l'effet de la libéralisation financière sur l'offre du crédit au secteur privé.

Modèle de base

Nous proposons ici un modèle qui distingue un secteur privé (SP), un secteur bancaire (BC: banque centrale; BP: banques privées), un secteur public (SG) et un secteur externe (SE).

10. Les effets de l'emprunt public auprès du secteur bancaire ainsi que les effets d'éviction sont exposés en détail par Naimy V. (2003).

Il n'y a pas de traitement explicite relatif au secteur externe (SE) et l'aspect de l'offre est dans ce cas complètement ignoré. Ce modèle met en évidence les implications du concept consommation/ épargne et des décisions d'allocation de portefeuille. Le tableau 1 présente la structure du modèle.

Tableau 1 : Structure méthodique du modèle

	1. SP	**2. BC**	**3. BP**	**4.SG**	**5. SE**	**Total**
Transactions non financières	$Cp + \Delta k - (y\text{-}T)$			$Cg + Ig - T$	EN**	0
Obligations	Δb			$-\Delta b$		0
Dépôts	Δm		$-\Delta m$			
Avoirs étrangers	Δf			-A	$-\Delta f + A$	0
Prêts	$-\Delta Lp$	$\Delta Lg - \Delta R$	$\Delta Lp + \Delta R$	$-\Delta Lg$		0
Total	0	0	0	0	0	0

La présentation du modèle commence par le secteur privé non-bancaire. Celui-ci est considéré comme un secteur consolidé formé des ménages et des entreprises. La contrainte budgétaire de ce secteur consolidé est présentée à la colonne 1 du tableau 1.

$$y - T + \Delta Lp = yd + \Delta L_p = Cp + \Delta m + \Delta k + \Delta b + \Delta f \quad (1)$$

Les variables constituant le portefeuille représentent quatre actifs :

1- l'argent local réel, (dépôts bancaires : m),

2- les bons du Trésor réels (b),

3- le capital physique réel (k),
4- la couverture contre l'inflation (actifs étrangers représentés par (f) et libellés en monnaie locale).
Cp représente la consommation privée réelle,
Lp, le crédit privé réel,
y, le revenu réel ou le PIB,
T, les taxes,
Yd, le revenu disponible réel qui est considéré comme étant exogène.
La définition des équations relatives au comportement du secteur privé se présente comme suit :

$$\Delta m = \alpha 1 yd + \alpha 2 W + \alpha 3 \Delta Lp + \alpha_4 im - \alpha 5 ik - \alpha 6 ib - \alpha 7 if - \alpha 8 \pi^{e} \quad (2)$$

$$\Delta k = \alpha 11 yd + \alpha 12 W + \alpha 13 \Delta Lp - \alpha 14\, im + \alpha 15 ik - \alpha 16 ib - \alpha 17 if - \alpha 18 \pi^{e} \quad (3)$$

$$\Delta b = \alpha 21 yd + \alpha 22 W + \alpha 23 \Delta Lp - \alpha 24 im - \alpha 25 ik + \alpha 26 ib - \alpha 27 if - \alpha 28 \pi^{e} \quad (4)$$

$$\Delta f = \alpha 31 yd + \alpha 32 W + \alpha 33 \Delta Lp - \alpha 34\, im - \alpha 35 ik - \alpha 36 ib + \alpha 37 if - \alpha 38 \pi^{e} \quad (5)$$

$$Cp = \alpha 41 yd + \alpha 43 \Delta Lp - \alpha 44\, im - \alpha 45 ik - \alpha 46 ib - \alpha 47 if - \alpha 48 \pi^{e} \quad (6)$$

$$Sp = yd - Cp \quad (7)$$

$$W = W_{-1} + Sp \quad (8)$$

im, ik, ib et if sont les taux de rendement nominaux exogènes des dépôts, du capital physique, des bons du Trésor et des actifs étrangers respectivement.
Sp représente l'épargne privée réelle,
W représente la richesse privée réelle.

π^e représente le taux d'inflation exogène anticipé.

Les équations 2, 3, 4 et 5 sont celles de la demande des actifs. Elles ont été déduites en s'appuyant sur la fonction d'ajustement multivariée proposée par Brainard et Tobin (1968), où les changements en matière de richesse (W) entrent sous forme de variable explicative. Cela nous permet d'intégrer les effets (a) et (c) tels qu'ils sont identifiés plus haut. En respectant une pratique courante de la littérature, on suppose que les coefficients du revenu disponible et de la richesse sont positifs dans chaque cas, ce qui implique que tous les actifs sont des biens normaux, les coefficients de ΔLp sont également positifs. On suppose que les demandes d'actifs sont positivement affectées par leurs propres taux de rendement et négativement par les taux alternatifs des actifs substituables.

L'équation (6) présente la fonction de consommation. Cette équation n'englobe pas la richesse ou les valeurs séparées des différents actifs. L'exclusion de la richesse provient de l'hypothèse principale et explicite du modèle d'Owen (1981) qui considère que la «fin de la période de richesse» est une conséquence de la décision consommation/épargne et non pas son déterminant. En ce qui concerne les signes des différents coefficients dans l'équation (6), on suppose que $0 < \alpha 41 < 1$ et $\alpha 43 > 0$. Quant aux taux d'intérêt, nous supposons que l'effet négatif de substitution dépasse l'effet positif du revenu. Toutefois, dans les calculs ci-dessous, nous allons étudier également le cas opposé.

L'équation (7) définit l'épargne en supposant que yd est exogène.

L'équation (8) définit la richesse privée. ΔLp est traité comme étant un facteur exogène au secteur privé.

En supposant que i_m augmente alors que π^e reste constante, dans l'équation (2), la demande de m doit augmenter, à travers l'effet de la réallocation du portefeuille (réaction (a) plus haut). Toutefois, la même augmentation de i_m entraînera également un effet «indirect» , via la réallocation d'un certain niveau de revenu entre consommation et épargne (équation (6)), le changement de la richesse étant défini dans l'équation (8) (réaction (c) plus haut). Cette dernière augmentation entraîne plus de changement au niveau de la demande de m (équation (2)), étant donné $\alpha \neq 0$.

La démarche suivante consiste à dériver les restrictions supplémentaires du sous-modèle précédent. On peut démontrer que l'équation (1) est vérifiée si seulement on retient ce qui suit :

$$(\alpha 1 + \alpha 11 + \alpha 21 + \alpha 31) + \alpha 41(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) + (\alpha 2 + \alpha 12 + \alpha 22 + \alpha 32) = 1 \quad (9a)$$

$$(\alpha 3 + \alpha 13 + \alpha 23 + \alpha 33) + \alpha 43(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 1 \quad (9b)$$

$$(\alpha 4 - \alpha 14 - \alpha 24 - \alpha 34) - \alpha 44(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 0 \quad (9c)$$

$$(-\alpha 5 + \alpha 15 - \alpha 25 - \alpha 35) - \alpha 45(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 0 \quad (9d)$$

$$(-\alpha 6 - \alpha 16 + \alpha 26 - \alpha 36) - \alpha 46(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 0 \quad (9e)$$

$$(-\alpha 7 - \alpha 17 - \alpha 27 - \alpha 37) - \alpha 47(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 0 \quad (9f)$$

$$(-\alpha 8 - \alpha 18 - \alpha 28 - \alpha 38) - \alpha 48(1 - \alpha 2 - \alpha 12 - \alpha 22 - \alpha 32) = 0 \quad (9g)$$

Il est à noter que dans les équations (9a) à (9g), il n'y a pas de restrictions supplémentaires constituées de coefficients

relatifs seulement à la variable de richesse. Comme le signale Owen (1981), dans le modèle intégré, la richesse peut changer seulement dans le cas où une ou plusieurs variables affectant la décision consommation/épargne changeraient, en conséquence, la richesse n'est certainement pas une de ces variables.

Les restrictions de symétrie pour ce modèle exigent que :

$\alpha 5 = \alpha 14$

$\alpha 6 = \alpha 24$

$\alpha 7 = \alpha 34$ (9h)

$\alpha 16 = \alpha 25$

$\alpha 17 = \alpha 35$

$\alpha 27 = \alpha 36$

La contrainte budgétaire du secteur bancaire consolidé qui peut être dérivée des colonnes 2 et 3 du tableau 1, est spécifiée comme suit :

$$\Delta Lp + \Delta Lg = \Delta m \quad (10)$$

où, en plus des variables déjà définies, ΔLg indique le crédit bancaire octroyé au secteur public.

La contrainte budgétaire publique apparaît à la colonne 4 du tableau 1comme suit :

$$Cg + Ig - T = DEF = \Delta Lg + \Delta b + A \quad (11)$$

où

Cg représente la consommation publique,

Ig, l'investissement public,

DEF, le déficit public,
A, l'aide étrangère.

Libéralisation financière et offre du crédit au secteur privé

Le modèle complet est résolu pour en dériver le résultat suivant :

$$\frac{d\Delta Lp}{\dim} = \frac{\alpha 4}{1+\alpha 2\alpha 43-\alpha 3} \qquad (12)$$

Une série de conclusions peuvent être tirées à partir des résultats précédents. L'augmentation de l'offre du crédit constitue, en fait, le biais qui permet de savoir si le capital physique et la monnaie sont des compléments. De tels résultats peuvent entraîner des déductions intéressantes.

1. Lorsque le gouvernement finance ses déficits budgétaires en empruntant auprès du secteur bancaire, il n'est pas possible, a priori, de prédire l'effet de la libéralisation financière sur l'offre du crédit destinée au secteur privé.

2. En l'absence d'emprunt public auprès du secteur bancaire, l'effet peut être clairement déterminé, à condition que la décision consommation/épargne soit sensible aux taux d'intérêt dans le sens conventionnel – en particulier $\partial C/\partial im < 0$ – ou exogène et n'a aucune influence sur la sélection du portefeuille. Dans les deux cas, l'effet est positif.

L'effet multiplicateur de la libéralisation financière sur ΔLp est plus grand lorsque la consommation n'est pas soumise à la contrainte de liquidité ou lorsque l'épargne est sensible aux taux d'intérêt.

III- Financement Du Secteur Privé Libanais

Le système financier libanais est un système orienté vers les banques. Dans un tel système, l'épargne des agents à capacité de financement est transférée aux agents à besoin de financement grâce à des intermédiaires financiers (banques et autres institutions financières). Dans ce système, les entreprises sont fortement dépendantes du crédit bancaire – principal moyen de financement -, d'autant plus que leur taux d'autofinancement est faible. Aussi l'économie libanaise peut-elle être classée parmi les économies d'endettement. Le mode de son financement, les modalités de fixation des taux d'intérêt et le sens de causalité entre la masse monétaire et la monnaie «Banque Centrale» fondent ce jugement.

Dans une économie d'endettement, le système financier est l'élément clef autour duquel se forgent toutes les décisions. Les entreprises et le Trésor font appel exclusivement au système bancaire pour faire face à leurs besoins de financement. Les banques se refinancent principalement auprès de la Banque Centrale. Les taux d'intérêt ne jouent pas leur rôle d'ajustement de l'offre et de la demande sur le marché du crédit. Le marché

n'existe pas ou est embryonnaire. Le marché du crédit est un marché de vendeurs dans lequel les banques forment un «oligopole».

Cette prédominance des banques dans la mobilisation de l'épargne intérieure peut être analysée selon l'importance des dépôts dans la structure des ressources bancaires, ou selon la prédominance des dépôts bancaires dans les composantes de la masse monétaire.

L'analyse du passif bancaire révèle :

1- L'importance des dépôts bancaires dans le total des ressources. Ils ont toujours représenté en moyenne ± 83% de l'ensemble des ressources bancaires.

2- La prépondérance des dépôts à vue dans la structure des dépôts (en moyenne 40% du total des dépôts).

3- La faible assise financière de l'ensemble du système bancaire: la part des fonds propres dans le total des ressources est très faible (6.4% des ressources en moyenne de 1990 jusqu'en 2007). Il est à signaler qu'à partir de 1996, les banques libanaises ont commencé à consolider leurs fonds propres pour faire face à la diversification de leurs activités et à l'application des normes bancaires internationales. Le rapprochement des dépôts bancaires par rapport aux composantes de la masse monétaire permet de souligner le pouvoir de ces institutions en matière de création et de centralisation de la monnaie. La hausse croissante des

dépôts - qui se traduit par une tendance à la consolidation de la monnaie scripturale et de la quasi-monnaie M2 au détriment de la monnaie fiduciaire – peut se refléter au niveau de la masse monétaire. Leur pourcentage est passé de 35% en 1998 à 45% en juillet 2008. Cependant, la monnaie fiduciaire demeure encore à un niveau faible puisqu'elle représente environ 1.8% de la masse monétaire en juillet 2008.

Au Liban, les banques commerciales jouent un rôle important dans le financement de l'économie. En effet, en juillet 2008, sur un actif total de 135.896 milliards de livres libanaises, les banques commerciales ont distribué (aux secteurs public et privé) 66.269 milliards de livres libanaises soit plus de 48%, contre 56.327 milliards de livres libanaises sur un total de 117.087 milliards de livres libanaises en juillet 2007.

On note aussi une prédominance structurelle des créances sur le Trésor dans les emplois bancaires. En 1995, ils ont atteint 7.949 milliards de livres libanaises ou 32,5% de l'ensemble des emplois bancaires, et 35.429 milliards de livres libanaises en juillet 2008 ou 37% des emplois bancaires.

L'action des banques en matière de financement de l'économie, quoique très déterminante, semble souffrir de quelques limites. D'abord, cette action est caractérisée par la prépondérance des crédits à court terme dans la structure des crédits octroyés par les banques commerciales. La seconde limite tient à la forte concentration sectorielle des crédits bancaires. De même, la répartition géographique des crédits montre que Beyrouth et ses

banlieues accaparent environ 82% du total des crédits octroyés. Le Liban est l'un des rares pays, avec la Suisse, où la dimension monétaire est supérieure à la dimension économique, ainsi qu'en atteste le ratio actif total / PIB qui dépasse 350% depuis 2006.
Le système bancaire libanais a réussi à renforcer durant les dernières années sa solidité, caractérisée par une gestion bancaire saine et un contrôle bancaire rigoureux en matière de conformité des règles et des procédures de contrôle aux critères et standards internationaux. Ce raffermissement a contribué, en dépit de toutes les crises financières, à empêcher la fuite des capitaux à l'instar de plusieurs économies émergentes. En outre, le secteur bancaire libanais a fortement contribué au financement du déficit budgétaire à un niveau dépassant les 70%. De même, elles ont prouvé une certaine efficience dans le financement des activités du secteur privé, la part des crédits accordés à ce dernier ayant constitué en moyenne 81% du PIB sur la période 1998-2007.

Ressources du secteur bancaire libanais: abondance et mauvaise répartition

Les ressources des banques libanaises sont constituées traditionnellement par les dépôts de la clientèle privée, notamment, sous forme de comptes d'épargne. Les banques libanaises ont pu compter traditionnellement sur l'épargne interne pour laquelle elles sont en situation de quasi-monopole, faute d'un marché financier performant, de l'existence d'un réseau de caisses d'épargne ou de services financiers de la Poste.

Les dépôts sont évalués à 113,080 milliards de livres libanaises à la fin juillet 2008 et représentent 83% du total du bilan consolidé des banques commerciales. Ces dépôts sont répartis entre les dépôts du secteur privé résident (84,4%), ceux du secteur privé non-résident (14,6%) et ceux du secteur public (1,0%). Ces dépôts se sont accrus de 15,7% par rapport à juillet 2007.

Il est à noter que les banques fournissent des efforts continus en vue de prolonger les termes de leurs ressources, dans le but de promouvoir le financement à moyen et long termes. Ce principe de transformation s'est traduit par l'endettement de plusieurs banques sur le marché local et étranger, par le biais de l'émission de certains instruments financiers à long terme. Néanmoins, les ressources bancaires sont à courte échéance, l'Association des Banques du Liban les estimant à 45 jours. Ainsi faut-il encourager une épargne à plus long terme par l'introduction des politiques adéquates, à savoir un traitement différencié en matière d'intérêt et une élaboration de certains instruments et produits financiers diversifiés. La disponibilité des ressources stables et à long terme contribue, en effet, à la réduction du différentiel qui existe entre les termes de l'actif et du passif, ce qui est plus conforme aux règles relatives à une gestion bancaire saine.

Jusqu'en 1983, les dépôts s'effectuaient principalement en livres libanaises et représentaient en moyenne plus de 70% des dépôts. Sous l'effet d'une très forte dépréciation de la monnaie libanaise, de très importants mouvements de reconversion en dollars se sont ensuite produits, à tel point que les dépôts en

livres ne représentaient plus que 10% du total de l'épargne en 1987. L'amélioration de la croissance économique en 1993, ainsi que la stabilisation du cours de la livre, a permis aux dépôts en livres libanaises de repasser la barre des 30%. Courant 2008, la part des devises dans le total des dépôts bancaires s'élevait encore à 74%. L'importance des fonds libellés en devises, pour l'essentiel en USD, est très significative : l'expression de régime bipolaire livre libanaise/dollar est loin d'être excessive puisque l'agrégat M3 est dollarisé à hauteur de 68%. Il reste que la part du marché du dollar dans «le marché de la monnaie scripturale» et de ses substituts proches recule. Plusieurs facteurs expliquent ce rééquilibrage: en particulier, l'amélioration du taux de change de la livre ces dernières années, ainsi que l'application de taux d'intérêt élevés à la monnaie nationale. L'accroissement des liquidités engendré par les excès budgétaires (notamment ceux relatifs au service de la dette) et l'importance des dépenses publiques interviennent également dans la décrue du taux de substitution des monnaies.

Les emplois du secteur bancaire libanais : déséquilibre entre secteur public et secteur privé

Les banques se montrent extrêmement agressives pour capter l'épargne des ménages et surtout pour la garder: les dépôts bancaires présentent en effet un caractère très fragile et versatile. Les dépôts du système bancaire libanais sont fortement atomisés

avec des soldes moyens de 10 000 à 15 000 dollars que se répartissent les banques. Ce sont pour l'essentiel des dépôts à court terme, toujours prompts à être convertis en USD et à s'expatrier (11). La durée de vie moyenne des dépôts ne dépasse pas en effet un mois et demi. Ceux-ci sont très volatiles et très sensibles aux variations des taux de change et des taux d'intérêt et traduisent une certaine frilosité face aux incertitudes du marché interne. Globalement, seul le maintien de taux d'intérêt élevés sur les dépôts en livres libanaises permet d'attirer l'épargne des ménages, ce qui ne manque pas d'alourdir de façon significative le coût du crédit en livres libanaises.

Malgré la diversification des produits et des services bancaires au cours des derniers exercices, les perspectives de placement du secteur bancaire libanais restent relativement réduites et sont davantage dictées par les contraintes de la Banque du Liban et par la politique d'endettement qu'elle mène pour le compte du Trésor, que par une stratégie fondée sur les besoins du marché.

L'actif des banques se partage entre l'Etat, le marché bancaire et la clientèle privée.

a- Créances sur l'Etat

L'essentiel des facilités prend la forme de bons du Trésor en livres libanaises et de bons en devises émis sur les marchés financiers internationaux. Jusqu'en 1992, les banques étaient en effet tenues de réemployer en bons du Trésor leurs ressources en livres libanaises. Cette obligation de réemploi a

11. Même les dépôts bloqués peuvent être exigibles à tout moment.

été progressivement réduite pour être supprimée en 1997. Afin d'assurer le financement du Trésor, la Banque du Liban a imposé aux banques commerciales une réserve obligatoire de leurs dépôts en livres et en devises ainsi que des certificats de dépôts émis par la Banque du Liban remplaçant les bons du Trésor, dont l'émission a été suspendue par l'Etat, en plus de la contribution des banques en espèces au lendemain de la conférence de Paris II à un taux de 0%: pratiquement, le ratio des dépôts des banques commerciales auprès de la Banque du Liban par rapport au total des dépôts a atteint 31% en juillet 2008.

En fait, les bons du Trésor restent très recherchés (en moyenne plus de 86% des placements en livres libanaises) du fait de leur sûreté et de leur rémunération très élevée. A ce jour, les banques libanaises continuent à souscrire massivement aux bons du Trésor qui bénéficient toujours de taux attractifs (12).

La part des banques dans le financement de la dette publique interne est passée de 74,4% en 1998 à 74% en 1999 et à 76% fin juillet 2008. En effet, en 1999, la part de ces bons constituait 85,6% de l'ensemble des dépôts en livres libanaises et 91% en juillet 2008. La valeur des créances sur le secteur public s'élève à 35.429 milliards de livres libanaises en juillet 2008, ce qui représente 26% de l'ensemble des actifs, contre 21.840 milliards de livres libanaises en 1999, soit 36%

12. Parallèlement à cela, a été créé un marché secondaire des bons du Trésor, où le principal offreur reste la Banque Centrale qui intervient à partir d'un portefeuille qu'elle s'est constituée et qu'elle aménage au fil des émissions. En théorie, les banques peuvent s'adresser à la Banque du Liban pour réescompter les bons en cas de difficultés de trésorerie. Cependant les conditions fixées pour ce faire sont dures à tel point que les banques n'y ont recours que marginalement.

de l'ensemble des actifs. La part des crédits libellés en livres libanaises constitue 67% des dépôts en livres en juillet 2008. Ces proportions sont considérées comme étant très élevées, au vu de la faible contribution du secteur public au produit intérieur brut. Cela reflète également la concurrence que fait le secteur public au secteur privé quant à l'obtention du financement nécessaire en livres libanaises dans un contexte de pénurie de ressources disponibles.

b- Créances sur l'économie

Faute de ressources disponibles en livres libanaises et compte tenu des taux d'intérêt toujours élevés sur la monnaie nationale, l'essentiel des crédits accordés à la clientèle privée s'effectue en devises, principalement en dollars. Les avances en devises représentent ainsi plus de 85% du total des crédits accordés par les banques au secteur privé. Trois facteurs expliquent ce très fort degré de dollarisation:

- Le premier facteur tient à la très forte disponibilité des ressources en devises, puisque les dépôts bancaires restent en majorité constitués de devises (les ressources en livres libanaises étant placées en bons du Trésor).
- Le deuxième facteur est lié aux taux d'intérêt débiteurs nettement plus élevés sur la livre que sur les devises (l'écart peut atteindre jusqu' à 8 points de base).
- Enfin, le troisième facteur relève des risques de change sur la livre libanaise, laquelle a connu de fortes variations ces dernières

années. Les débiteurs préfèrent s'endetter en dollars parce que les taux d'intérêt débiteurs sont inférieurs à ceux de la livre et parce qu'ils préfèrent s'endetter en devises pour rembourser dans une monnaie dépréciée.

En raison de l'attrait des avances au secteur public (absence de risque et rémunération élevée), on constate que la part relative des prêts au secteur privé par rapport à l'ensemble des avances bancaires est en diminution. Cette évolution témoigne des difficultés de trésorerie rencontrées par les entreprises libanaises, surtout si l'on tient compte du fait que la part des prêts bancaires à la consommation est comme nous l'avons souligné, en progression constante. Le taux des crédits octroyés au secteur privé en pourcentage du total des crédits distribués sur la période 1993-2008 est de 34%.

Au total, les entreprises sont, à l'évidence, victimes d'un credit crunch en livres libanaises et doivent compter avec des crédits en dollars pour espérer financer un quelconque projet d'investissement. C'est là le signe manifeste d'une économie monétaire désarticulée au sens où la dollarisation des dépôts et des crédits est le signe que la monnaie «publique» sert avant tout le financement du déficit budgétaire et irrigue imparfaitement une sphère privée contrainte de faire appel au dollar. Les banques, de même que les débiteurs, sont à la fois victimes et responsables de cette situation qu'il conviendrait d'infléchir afin de redonner à l'économie monétaire, fût-elle bipolaire, toute sa cohérence et sa vigueur au titre de l'impératif du financement

de la croissance.

L'étude de l'évolution des crédits bancaires accordés au secteur privé résident permet de mettre en exergue les faits suivants :

1. Un ralentissement du rythme de croissance de l'ensemble des crédits octroyés au secteur privé.
2. Une légère croissance des crédits accordés en livres libanaises. Cela est principalement dû aux prêts bénéficiant des exemptions de la réserve obligatoire. En fait, la Banque Centrale accorde des subventions aux intérêts débiteurs sur les crédits consentis aux secteurs productifs, à savoir: les secteur de l'industrie, de l'agriculture et du tourisme.
3. Un niveau de dollarisation des crédits toujours élevé dépassant en moyenne 82% sur la période 1993-2008.
4. Une hausse du ratio crédits en devises sur total des dépôts en devises. Ce pourcentage reste toujours au-dessous du plafond des 70% requis par la Banque du Liban. Aussi celle-ci a-t-elle émis une circulaire obligeant les banques commerciales à assurer un taux de liquidité de 30% des dépôts en devises étrangères.
5. Une concentration des crédits dans la capitale et la banlieue à hauteur de 81% de la valeur totale des crédits accordés sur la période 1993-2008.
6. Une concentration effrayante des crédits octroyés à un nombre limité de bénéficiaires: 4% des bénéficiaires profitent de plus de 75% de l'ensemble des crédits octroyés au secteur privé.

Conclusion

L'économie libanaise est classée parmi les économies d'endettement. Comme on l'a vu, le système financier libanais est un système orienté vers les banques. La prédominance de ces dernières dans la mobilisation de l'épargne intérieure est mise en relief par l'importance des dépôts dans la structure des ressources bancaires, ainsi que par la prédominance des dépôts bancaires dans les composantes de la masse monétaire.

Ces banques jouent un rôle important dans le financement de l'économie. En moyenne, elles distribuent 70% de leur actif total sous forme de crédit (aux secteurs public et privé). Une prédominance structurelle importante des créances sur le Trésor dans les emplois bancaires est enregistrée. Cependant, ce financement semble souffrir de quelques limites:

a. Prépondérance des crédits à court terme dans la structure des crédits octroyés par les banques commerciales.

b. Forte concentration sectorielle des crédits bancaires.

c. Forte concentration quant à la répartition géographique des crédits: Beyrouth et ses banlieues accaparent environ 81% du total des crédits octroyés.

L'analyse des caractéristiques du bilan des banques commerciales libanaises, tant du côté des ressources que des emplois, nous a permis de constater que l'un des traits saillants de l'économie monétaire libanaise est la forte dollarisation à la fois des dépôts et des crédits. Cette dollarisation constitue un frein sérieux au

financement de la croissance et plus étroitement, au financement de l'investissement industriel:

a. Les agents qui présentent un besoin de financement sont en effet victimes d'un crédit crunch en livress libanaises.

b. L'atteinte portée à la livre comme monnaie véhiculaire hypothèque sérieusement tout retour à une croissance soutenue.

Ainsi la dollarisation maintient-elle l'activité des banques de dépôt dans un profil traditionnel insuffisamment tourné vers le financement de l'activité économique: la banque libanaise apparaît comme une simple voie de transit des dépôts en livres libanaises vers le secteur public.

De même, la bipolarité du système monétaire libanais révèle une incohérence fonctionnelle au niveau du mode de financement intermédié:

a. Faiblesse du canal du crédit en livres libanaises. Cette devise n'est plus considérée comme une monnaie de crédit servant de support aux projets d'investissement des entreprises, donc ultérieurement à des paiements directs en livres libanaises.

b. Importance relative du canal du crédit en dollar: outre le risque de change qu'il fait peser sur les débiteurs, ce canal–refuge constitue une antichambre accédant directement aux dépôts à l'étranger. Par voie de conséquence, les dépôts ne sont pas en mesure de servir aux transactions, ils ne servent pas non plus d'unité de compte.

Il s'agit, en fait, d'une économie monétaire désarticulée, dans le

sens où la dollarisation des dépôts et des crédits montre que la monnaie «publique»:

a. sert, en premier lieu, au financement du déficit budgétaire,

b. irrigue imparfaitement une sphère privée contrainte de faire appel au dollar.

Au total, le système financier est fortement intermédié au Liban :

a. Les entreprises puisent la quasi-totalité de leurs ressources externes de financement dans le crédit bancaire.

b. Les placements des ménages se font sous forme de dépôts bancaires.

c. Le pouvoir des banques dans l'économie libanaise est décisif.

d. Elles ne jouent en aucun cas le rôle d'actionnaire (contrairement aux banques universelles en Allemagne).

e. Avec les réformes de l'environnement bancaire, les banques ont largement diversifié leurs activités, sans pourtant parvenir au stade où elles seraient en mesure de pratiquer toute la gamme des opérations financières, ce qui demeure l'apanage des banques universelles.

En tout état de cause, aucune amélioration n'est envisageable sans l'instauration de nouvelles politiques budgétaire et monétaire qui permettent à nouveau au secteur privé de bénéficier d'une part importante de l'épargne nationale. En tête des problèmes à résoudre:

1- Prévalence systématique du secteur tertiaire au détriment des secteurs primaire et secondaire.

2- Lourd déficit public.

3- Déficit de la balance commerciale qui menace le solde de la balance des paiements.

Le redressement de cette situation nécessite la mise en place d'un programme d'ajustement structurel et d'un plan de développement, dans un contexte d'assainissement de la situation financière et monétaire. Cette perspective est seule à pouvoir permettre au système financier, secteurs bancaire et boursier confondus, d'employer l'épargne privée à des fins productives, garantissant une croissance soutenue et des résultats macroéconomiques plus performants. Il s'agit de l'adoption d'une politique qui s'appuie sur les bases suivantes: réforme du régime des recettes et des dépenses en vue d'une réduction du déficit budgétaire, accroissement du concours du secteur privé productif dans l'activité économique, réforme de l'administration, réforme du système fiscal, réforme des taux d'intérêt locaux - avec adoption d'une nouvelle structure en la matière - et adoption d'un taux de change souple et réaliste.

Références

1. Akyuz Y., (1993). **"Financial Liberalization: The Key Issues"** Finance and the Real Economy. Santiago: United Nations University/WIDER-ECLAC/UNCTAD publication.

2. Association des banques du Liban, rapports annuels et indicateurs économiques 1998 – 2008

3. Barro R., (1984). **"Macroeconomics"**, Wiley, New York.

4. Bester H., (1985). "Screening v.s Rationing in credit markets with imperfect information" American Economic Review, 75, no.4, septembre, p.: 850-855.

5. Bourguignon F., Branson W.H., et De Melo J., (1992). **"Adjustment and Income Distribution: A Micro-Macro Model for Counterfactual Analysis"** Journal of Development Economics, 38: 17-39

6. Brainard W.C., et Tobin J., (1968). **"Pitfalls in Financial Model Building"** American Economic Review, 58: 99-122.

7. Brillembourg A., (1978). **"The Role of Savings in Flow Demand for Money: Alternative Partial Adjustment Models"** Staff Paper FMI, 25:278-292.

8. Calomiris T.S. et Hubbard R.G., (1990) **" Firm heterogeneity, internel finance and credit rationing"**, Economic Journal, 100, p.: 100.

9. Caprio Jr. G. (1994). **"Banking or Financial Reform? A case of Sensitive Dependence on Initial conditions."** Dans Caprio Jr., et col 1994.

10. Caprio Jr. G., (1992). **"Policy, Uncertainty, Information Asymmetries and Financial Intermediation."** Policy Research Working Papers, Financial Policy and Systems, Country Economics Department, World Bank, WPS 853, février.

11. Fritshack L., (1993). **"Antinomies of Development: Governance Capacity and Adjustment Responses."** Private sector Development Department Working Paper,

World Bank, mai.

12. Ghandhi J., (1987). **"Reflections on the Operations of Capital Markets."** In the **"Interrelationship between Money and Capital Markets"** Débats de la conference du OECD-CMB. Capital Market Board of Turkey,10:6-7

13. Goreux L.M., **"Les programmes de stabilisation soutenus par le FMI en Afrique de l'Ouest francophone"** dans Guillaumont P., (1985). **"Croissance et ajustement"** Economica. p. 203-23.

14. Greenwald B., et Stiglitz J.E., (1986). **"Externalities in Economies with Imperfect Information and Incomplete Markets."** The Quarterly Journal of Economics, mai: 229-264.

15. Gupta K.L., (1992). **"Budget Deficits and Economic Activity in Asia"** Routledge, London.

16. Jaffee D., et Stiglitz J.E (1990). **"Credit Rationing"** Handbook of Monetary Economics vol II. Amesterdam: North Holland:839.

17. Killick T., (1984). **"The IMF and Stabilization Developing Countries Experience"** Heinemann Educational Books and ODI, Londres.

18. Killik T., (1982). **"Adjustment and Financing in the Developing World, The role of the International Monetary Fund"** IMF, Washington.

19. McKinnon R., (1973). **"Money and Capital in Economic Development"** Brookings Institution, Washington DC.

20. Naimy V (2003). **"Marchés émergents, financement des PME et croissance économique: étude du cas Libanais"**. Notre Dame University Press.

21. Naimy V. (2005) **"Overall Lebanese Banks' Performance: A Risk-Return Framework"**. The International Business And Economics Research Journal, Volume 4, Number 1, January. p. 1-10.

22. Naimy V. **"Measuring the Effect of Financial Liberalization On The Supply Of**

Credit To The Private Sector: The Case Of Lebanon" The International Business And Economics Research Journal, Volume 4, Number 5, May 2005, p. 17-30.

23. Owen P.D., (1981). **"Dynamic Models of Portfolio Behavior: A General Integrated Model of Incorporating Sequential Effects"** American Economic Review, 71:231-238.

24. Pissarides C.A., (1978). **"Liquidity Considerations in the theory of Consumption"** Quarterly Journal of Economics 93: 279-296.

25. Shaw E., (1973). **"Financial Deepening in Economic Development"** Oxford University Press, New York.

26. Smith G., (1978). **"Dynamic Models of Portfolio Behavior: Comment on Purvis"** American Economic Review, 68:410-416.

27. Stiglitz J.E., et Weiss A., (1992). **"Asymmetric Information in Credit Markets and Its Implications for Macro-Economics."** Oxford Economic Papers, p: 694-724.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in beneiting from the published researches,the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and Englich,and summaries in these 2 languages for the researshes published in Arabic.

Attempts to define International Terrorism

The issue of defining international terrorism occupied a large extent of political discussions on one hand and diplomatic activities and legal attempts on the other hand.

The fact is that the issue of defining international terrorism faced and is still facing a multiple challenges and contradictions.

In spite of the mentioned challenges, some attempts and propositions were made to try and define international terrorism.

The researcher is insisting in his study on the attempts made by the United Nations to define terrorism and concluded his research with the international agreements since the global system of fighting international terrorism is based on two main pillars:

The binding international resolutions and the international agreements which were reached through the United Nations on one hand and outside the framework of the United Nations on the other hand.

Prof. Nassim El KHOURY

Lebanese Journalism and its role in times of war and peace

With the publication of this study, Lebanese journalism will be celebrating 150 years of its lifetime. And in this regard, we can consider this article as an unintentional way to honor the memory of a century and a half on the publication of the first Lebanese newspaper "Hadikat El Akhbar" issued by Mr. Khalil Gebrael El Khoury in 1858.

If journalism plays an important role and has a clear impact on the Lebanese political life up until this moment, what we are witnessing nowadays in terms of instigations and provocations through the press corporations especially the media transforms these institutions into tribunes of insults, contempt, intimidation and ambiguity. The news information might engender different perspectives and the journalists might take sides in the occurring conflicts but the danger lays in the fact that these media corporations are shifting from their functions which are represented in entertaining, educating and cautioning the people into the function of scourging the viewers. And thus, the responsibility deteriorates, in the moral and national sense of the profession, especially since these corporations are supposed to know better.

The researcher tries to bind between what is actually taking place in the world of politics and media in Lebanon and the confessional incidents which took place between the Lebanese in 1860 that is to say after 2 years on the appearance of "Hadikat El Akhbar".

Can we consider that this phenomenon of media degradation is a new phenomenon which the Lebanese are witnessing? The answer is definitely not because it always accompanied the history of Lebanon long before the independence and this is what we will try to focus on in our study related to the media hardships in Lebanon.

The research is insisting on two major points in his study:

The first point is temporal and discusses the memory which mentioned the pioneering experience of Khalil Gebrael El Khoury and by this we mean to commemorate the newspaper of "Hadikat El Akhbar" after the official Lebanese authorities failed to commemorate the centennial of the first newspaper. However the second point is a detailed attempt of the role of the press during the Lebanese crisis and conflicts which the Lebanese citizens witnessed along with their Arab neighbors during a century and half in the framework of classifying this press in its big currents public general aspects all of this through avoiding the boring historic details.

Dr. Abdallah RIZK

The world monetary crisis and the reserve funds are devouring national treasuries

The world monetary crisis which has been expected one year ago at the least finally broke out and its results exacerbated with an astonishing speed on the international level. It seemed that all what we could do, in spite of the accumulated reserves and funds, is to litigate its negative effects.

The Bank of Lehman Brothers declared its bankruptcy and Meryll Linch monetary company was sold to the Bank of America. The Giant Insurance Company American International Group was nationalized after buying 79.9% of its shares by the United States Federal Treasury and the other two investment banks were placed under intensive care.

The researcher is studying the issue of the crisis which erupted one year ago in the sector of real estate mortgages by reason of uncalculated credits disbursed to the benefit of individuals who bought houses and were unable to settle their debts. The researcher noticed that the crisis widened and reached new sectors to threaten the international economic stability and balance in a moment where the globalization network rests secure concerning its total control over the international economic activity mechanisms and their movement.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées,le magazine «Défense Nationale Libanaise publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arbre et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Des essais pour définir le terrorisme international

Donner une définition au terrorisme international, est une question qui a préoccupé les politiciens, les diplomates ainsi que les hommes de loi. En fait, cette question n'arrête pas de faire face à un certain nombre de défis et de contradictions.

Malgré ces défis, il existe des essais et des propositions pour définir le terrorisme international.

Le chercheur évoque dans son étude les tentatives des Nations Unies pour définir le terrorisme. Il conclut en signalant les accords internationaux, et c'est alors que le règlement international pour la lutte contre le terrorisme international, repose sur deux piliers principaux: les résolutions internationales obligatoires, et les accords internationaux conclus à travers ou en dehors des Nations Unies.

Prof. Nassim El KHOURY

La presse libanaise et son rôle lors des guerres et de la paix

Avec la publication de cette étude, la presse libanaise est en train de fêter ses 150 années. On pourra considérer ces pages comme étant une célébration non intentionnelle pour la commémoration d'un siècle et demi de la parution du premier journal libanais qu'était «Hadikat el-Akhbar» publié par Khalil Gebraiil el-Khoury en 1858.

Et si la presse jouait un rôle important et efficace dans la vie politique libanaise durant cette période, ce qui se passe aujourd'hui en tant que matraquage à travers les médias, surtout l'audiovisuel, rend ces médias des moyens pour la profanation et l'insulte. La matière médiatique pourra susciter des points de vue différents, et les hommes médiatiques pourront s'investir dans les conflits existant, mais ce qui est dangereux est que les médias oublient leur rôle principal de divertissement, d'éducation et de sensibilisation, pour torturer les gens. La responsabilité dans le sens moral et national du métier, se rétrécit.

Le chercheur essaie de trouver un lien entre ce qui se passe aujourd'hui au Liban sur la scène politique et médiatique, avec les incidents confessionnels qui ont eu lieu en 1860 entre les Libanais, c'est à dire deux ans après la parution de «Hadikat el-Akhbar».

Est-ce qu'on peut considérer ce phénomène de dégradation médiatique comme étant nouveau pour les Libanais ? bien sur que non, ce phénomène est étroitement lié à l'histoire du Liban même de longues années avant son indépendance.

Le chercheur évoque deux points dan son étude:

Le premier point, évoque la commémoration citée dans cette étude et dont le titre est «l'expérience pionnière de Khalil el-Khoury», nous voulons dire la célébration à la «Défense Nationale» du journal «Hadikat el-Akhbar» après que le Liban ait échoué officiellement de célébrer cette fête.

Le deuxième point évoque le rôle de la presse lors des crises et des conflits libanais durant plus d'un siècle et demi, et ce en classant la presse selon ses courants importants, ses aspects généraux, tout en évitant les détails historique ennuyeux.

Dr. Abdallah RIZK

La crise financière mondiale et les caisses de réserve «avalent» les trésors nationaux

La crise financière mondiale, attendue depuis un an au moins, a éclaté, et ses répercussions se sont dramatiquement aggravées au niveau mondial. Il s'est avéré que le maximum que l'on puisse faire, malgré le surplus et les fonds accumulés, n'est autre qu'alléger ses effets négatifs.

La Banque Lahman Brs a annoncé sa faillite, la société Meryl Lynch a été vendue à la Bank of America et la société gigantesque American international group fut nationalisée, quand le ministère du Trésor américain a acheté 79,9% de ses titres, les deux autres banques d'investissement passèrent à la phase des soin intensifs.

Le chercheur évoque dans son étude la crise qui est née depuis un an au niveau du secteur des crédits à cause des crédits donnés à des acheteurs de maisons incapables de payer leurs dettes. Le cadre de cette crise s'élargit pour toucher de nouveaux secteurs et menacer par la suite l'équilibre et la stabilité économiques mondiaux, au moment où le réseau de mondialisation contrôle entièrement les activités économiques internationales et leurs mouvements.

بيضاء

شرف. تضحية. وفاء

بيضاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Role of the USA in the Current Lebanon Crisis
- Tribulations du Secteur Privی entre Libیralisation Financiوre et Rationnement du Crیdit